الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية –قسنطينة

معهد الحضارة
قسم اللغة و الدراسات القرآنية

الاختلاف في العامل النحوي

بين البصريين و الكوفيين

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير
في اللغة العربية و آدابها

إعداد الطالب :
حمروش إدريس

لجنة المناقشة :
الأستاذ الدكتور : بوخلخال عبد الله– رئيسا
الأستاذ الدكتور : سامي عبد الله الكناني –مشرفا و مقررا
الدكتور : عوني عبد الكريم – عضوا
الدكتور : ليبارير بلقاسم – عضوا

السنة الجامعية : 1419 / 1420 هـ – 1998 / 1999 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر

قسنطينة

معهد الحضارة

عنوان البحث

الإختلاف في العامل النحوي بين البصريين و الكوفيين .

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية و آدابها

إعداد الطالب :

إدريس حمروش

إشراف الأستاذ :

الدكتور : سامي عبد الله الكناني

السنة الجامعية : 1419-1420 هـ

1998-1999 م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تشكر

أقدم في نهاية هذا البحث خالص شكري وتقديري لكل من أمدني بالمساعدة والعون في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر عمال مكتبة جامعة الأمير، على ما بذله المناوبون من خدمات.

كما أتقدم بشكري للأخ طارق خليف الذي قام بتصفيف وطبع هذا البحث وإخراجه على هذه الصورة..

فجزى الله الجميع الأجر.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإهداء

للوالدين الكريمين.

إلى زوجتي التي وفرت لي الظروف المناسبة للبحث.

إلى إيليا ولينا .. اللتين أتمنى لهما العيش الكريم في وطني.. جزائر حرة مزدهرة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

نظرية العوامل والمعمولات في النحو من أهم الأصول التي بنى النحاة عليها أحكامهم وقواعدهم، فأرجعوا للعامل النحوي تغير أواخر الكلمات رفعا ونصبا وجرا وجزما.

فكانت بذلك العوامل النحوية ليست مجرد تعبير سطحي عن الشيء، وإنما كانت تعكس طريقة النظم في الجملة العربية وبيان العلاقات بين أجزاء التراكيب النحوية.

فكان كل ما سمي "عامل" فهو طالب لغيره، وكل ما سمي "معمول" فهو مطلوب لغيره.

هذا التعلق والإرتباط، هو الذي كان يفسر العلاقات اللفظية في التراكيب ذات الأثر في تغيير حركات الإعراب والبناء أحيانا، تبعا لتغير المعاني المختلفة.

فأدى هذا إلى نمو نظرية العوامل والمعمولات النحوية وبسطها وتفرعها واتساعها. كما كان كذلك من الأسباب التي أدت إلى اختلاف النحاة، وأوجدت نحوا بصريا ونحوا كوفيا، كل منهما مستقل عن الآخر.

إلا أن الأبحاث النحوية، في بحثها عن أوجه الاختلاف بين نحو البصرة ونحو الكوفة، كانت تصب في المسائل المختلف حولها، بمعنى أنها اقتصرت على تناول ظاهرة تنوع العوامل النحوية. لكنها لم تتعرض للأسباب والقوالب التي كانت تحكم هذا التنوع والإختلاف في العوامل. لأن الإختلاف في الأحكام والمسائل لا يبرر وجود مدرستين مستقلتين، فنحاة المدرسة الواحدة كانو يختلفون فيما بينهم، لكن لا يخرج أحدهم عن المدرسة وأصولها.

وقد حاولت في بحثي تحديد العناصر التي كانت تحكم أسباب الإختلاف في العامل النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية. فتتبعت آراء النحاة وأحكامهم وتطورها خاصة عند الأئمة النحاة من البصريين والكوفيين. وقد اعتمدت على كتب نحاة المدرستين، ككتاب سيبويه إمام المدرسة البصرية. والذي يعد كتابه أول كتاب في النحو جمع رأي صاحبه ومن جاءوا قبله من نحاة ولغويين، وكتاب معاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للفراء أول كتاب في النحو الكوفي، وكتب الذين جاءوا بعدهم كالمقتضب للمبرد، وأصول ابن السراج، وآراء بعض أعلام المدرستين كالجرمي والمازني والزجاج والسيرافي وثعلب.

وكتب الشراح، الذين حاولوا بناء مذهب توفيقي بين المذهبين أو الإنتصار لمذهب على آخر، كأبي علي الفارسي وابن جني والزمخشري وابن الأنباري وابن مالك وأبي حيان وابن هشام والسيوطي وغيرهم. وما كانت تزخر به كتبهم من آراء نحوية انتخبوها مؤولين ومقدرين، كما اعتمدت على ما كتبه أصحاب التراجم والأعلام، التي جاءت كتبهم متضمنة لآراء ومناظرات

تكشف جانبا معتبرا لأسباب اختلاف النحاة واجتهاداتهم، وما كتبه المحدثون من دراسات نحوية حول المدرستين وخصائص كل مدرسة وأصول مذهبها وآرائها النحوية.

وقد حصرت الأدوات التي تحكم العامل النحوي وأسباب الاختلاف بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، في ما يلي :

1 ـ القياس النحوي : التصق القياس بالدرس النحوي عموما وبالعامل النحوي خصوصا، منذ نشوء النحو على يد النحاة الأوائل كابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، وازداد اتساعا وبسطا على الأبواب النحوية كلها على يد الخليل وسيبويه.

فكانوا لا يلقون حكما نحويا إلا وقاسوه على شاهد مقطوع بصحته وفصاحته، فجاء قياس النحاة وليد بيئته العربية بعيدا عن أثر الفلسفة والمنطق، ولم يمتزج القياس في النحو بغيره من الثقافات الأجنبية إلا بعد ظهور الاعتزال والجدل بدءا من القرن الثالث الهجري، أي بعد أن اكتملت النظرية النحوية في اللغة العربية.

وكان القياس يتسع ويضيق بين نحاة المدرستين، فما هو أصل ويقاس عليه عند نحاة مدرسة، يرد ولا ينقاس عليه لدى نحاة المدرسة الثانية.

وما تطرد قاعدته وتنقاس عند نحاة، ليس كذلك عند نحاة آخرين، وهكذا استخدم القياس في المدرستين البصرية والكوفية واختلفت وتعددت العوامل والمعمولات.

2 ـ السماع :

كان النحاة ـ بصريهم وكوفيهم ـ لا يطلقون حكما إلا ما جاء مؤيدا بالسماع من كلام الله تعالى، أوحديث النبي (ص)، أوكلام العرب.

لكن نحاة المدرستين كانوا يختلفون في استخدامهم للسماع اتساعا وضيقا، وإن كانوا يلتقون في ردهم ما شذ عن قواعدهم من نصوص متى اعترضت أصول مذهبهم، حتى وإن تعلق الأمر بالنص القرآني المنسوب إلى النبي (ص) وهو ما يسمى بالقراءات.

وكان رد القراءات على حد سواء من البصريين والكوفيين، بدافع التنزه من النحاة الخوض في كلام الله تعالى والحفاظ عن النص القرآني المعجز من الجدل وإعمال النظر.

أما الأحاديث النبوية فالأئمة النحاة من بصريين وكوفيين، لم يعملوا بالحديث بدعوى أن رواته من الأعاجم، الذين لا يؤتمن اللحن على ألسنتهم.

اما شعر العرب ونثرهم فقد كان أهم مادة لغوية، كان يعتمد عليها الأئمة النحاة لاستنباط أحكامهم، وإن اختلفوا في كميتها ومن حيث قائليها، ودرجة الوثوق بهم.

لأن القبائل لم تكن على درجة واحدة من الفصاحة والوثوق بعربيتها. فما كان يقبل ويعمل به عند مدرسة، يرفض ويرد عند مدرسة أخرى، فكان ذلك يؤدي إلى تعدد الأحكام النحوية تبعا لتعدد وتنوع العوامل.

3 ـ العلة النحوية :

لم تكن انتقال الأحكام النحوية من أحكام إلى أخرى تأتي مطلقة دون قيد أو شرط، بل جاءت أحكامهم وقواعدهم المطردة معللة، بحيث لا يجوز الخروج عنها دون علة توجب ذلك. فليس شيء يضطرون إليه إلا وهو يريدون به وجها.

وكانت تعليلاتهم مبنية على سلامة الذوق ورهافة الحس، وحبهم للخفيف واستكراههم الثقيل.

فكانت العرب تتكلم على طبيعتها وسجيتها، وكان النحاة يستنبطون هذه العلل من كلامها ونظمها.

فجاء استنباط العلل من النحاة يختلف من المدرسة البصرية إلى المدرسة الكوفية، من حيث الدقة ولمس الحكمة، ومن حيث الحس والجدل.

فكان تعليل الأحكام وتدليلها وبيان الوجه المراد، يؤدي إلى تفاوت في إدراك العوامل بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة.

4 ـ التأويل في النحو:

لجأ النحاة إلى التأويل منذ المراحل الأولى لنشأة النحو، مستخدمين له عندما تصطدم أحكامهم وقواعدهم المطردة مع نصوص على قلتها وشذوذها، فلا يجدون بدا إلا تأويلها وتخريجها بالحذف والتقدير والإضمار، لجعلها تنسجم مع الشواهد الغالبة والكثيرة، لبناء نظرية نحوية متكاملة، وحتى تصان العوامل والمعمولات النحوية من التشتت والتناقض.

لكن قد يكون من دواعي انتشار ظاهرة التأويل واستفحالها، يعود أساسا في الكثير من الأحيان إلى رغبة الكوفيين الإختلاف عن البصريين، وبناء نحوٍ مستقلٍ عن النحو البصري، فنتج من ذلك تعدد في العوامل والمعمولات واختلاف شديد حولها.

هذه الأسباب الأربعة، هي العناصر التي كانت تحكم العوامل والمعمولات النحوية من حيث الشواهد ومن حيث تطبيقها واطرادها على الشواهد المختلفة.

وقد تضمن البحث مقدمة وتمهيداً وأربعة فصول، تناولت في المقدمة أهمية الموضوع وأسباب اختياري له وأهم المصادر والمراجع، التي أخذت منها والعقبات التي واجهتني خلال البحث. وكذلك تناولت تمهيداً للبحث تطرقت فيه إلى التعريف بالعامل النحوي وتناوله عند النحاة وبسطه.

وعقدت الفصل الأول لأثر القياس في العامل النحوي وقد قسمته إلى أربعة مباحث جعلت المبحث الأول في تعريف القياس واركانه وأقسامه، والمبحث الثاني لنشأة القياس وتطوره، والمبحث الثالث للمصادر اللغوية للقياس وعلاقته بالعلوم الشرعية وعلم المنطق، والمبحث الرابع عقدته لطريقة تطبيق القياس في العوامل النحوية عند النحاة، وعقدت الفصل الثاني لدراسة أثر السماع في العامل النحوي وقسمته إلى أربعة مباحث؛ عقدت المبحث الأول للمصدر الأول وهو القرآن الكريم، والمبحث الثاني للمصدر الثاني وهو الحديث الشريف، والمبحث الثالث لكلام العرب، والمبحث الرابع لمنهج المدرستين في السماع.

اما الفصل الثالث فعقدته لدراسة أثر العلة في العامل النحوي وقسمته إلى ثلاثة مباحث؛ وجعلت المبحث الأول لتعريف العلة ومفهومها والفرق بين العلة النحوية والعلة الفقهية، وجعلت المبحث الثاني لنشأة العلة وتطورها، وجعلت المبحث الثالث لدراسة أنواع العلل وختمته بمسائل تطبيقية .

أما الفصل الرابع فعقدته لدراسة أثر التأويل في العامل النحوي، وجاء على ثلاثة مباحث، خصصت المبحث الأول لتعريف التأويل ومظاهره، والمبحث الثاني للتأويل عند النحاة وشروطه، والمبحث الثالث لأسباب التأويل .

وجاءت الخاتمة لبيان النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، وختمت البحث بملحق للأعلام وبعض الفهارس الفنية، وقد بذلت قصارى جهدي لإكمال هذا البحث، فواجهت مصاعبا تتمثل في قلة المصادر والمراجع وصعوبة الحصول عليها، وكذلك في تتبع الآراء النحوية المتناثرة في كتب النحاة وتحديدها وسياقها في ظاهرة الاختلاف في العامل والمعمول عند النحاة، وقلة الدراسات والأبحاث في هذا الاتجاه.

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة، إلا التوجه بعظيم شكري وتقديري وعرفاني لأستاذي الفاضل الدكتور سامي عبد الله الكناني على ما أمدني به من ملاحظات علمية دقيقة ومعلومات صائبة، أنارت دربي في إنجاز هذا البحث على هذه الصورة.

فكانت منه رعاية صادقة وأخلاق علمية نبيلة وعالية، فكان بحق كما يصف الشاعر:

لعلي أفي تلك الأبوة حقها * * وإن كان لا يوفي بكيل ولا وزن

كما أتوجه بالشكر الجزيل، إلى كل من قدم لي يد المساعدة والعون في إنجاز هذا البحث.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وسلم.

إدريس حمروش

قسنطينة في 12 شوال 1419 هـ

30 جانفي 1999 م

تمهيـــــد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد :

العامل في اللغة نقول[1] :أَعْمَلَ فلان ذِهْنَه في كذا و كذا، إذا دبره بفهمه وأعمل رأيه و آلته ولسانه .

و نقول : عمل فلان العملَ، يعمله عملاً، فهو عامل .

و يقال : لمن يعمل على الدوام، و إن قلَّ "عامل"، و الفاعل أَعَمُّ منه.

و العامل في الإصطلاح النحوي: هو ما أوجب أن تكون آخرُالكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا.

نحو : "جاء زيدٌ" ، "رأيت زيداً"،"مررت بزيدٍ" .

فالذي عمل في لفظ "زيد" الرفع، هو الفعل "جاء" و الذي عمل النصب "زيدا" هو الفعل "رأيت"، و الذي عمل الجر في "زيد" هو حرف الباء.

فالعامل هو "ما يعمل في اللفظ، فيجعله منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا أو مجزوما" [2] .

و العامل نوعان : عامل معنوي و عامل لفظي[3] .

فالعامل المعنوي : هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، و إنما هو معنوي يعرف بالقلب.

و العامل اللفظي ينقسم قسمين : سماعي و قياسي [4] .

العامل السماعي : هو ما صَحَّ أن يقال فيه هذا يعمل كذا، و هذا يعمل كذا، و ليس لك أن تتجاوز، كقولنا: إنَّ الباء تجر، و لم تجزم، و غيرها .

و العامل القياسي : هو صَحَّ أن يقال فيه كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا.

كقولنا "غلامُ زيدٍ"، لما رأيت أثر الأول في الثاني، وعرفت علته فقست عليه،"ضَرْبُ زَيْدٍ" و "ثوبُ بَكْرٍ" .

---

(1) : القاموس المحيط، الفيروز آبادي مادة العمل 21/4 الطبعة الثانية المطبعة الحسينية المصرية 1344 هـ .

(2) : العوامل المائة النحوية في أصول العربية، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. البدراوي زهران ص 73 الطبعة الثانية دار المعارف .مصر.

(3) : الخصائص، ابن جني ، تحقيق علي النجار 110،109/1 الطبعة الثانية . دار الهدى بيروت لبنان.

(4) : كتاب التعريفات، علي بن محمد الجرجاني : تحقيق د. عبد المنعم الحفني ص 50 دار الرشاد، القاهرة –مصر .

ضمت نظرية العامل والمعمول في النحو. قديما وحديثا، هي العمود الفقري الذي تدور حوله الأبحاث النحوية الرئيسية والفرعية، لما للعامل النحوي من دور في تقنين اللغة وتقعيد قواعدها. وفي ضبط الكلمة والجملة العربية وجعلها في منأى عن اللحن والزلل.

وأخذت نظرية العامل النحوي تنمو وتتفرع وتتطور عبر العصور، فولع بها النحويون ولوعا شديدا. " فجعلوا لكل أثر إعرابي في تركيب الجملة عاملا مؤثرا فيه، من فعل واسم وحرف، وجعلوا لتلك العوامل قدرة على إحداث الآثار الإعرابية كالمؤثرات الطبيعية الحقيقية في المادة، مع أن الألفاظ اللغوية لاقدرة لها في أنفسها على إحداث أي أثر في الكلام، قياسا وتشبيها لها بالعوامل الطبيعية وإذا لم يجدوا العامل المؤثر في بعض أجزاء الجملة اخترعوا عاملا وهميا، وسموه عاملا مضمرا أو محذوفا أو مقدرا، كالعامل في المبتدأ والفعل المضارع المجرد"[1].

إلا أن هذه النظرية على أهميتها وانتشارها في تناول الدراسات اللغوية، قد وجهت إليها انتقادات بدءا من نهاية القرن الخامس إلى النحاة المعاصرين، وقد كان أقوى ما وجهوا إلى العامل النحوي. من طعن أمرين:

" أولا: أنّ النحاة نسبوا العمل إليه، فجعلوه هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم، مع أنه قد يكون سببا في خفاء المعنى ـ في زعمهم ـ أو تعقيده، وكيف ينسب إليه العمل وهو لايعمل شيئا، وإنما الذي يعمل هو: المتكلم ؟

ثانيا: أنّ النحاة ـ وقد قصروا عليه العمل وحده ـ بحثوا عنه في بعض التراكيب العربية الصحيحة، فلم يجدوه، فاضطروا أن يقدروا له، وأن يفترضوا وجوده ويتكلفوا ويتعسفوا.

هذه الإنتقادات تحتاج إلى تدقيق وإنصاف لأن النحاة أطلقوا تسمية العامل، لأن العامل له علاقة بالمتكلم "[2].

فالمتكلم يرفع إذا وجد بعضها، وينصب إذا وجد بعضها، ويجر إذا وجد بعضها، والعامل يسهل على المتكلم أن يهتدي إلى الحركة المطلوبة، يقول الأستاذ عباس حسن في المفاضلة بين العامل النحوي وبين المتكلم بوصفه عاملا للرفع والنصب والجر: " لايعنينا من العامل أن يكون هو المتكلم أو هو المعنوي أو هو اللفظ ظاهرا أو مقدرا أو محذوفا فذلك أمر سطحي شكلي بحت، وربما اقتضانا الإنصاف وحب التيسير أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه، المعنوي واللفظي، وننصرف عن العامل" بمعنى المتكلم"، ذلك أن العامل اللفظي والمعنوي يسهل على المستعرب

---

(1) في النحو العربي : نقد و توجيه،د مهدي المخزومي تقديم د السقا ص 08 الطبعة الثانية دار الرائد العربي - بيروت 1986 .

(2) النحو الوافي د ، عباس حسن 1 /73 الطبعة الخامسة . دار المعارف ـ مصر .

ومتعلم اللغة والناشئ فيها أن يرى العامل إن كان حسيا، ويدركه إنْ كان معنويا، فيضبط كلماته وألفاظه وفق مايحس ويدرك في سهولة وخفة. يرى الفعل أمامه فيعلم أنه يتطلب فاعلا مرفوعا وقد يتطلب مفعولا به أو أكثر، ويرى الإسم بعد الفعل فيضبطه مرفوعا أو منصوبا، بحجة أنه فاعل أو مفعول ... أو ...ويرى حرف الجر والمضاف، فيعرف أن كلا يحتاج إلى مجرور، فيجر الإسم بعدها ويرى المبتدأ أو المضارع فيبادر إلى رفعهما ...وهكذا، فوجود هذا العامل يسهل على المتكلم و الكاتب الإهتداء إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح فيما يقع بعدهما، وكأنّ هذا العامل أمارة قاطعة على المطلوب ورائد لا يضل، أما العامل " المتكلم " فلن يعرف ضبط أواخر الكلمات ومايتصل بها، وما ينشأ عن تصرفها إلا إذا كان عربيا أصيلا، ينطق اللغة العربية بفطرته، وتجري على لسانه طائعة بغير أمارات مرشدة، ولا علامات يستوحيها الضبط، ويستبينها مايتطلبه المقام من حركة دون حركة، ومن ضبط دون آخر، فالأخذ برأي الجمهرة في أمر العامل إنما هو أخذ بالأيسر، عملا وتطبيقا وإفادة.بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به، ذلك أن الواقع اليقيني يقطع بأنّ الذي يجلب الحركات، ويغيرها ويداور بينها إنما هو: المتكلم، مافي ذلك شك"[1].

لكن ربما ماكان يريد أن ينتقده بعض النحاة، هو أن يكون للعامل النحوي سلطان على المتكلم، ويفرض عليه من قوالب التعبير، لا مماجرى على ألسنة الفصحاء من العرب، وهذا ما قصده الشاعر القديم مفتخرا:

ولستُ بنحوي يَلُوكُ لسانَهُ* * ولكنْ سليقيٌّ أقولُ فأعربُ[2]

أما القول بأن العامل النحوي، قد يكون سببا في خفاء المعنى، فالعكس هو الصحيح، لأنّ بتحديد العوامل في الجملة نستطيع أن نحدد أركان الجملة من فعل وفاعل ومفعول...إلخ.

ويضرب الأستاذ عباس حسن في هذا الموضوع مثلا بقوله:"أَكْرَمَ محمودٌ الضيفَ" فكيف تعرف ان "محمودٌ" فعل شيئا، أي: أنه فاعل؟ فعرفنا ذلك من كلمة قبله وهي "أَكْرَمَ" ويسميها النحاة "فعلا" ولايمكن أن يوجد الفعل بنفسه، ووجود الفعل دل على وجود الفاعل، ووجود الفاعل يقتضي أن نعلنه، يغني عن هذه وتلك، كالضمة التي اختارها النحاة واصطلحوا على أنها الرمز الدال على الفاعلية ...إلخ.وعلى هذا يكون الفعل هو السبب في الإهتداء أولا إلى الفاعل،

---

(1) اللغة و النحو بين القديم و الحديث،د. عباس حسن ص 189، 190 دار المعارف ـ مصر 1968.

(2) البيت من الطويل، بلا نسبة، لسان العرب ابن منظور مادة «سلق» 161/10 دار المعارف مصر، والمعجم الوسيط مادة «السليقة» 445/1 الطبعة الثانية دار الفكر.

وإلى الكشف عنه، ثم إلى وضع الرمز الصغير في آخره ليكون إعلانا على أنه الفاعل وإشارة دالة عليه.

فالفعل هو السبب أيضا في ذلك الرمز وفي اجتلابه والإتيان به، فليس غريبا أن يقول النحاة : "إنّ الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل". لأنه السبب في مجيئه ويسمونه من أجل ذلك "عاملا".[1] و"ما يقال في الفعل مع فاعله يقال في سائر العوامل الأخرى مع معمولاتها، سواء كانت عوامل لفظية أم معنوية"[2]. أما ما يتهم به النحاة في استقصائهم العوامل، بأنهم اضطروا إلى التقدير والتكلف لعدم وجوده في الأساليب العربية الفصيحة، فإنه "لم يكن يخفى على سيبويه وهو إمام النحاة، أنه حين نظر في اللهجات العربية ووصفها ودونها في كتابه الكبير، فقد وجد أن العوامل النحوية تعتمد في تلك اللهجات، وتختلف آثارها وأن المتكلم حينما يتكلم يكون خاضعا للعرف اللغوي في مجتمعه، وحرصا على أن تكون أفكاره مصبوبة في قوالب الجماعة التي ارتضتها، وحرصت عليها، وأن شأن اللغة في ذلك شأن بقية الظواهر الإجتماعية التي لها وجودها المستقل داخل الجماعة، ولها كذلك سلطانها القاهر. فلا هو يصنعها،بل إنه يتلقاها من الجماعة ويلزم بها، فلو كان الفرد يصنع شيئا لما كان هناك مايسمى اللهجات"[3].

ومن هنا فإن مايوجهه النقاد إلى نظرية العامل النحوي من انتقادات مختلفة فهي دعوة متعجلة، لم تسبر نظام الجملة العربية، ومابين أجزائها من علاقات لفظية متعددة ذات أثر كبير في تغيير حركات الإعراب وحركات البناء أحيانا.

وأن نظرية العوامل النحوية لاتعقد النحو كما يدعي هؤلاء بل هي نظرية تعليمية لا غبار عليها، إن تخلصت خاصة مما يشوبها من بعض الغلو في الحذف والتقدير، لأنها تستند إلى أنه لا يوجد شيئ بدون موجد، ولا يحدث مسبب بدون سبب، وهذا ماقرره الأستاذ عباس محمود العقاد من أن العامل النحوي حقيقة لغوية لا مراء فيها «لأن النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات، بحسب اختلاف عواملها الظاهرة أو المقدرة ... فالمنكرون للعامل _ظاهرا ومقدرا_ مخطئون، لأن الشواهد لا تحصى من الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية، على إتفاق حركة الإعراب مع إتفاق الموقع...»[4].

---

(1) النحو الوافي 74/1.

(2) النحو الوافي 74/1.

(3) الرد على النحاة ـ المقدمة. تحقيق د. محمد ابراهيم البنا ص 15 الطبعة الأولى دار الإعتصام ـ القاهرة 1979.

(4) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب عباس محمود العقاد ص 149، دار المعارف مصر .

ولكن بإقرار النحاة ـ أغلبهم ـ بأهمية العامل النحوي وأنه لااستغناء عنه في فهم النص اللغوي، إلا أن الأهمية نفسها كانت محل خلاف شديد بين النحاة، فكان هناك النحو البصري والآخر النحو الكوفي، وفهم هذا الخلاف ليس بالأمر السهل،خاصة وأنّ جهود الباحثين عن أوجه التباين بين نحاة المدرستين ـ البصرية والكوفية ـ لم ينصب إلا حول المسائل الخلافية، هذه المسائل التي في حقيقتها لم تكن مبرر وجود مدرستين، لأن نحاة المدرسة الواحدة يختلفون فيما بينهم حول المسائل تأويلا وتخريجا ولكنّ أصولهم واحدة.

ومن هنا يكون البحث في المسائل الخلافية لا يؤدي بنا إلى فهم دواعي الخلاف بين المدرستين والأصول، التي استند عليها النحويون في بناء نظريتهم النحوية، ومن أهم هذه الأصول هو العامل النحوي، لأنه يطرق جميع الأبواب النحوية، وفهم التطبيقات المختلفة للعامل النحوي، ويجب أن نكشف عن هذه العناصر التي تتحكم في العامل النحوي، وكيف يخضع العامل النحوي للسماع والقياس؟ويصوغ قاعدة علمية باطرادها على شواهد كثيرة،وتصبح هذه القاعدة أصلا مضبوطاتقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا.

وأنهم أجروا هذه الأحكام والقواعد وعللوها، وإذا اصطدموا بما يخرج عن هذه القواعد والأقيسة العامة خطؤوه أو أولوه.

ومن هنا برز الخلاف في تطبيقات العامل النحوي، فالشاهد الذي يصح القياس عليه عند فريق لا يصح القياس عليه عند آخر، وراحوا بعد ذلك يؤولون أو يخطئون مالا يتماشى مع قاعدتهم المطردة، ونشأ بذلك النحو البصري والآخر النحو الكوفي، وظل الخلاف بعد ذلك يتسع إلى أن ظهرت مدارس أو آراء،لكنها لم تنشئأصولا وإنما انتخبت آراء وقبلتها، كما ردت أحكاما أخرى،ولكن لم تكن مدارس على ماكانت عليه المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية.

إن البصريين هم الذين بسطوا نظرية العامل والمعمول، وثبتوا أحكامها وقواعدها، وجعلوا هذه القواعد مطردة تقاس عليها الجزئيات قياسا دقيقا، وقد كانوا يطرحون الشاذ، ولايعولون عليه في قليل أو كثير، وكلما اصطدموا به أولوه أو خطؤوه.

وقد كانت هذه الصبغة العلمية هي عمل النحاة الأوائل من البصريين فخطأوا من يشذ عن هذه القواعد، وما أورده ابن سلام في ماكان بين الفرزدق وابن أبي إسحاق من خلاف بسبب تخطئة الأخير له في بعض شعره من ناحية الإعراب من ذلك قول الفرزدق:[1]

وَعَضُّ زَمَانٍ يَاابنَ مَرْوَانَ لم يدعْ * * مِنَ الـــمالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

(1) البيت من الطويل ورد في ديوان الفرزدق 2/ 26 و خزانة الادب، البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون 237/1 الكتاب العربي 1967.

ودلك لرفعه قافية البيت "مجفُ" وكان حقها النصب، لأنها معطوفة على كلمة «مسحتًا» المنصوبة، لأن العامل النحوي يقتضي ذلك.

ومن الإرهاصات كذلك في الكشف عن عمل العامل مانجده عند عيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ) الذي جوز القول "ادخلوا الأولَ فالأولَ"، لأن معناه "ليدخل الأولُ فالأولُ" فحمله على المعنى[1].

إلا أن آراء النحاة الأوائل لم تكن لتمثل سوى ملاحظات نحوية لم تشكل نظرية متكاملة. إلا على يد الخليل بن أحمد الفراهدي (ت 175 هـ)،الذي ثبت أصول نظرية العامل ومد فروعها وأحكمها إحكاما. كما يرجع إليه فكرة الإعمال والإلغاء في العوامل مثل ماهو موجود في "إنّ" وأخواتها إذا دخلت عليها "ما" ماعدا "ليت" فإنه يجوز معها الإلغاء و العمل إذا وليتها ما[2].

والعوامل عنده تعمل ظاهرة ومحذوفة، وقد كثرت عنده المحذوفات كما في بعض المرفوعات. كحذف المبتدأ العامل في الخبر طلبا للإيجاز، مثل: "مررت به المسكينُ" "بالرفع" أي هو المسكينُ. ومثل إنه : "المسكينُ أحمقُ"، أي هو المسكين أيضا[3]، ومنها حذف فعل المفعول كقول الشاعر[4]:

أَلاَ رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيرًا ** يدُلُّ على محصَّلة تَبِيتُ

إذا جعل تقديره : ألا ترونني رجلا هذه صفته، فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى[5]

ويقول الخليل عن الآية :﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾[6]، فقد جاءت كلمة "والمقيمين" بالنصب ولو كانت معطوفة على ما قبلها لكان حقها الرفع، ويقول الخليل:إنها منصوبة بفعل محذوف قصدا للثناء والتعظيم كأنه قيل : أذكر أهل ذاك واذكر المقيمين، ويشبهه الخليل بالإختصاص نحو:"إنّا بني فلان نفعل كذا " لأنهم لا يريدون أن يخبروا من لا يدري بأنهم من بني فلان وإنما يذركون ذلك افتخاراً[7].

---

(1) الكتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون 1/398،399، الطبعة الاولى دار الجيل، بيروت، لبنان.

(2) الكتاب 2/137،138.

(3) المصدر نفسه 2/76.

(4) البيت من الوافر قاله : عمرو بن قعاس أنظر الكتاب2/308 .

(5) المصدر نفسه 2/308.

(6) سورة النساء الآية 162.

(7) الكتاب 2/66.

ويعلق على قول أمية بن أبي عائذ الهذلي[1]:

وَيَأْوِي إلى نِسْوة عُطَّل * * وشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلِ السَّعَالِي[2]

فيقول إنه نصب " شُعْثاً " بإضمار فعل لا يصح إظهاره لأن ما قبله دَلَّ عليه، فوجب حذفه على ما يجري عليه تعبيرهم في الذم والمدح[3]، ومثل ما تحذف مع أن وأن وصلتهما، وقد سأله سيبويه عن قول الله تعالى ﴿ وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُم فَاتَّقُونِ ﴾[4] فقال :" إنما هو على حذف اللام كأنه قال : "ولان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون"[5]، وأن وصلتهما منصوبان على نزع الخافض"[6].

كما كان الخليل يكثر من تقدير الأفعال المحذوفة مع أحد المفعولات المطلقة فقد جعل مثل : "حَنَانَيك ولبَّيك وسَعْدَيك" مفعولات مطلقة لفعل محذوف، وقد صيغت على التثنية قصدا للتكثير، فمعنى حنانيك مثلا تحننا بعد تحنن[7].

وعلى نحو ما يحذف الفعل مع المفعول يحذف مع المصادر كثيرا، مثل :"مرحبا وأهلا" كأنه بدل من:رحبت بلادك وأهلت، ومثل لذلك برجل سدد لهما فقلت : "القرطاس" أي :"أصبْتَ القرطاسَ"[8].

وبعد الخليل نجد تلميذه سيبويه، الذي يعد بحق واضع علم النحو وكتابه هو أول كتاب نحوي وصل إلينا، ومما يزيد في أهميته أنه أول كتاب بهذا الحجم والشمول، وسيبويه هو صاحب أول نص تحدث عن العامل بقوله :"وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرُقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ــ وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[9].

---

(1) البيت من المتقارب، انظر الكتاب 399/1، 66/2 و شرح المفصل 18/2 مطبعة عالم الكتب - بيروت، ومعاني القرآن . الفراء 108/1 عالم الكتب - بيروت.

(2) ورد في الكتاب 399/1 برواية «وشعث» بالجر

(3) هامش الكتاب 250/1 طبعة بولاق

(4) سورة الانبياء الاية 92.

(5) الكتاب 126/3 .

(6) المصدر نفسه 127/3 .

(7) المصدر نفسه 349،348/1

(8) المصدر نفسه 295/1 .

(9) المصد نفسه 13/1،

فالعامل عنده هو الذي يحدث الإعراب وعلاماته من الرفع والنصب والجر والسكون .

ويبدأ بالفعل وما بعده بنوعيه اللازم والمتعدي. ثم ما يتعدى مفعولا واحدا وما يتعدى إلى مفعولين وإلى ثلاثة مفاعيل، وما تعمله في المصادر مثل المفاعيل المطلقة والمفعول فيه، وما ينتصب على نزع الخافض[1]. مثل: "نَبَّتُّ زَيْدٌ" يقول :"نَبَّتُّ عن زيدٍ"

ويتحدث عن كان وأخواتها، من أن المنصوب بعدها ليس مفعولا، وإنما هو خبر لها، وهي بذلك أفعال ناقصة، وقد تأتي تامة تكتفي بفاعل كغيرها من الأفعال مثل كان الأمر، أي وقع وأصبح محمد أي دخل في الصباح، ويقول :" إنّ "ليس" لا تأتي إلا ناقصه"[2].

ويتحدث عن "ما" النافية عند الحجازيين أنها تعمل عمل ليس مثل ﴿ مَاهَٰذَا بَشَرًا ﴾[3] ويذكر "لات"[4] وأنها تعمل عمل ليس غير أنها لا تعمل إلا في "الحين" مع أضمار مرفوعها. وقد يرفع ما بعدها مع إضمار خبرها، ولكن الأول هو الذائع والشائع كما في الذكر الحكيم ﴿وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ ﴾[5] في قراءة الجمهور بنصب "حين مناص" وقرأ بـ "حينُ"[6] "بالرفع" جماعة منهم الجحدري وابن عمر وغيرهما .

وكان سيبويه لا يجيز عطف جملة على معمولين لعاملين مختلفين فإذا قلت « ليس زيد بقاعد» فزيد مرتفع بليس وقاعد مجرور بالباء، وهما عاملان مختلفان، فعل يعمل الرفع وحرف يعمل الجر[7].

وعن التنازع يقول سيبويه في قولك : "ضربتُ وضربَني زيدٌ"، و"ضربني وضربتُ زيداً" تحمل الإسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه يعمل في اسم واحد نصب ورفع[8].

---

(1) الكتاب 38/1 .

(2) المصدر نفسه 45/1 .

(3) سورة يوسف الاية 31 .

(4) مذهب الجمهور انهاتعمل عمل "ليس" و تختص بأنها لا يذكر معها الاسم و الخبر معا، و لا تعمل الا في الحين . أنظر ابن عقيل 294/1.

(5) سورة ص الآية 3

(6) حكي الرفع قليل، و يكون الخبر محذوفا، كما كان الاسم محذوفا في النصب، أنظر إعراب القرآن لابي جعفر النحاس تحقيق زهير غازي زاهد 451/3، الطبقة الثانية. عالم الكتب - بيروت ، و البحر المحيط 383/7

(7) هامش الكتاب 31/1 ط بولاق .

(8) المصدر نفسه 74،73/1 .

ويعلق سيبويه على مثل هذه التراكيب "إنما الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى."[1]

ولعل هذا ما يفسد نظرية العامل ويوقع الخلط في المعاني والتراكيب وعن عمل اسم الفاعل أجراه سيبويه مجرى الفعل وذلك قولك :"هذا ضاربٌ زيدًا غدًا" فمعناه وعمله مثل : " هذا يَضْرِبُ زيدًا غدًا "[2].

كما أعمل المصادر عمل أفعالها مثل : "عجبت من ضربٍ زيدًا،ومعناه أنه يضربُ زيدًا "[3].

ويجعل عمل الفعل في البدل، كما يعمل في المبدل منه مثل :"رأيت قومَك أكثرَهم، ورأيت بني زيدٍ ثُلثَيهِم، ورأيت بني عمِّك ناساً منهم، ورأيت عبدَ الله شخصَه "[4].

ويبين السيرافي مذهب سيبويه في هذا، وتعليل حكمه، وذلك "أن البدل إنما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يذكر"[5].

ويتحدث عن عمل الصفة المشبهة،وأنها لم تقو أن تعمل عمل اسم الفاعل " لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شبهت باسم الفاعل فيما عملت فيه".

ومنه قولك : هو الحسنُ الوجهَ و " هي عربية جيدة "

وقد يجوز في هذا أن تقول : هو الحسنُ الوجهِ، أما ثنيت أو جمعت فأثبت النون فليس إلا النصب، وذلك قولهم : هم الطيِّبُون الأخبار وهما الحسنانِ الوُجوهُ[6]، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾[7]وعن العامل في المبتدأ، فالعامل فيه هو الإبتداء يقول : "وارتفع : "أي المبتدأ" بالإبتداء"[8] أي هو عامل معنوي .

وتعمل الحروف الخمسة " إنَّ وأخواتها " عمل الفعل، إذ تعمل النصب والرفع تشبها بالفعل ويقول سيبويه :" زعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب كما عملت كان الرفع

---

1 هامش الكتاب 74/1

2 المصدر نفسه 164/1

3 المصدر نفسه 189/1

4 المصدر نفسه 150/1

5 هامش الكتاب 150/1 ط. هارون

6 المصدر نفسه 1/ 201 و ما بعدها

7 سورة الكهف الاية 103

8 الكتب 129/2

والنصب[1] فقط أنها تعمل عمل كان معكوسا . فيما بعدها، مثل واو المعية في المفعول معه، وعندّه أنّ " عَدا " في الإستثناء فعل دائما، أما "حاشا" فحرف يجر ما بعده دائما[2].

وكان سيبويه يرى أن " لولا " إذا وليها ضمير مثل "لولاك" كانت حرف جر وما بعدها مجرورٌ بها، وإذا وليها اسم ظاهر رفع[3].

ويتحدث عن نواصب الفعل المضارع وجوازمه ومذهبه هو أن "إذن" تنصب المضارع بنفسها لا "بأن" مضمرة، كما ذهب الخليل[4].

ويكثر الحذف والتأويل عند سيبويه منها حذف الفعل وبقاء عمله، فأدوات النداء عنده ليست هي العاملة في النداء وإنما العامل هو الفعل المحذوف إذ التقدير في مثل : "يا عبدَ الله"أدعو عبدَ الله"[5].

كما يوجب النصب بعد حروف التحضيض وحروف الشرط، لأنه لا يليها جميعا إلا الأفعال، لذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول لفعل محذوف مثل " هَلَّا زيدًا كَلَّمْتَه " و " إنْ زيدًا كَلَّمْتَه كَلَّمَكَ"[6]، ويختار النصب مع النهي والأمر[7]، أما قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾[8]، فالخبر فيه مبني على الإضمار، لأنَّ الأصل في خبر المبتدأ أن يكون خبريا لا طلبيا لذلك لم يجعل سيبويه فعل الأمر خبرا عن السارق، بل جعل الخبر محذوفا تقديره في الفرائض أو فيما فرض عليكم[9].

كما أكثر سيبويه من صور حذف الفعل مع المفعول المطلق جوازا ووجوبا، وهو أنما يجب إذا جاء بدلا من فعله كقولهم في الدعاء له " سقياً ورعياً " أي " سقاك الله سقياً " و " رعاكَ الله

---

(1) الكتاب 131/2 .
(2) المصدر نفسه 309/2 .
(3) المصدر نفسه 373/2 .
(4) المصدر نفسه 15/3 .
(5) المصدر نفسه 183،182/2 .
(6) الكتاب 99،98/1 .
(7) المصدر نفسه 145/1 .
(8) سورة المائدة الاية 38 .
(9) الكتاب 142/1 ، 143 .

رعيا"[1] و"هنيئا مريئا". و"هنأه ذلك هنيئا مريئا"، فاختزل الفعل، لأنه بدلا من اللفظ بقولك : هَنَأَكَ[2].

وقولهم في " حَمْدَا وشُكرَا "[3]، أي أَحْمَدُ الله حَمداً وأَشْكُرُ الله شُكْراً و " سُبْحانَ اللهِ ومَعَاذَ اللهِ وعَمرَك اللهُ "[4] أي : سُبْحانَ الله وتسبيحاً وفعله : "اسبِّحُك الله تسبيحا" و "معاذ الله" أي "عياذاً بالله" ونصب على " أعوذُ باللهِ عِياذا " و " عَمرك الله " كأنك قلت " عمرتُكَ عمرَاً "، فصارت "عمرك" منصوبة بفعل محذوف .

كما تحذف عنده الأفعال الناقصة كقولهم :"الناسُ مَجْزِيّونَ بأَعْمَالِهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شَرًّا فشرٌّ" أي "إن كان ـ الذي عمل ـ خيرا جُزِيَ خيرا، وإن كان شرا جزي شرًّا ".

وأجاز أن يقال " إن خيرٌ فخيرٌ " أي إن كان في أعمالهم خير فالذي يجيزون به خير[6]، من ذلك قول العرب ، " أما أنت منطلقا انطلقت "[6]، فحذفت كان وانفصل اسمها وعوض عنهما بلفظه ما .

كما يحذف المضاف ويبقى أثره كقولهم " ما كلَّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً "[7] فبيضاء في موضع جرٍّ على تقدير : إضمار "كل" كأنك قلت ولا كل بيضاء شحمة. ومنه قول أبي داود[8]:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَءَا * * ونَارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارَا

فقد أراد وكل نار، فلفظة "نار" مجرورة بكل أخرى مقدرة وليست معطوفة على امرئ ولا تكون الجملة الثانية في البيت والمثل السالف معطوفة على عاملين مختلفين، فتكون "شحمة" معطوفة على "تمرة" ونارا معطوفة على " امرءا "[9].

---

(1) الكتاب 1/ 311. 312 .

(2) المصدر نفسه 1/ 316. 317 .

(3) المصدر نفسه 318/1 .

(4) المصدر نفسه 322/1 .

(5) المصدر نفسه 258/1 .

(6) المصدر نفسه 293/1 .

(7) الكتاب 65/1 .

(8) البيت من البحر المتقارب، قاله : أبو دؤاد الايادي، و ينسب أيضا إلى عدي بن زيد، ذكره سيبويه في الكتاب 66/1و انظر شرح المفصل 26/3.

(9) الكتاب 66/1 .

ويكثر عند سيبويه حذف المبتدأ العامل في الخبر ما دامت هناك قرينة تدل عليه. وهو يضع في تضاعيف كلامه قاعدة عامة لعمل العوامل مضمرة،إذ يقول :" وإذا عملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع "[1] ويمثل للرفع بحذف المبتدأ قولك " الهلال"أي: تريد هذا الهلال .

ومما يصح أن يدخل في حذف المبتدأ قوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾[2] على تقدير : أمري طاعةٌ وقولٌ معروفٌ، أو يكون أضمر الخبر[3] "طاعة وقول معروف أمثل" ومما يطرد فيه حذف المبتدأ النعت المقطوع لمدح أوذم أو ترحم مثل : "مررت بمحمد الفاضل أو اللئيم أو المسكين"[4].

أما الكوفيون فقد حاولوا تطبيق العوامل والمعمولات للنفاذ إلى آراء جديدة، تكون مختلفة عن آراء سابقيهم من البصريين.

فلما ذهب البصريون إلى أن العامل في المبتدأ الرفع هو الإبتداء، أما الخبر فهو مرفوع بالمبتدأ أو كما ذهب بعض منهم إلى أنه مرفوع بالإبتداء أو هما معا، فالكوفيون ذهبوا إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما مترافعان[5]، وهو رأي بَيِّنُ الضعف لأنه يستلزم الدور وهو محال[6] فقد يكون الخبر فعلا .

ومن التحريف والزيغ أن جعل الكسائي المضارع يرتفع بحروف المضارعة، بأن يجعل أجزاء الفعل عاملا فيه وكأن الشيء يعمل في نفسه، وهذا الرأي لعدم وجاهته وضعفه، لم يرتض به حتى تلميذه الفراء، الذي اختار رأي الأخفش.

مع بعض التغيير، إذ قال :" أنه مرفوع بتجرده من النواصب والجوازم، في حين قال الأخفش: مرفوع لتعريه من العوامل اللفظية"[7].

---

(1) الكتاب 106/1 .

(2) سورة محمد الاية 21 .

(3) الكتاب 141/1 .

(4) المصدر نفسه 73/2و ما بعدها .

(5) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين لبن الانباري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المسألة 5،44/1 مطبعة المكتبة العصرية صيدا بيروت ، و همع الهوامع على جمع الجوامع ، السيوطي تحقيق السيد محمد بدر الدين النعساني 94/1 ـ دار المعرفة للطباعة و النشر بيروت ـ لبنان.

(6) المدارس النحوية شوقي ضيفا ص 168 الطبعة الخامسة، دار المعارف ـ مصر.

(7) الهمع 164/1والانصاف مسألة 74، 551/2 .

وكان يذهب الكسائي في مثل " قام وقعد عليٌّ " إلى أن "عليا" فاعل "لقام"، و"قعد" حذف فاعلها، فالفاعل حذف مع أحد الفعلين بينما الفراء يذهب في مثل هـذا إلى أن عليـا فـاعل لفعلين جميعا، فهما يعملان فيه معاً[1].

كما كان يذهب الكوفيون في الإستثناء في مثل " قام الطلاب إلا عليا " إلى أن المستثنى منصوب بإن مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر، وتقديره عندئذ " قام الطلاب إلا عليا لم يقم " ولا يخفي ما في الرأي من التحمل .

وكان يذهب الفراء أن " إلا " مركبة من إنَّ ولا، وحذفت من "أنّ" النون الثانية تخفيفا، وأُدغمت الأولى في لام "لا"، بعد شيء من التقديم والتأخير، إذ زعم أن أصل العبارة " قام القومُ إن محمدا لا قام" .

ويظهر الفساد في رأي الفراء في الإستثناء المفرغ في مثل " ما قام إلا محمدٌ " فإن كلمة محمد مرفوعة بعد "إلا" وليست منصوبة[2].

ومنه في النداء للعلم المفرد " يا محمدُ " إلى أنه مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية، أما الفـراء فقال كلمة " يا محمدُ" أصلها "يا محمدا" واكتفى بيا، وحذفت الألف الملحقة به، فبني علـى الضـم وهو بعد واضح في التقدير[3].

ومثال آخر في جر حتى لما بعدها مثل : " قرأت الكتابَ حتى الصحيفةِ الأخـيرةِ منـه " فقـد ذهب الكسائي إلى أن "الصحيفة" مجرورة لا بحتى، وإنما مجرورة بإلى الجارة مضمرة[4].

كما كان يرفع الفراء الإسم المرفوع بعد " لولا " مثل : "لـولا محمـدٌ لجئـت" علـى أن لـولا هي التي عملت الرفع فيه، وأنها نابت مناب فعل محذوف تقديره يمتنع[5].

كما كان الفراء يقول بتعدد العوامل في نفي المفعول به، فيذهب إلى أن العامل فيه هو الفعل والفاعل معاً[6] وبينما الكسائي يذهب إلى أن العامل فيه هو خروجه عن وصف الفعل .

---

(1) الهمع 109/1 وشرح الكافية لرضي الدين الاستزابادي 71/1 دار الكتب العلمية - بيروت .

(2) شرح الكافية207/1 و شرح المفصل 76/2 .

(3) شرح الكافية 129/1 .

(4) الانصاف المسألة 83. 897/2. 898 وشرح الكافية 241/2 وشرح المفصل 77/1 .

(5) شرح المفصل95/1 .

(6) الهمع165/1 وشرح الكافية ،18/1. 116.

كما عد أيضا في مثل " ما تيمَ تيم عدي" إذا جعل كلمتي "تيم" مضافتين معا إلى عدي، وقد يكون هذا الرأي أوجه من رأى سيبويه إذ ذهب إلى أن "تيم" الأولى هي المضافة إلى "عدي" والثانية مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، والأصل "يا تيم عدي تيمه"، فحذف الضمير من تيم الثانية وأقحمت، وذهب المبرد إلى أن "تيم" الثانية مضافة إلى عدي مقدرة، أي أنها على نية الإضافة إلى مقدر مثل المضاف إليه[1].

هكذا كان شغف الكوفيين بالتأويل والتقدير، ليشقوا لهم رأيا بعيدا عن رأي البصريين الذين كانوا يؤولون ويقدرون، ولكن بقدر ما تقتضيه القاعدة النحوية من اطراد، والتقليل من الشذوذ والآراء المتناثرة .

مظاهر العوامل في النحو عند عبد القاهر الجرجاني:

أحصى عبد القاهر الجرجاني العوامل النحوية مائة عامل، وهي تنقسم لديه إلى لفظية ومعنوية، وتنقسم اللفظية إلى سماعية وقياسية .

1 ـ العوامل السماعية : وتتوزع على ثلاثة عشر نوعا:

النوع الأول : حروف الجر، فقط وهي سبعة عشر حرفا : الباء، ومن و إلى و في و اللام و رُبَّ و على و عن و الكاف ومذْ ومنذُ وحتى وواو القسم وتاء القسم وحاشا تحلا وعَدا

النوع الثاني : الحروف التي تنصب الإسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف وهي: إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ .

النوع الثالث : حرفان يرفعان الإسم وينصبان الخبر وهما : لا وما "المشبهان بـ "ليس " "

النوع الرابع : حروف تنصب الإسم المفرد فقط، وعددها سبعة أحرف وهي : الواو بمعنى مَعَ سوإلا للإستثناء ، ويا ، وأي ، وهيا ، وأيا ، والهمزة .

النوع الخامس : حروف تنصب الفعل المضارع وعددها أربعة أحرف هي : أنْ و لَنْ وكي وإذَنْ .

النوع السادس : حروف تجزم الفعل المضارع، وعددها خمسة أحرف وهي: إنْ و لم ولمَّا ولام الأمر ولا الناهية .

---

[1] الهمع 177/1

النوع السابع : أسماء تجزم الأفعال على معنى "إنْ" للشرط والجزاء وعددها تسعة أسماء وهي: مَنْ وأي وما وحتى ومهما وأينما وأنّى وحيثما وإذما[1].

النوع الثامن : أسماء ينتصب ما بعدها بها على التمييز، وعددها أربعة أسماء وهي : إذا ركبت مع عشرة من أحد إلى تسعة، وكم وكأين وكذا.

النوع التاسع : كلمات تسمى أسماء أفعال، بعضها يرفع وبعضها ينصب وهي تسع كلمات والناصبة منها ست كلمات هي : رُوَيْدَ وبَلْهَ وهاءَ ودونك وعليك وحَيْهَلَ .

والرافعة منها ثلاث كلمات وهي: هيهات وشَتَّان وسَرعان .

النوع العاشر : الأفعال الناقصة التي ترفع الإسم وتنصب الخبر وعددها ثلاثة عشر فعلا وهي: كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وما زال وما برح ومافتئ وما انفك ومادام وليس.

النوع الحادي عشر : أفعال المقاربة ترفع اسما واحدا، وعددها أربعة أفعال وهي : عسى وكاد وكَرُبَ وأوشك .

النوع الثاني عشر : أفعال المدح والذم : ترفع الإسم المعرف بلام التعريف وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح والذم، وعددها أربعة أفعال وهي : نِعْمَ وبِئْسَ وساءَ وحَبَّذا .

النوع الثالث عشر : أفعال الشك واليقين وهما : ظَنَنْتُ وحَسِبتُ وأفعال القلوب، وهي: عَلِمْتُ ـ رَأيتُ ـ وَوَجَدْتُ ـ وهذه الثلاثة "لليقين" .

وظننت وحسبت وخلت "للشك" وزعمت "متوسطة بين هذه الستة" فهذه سبعة .

2 ـ العوامل اللفظية القياسية : وهي سبعة عوامل .

1 ـ الفعل على الإطلاق ـ 2ـ إسم الفاعل ـ 3 ـ إسم المفعول، 4 ـ الصفة المشبهة، 5 ـ المصدر، 6 ـ الإسم المضاف،7ـ الإسم التام مثل أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها مثل : "عشرون" ـ "درهما" ـ "منوان سمنا" .

---

(1) " إذما" : أداة شرط تجزم فعلين، و هي حرف عند سيبويه بمنزلة «إن « الشرطية، و ظرف عند المبرد و ابن السراج والفارسي، و عملها الجزم قليل لا ضرورة، خلافا لبعضهم ـ انظر : مغني اللبيب ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك 89/1، الطبعة الثانية دار الفكر 1969.

3 ـ **العوامل المعنوية** : وهي أمران:

1 ـ العامل في المبتدأ والخبر .

2 ـ العامل في الفعل المضارع المرفوع.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

أثر القياس
في العامل النحوي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول
أثر القياس في العامل النحوي

المبحث الأول :

1 ـ تعريف القياس :

القياس في اللغة[1] من قاسَ الشيءَ يَقيسُه قَيْساً وقِياساً واقتاسَه، أي قدره على مثاله فانقاس، قال الشاعر[2]:

فَهُنَّ بالأَيدِي مَقِيسَاتِه
مَقَدَّرَاتِه ومُحِيطَـــاتِه

والمقياس المقدار، وقاس الشيء يقوسه قوسا في قاسه يقيسه، ومن المعاني اللغوية لمادة (قيس) الشدة، وقيل: والقيس منه أمرؤ القيس أي رجل الشدة[3].

والقَيْس، الذكر عن كراع، قال ابن سيده : وأراه كذلك وأنشد[4]

دَعَاكَ اللهُ مِنْ قَيْسٍ بأَفْعَى * * إذا نَامَ العيونُ سَرَتْ عَلَيْكَا

والقياس في الإصطلاح هو : "عبارة عن رَدِّ الشيء إلى نَظيره"[5]

ويعرفه ابن الأنباري بقوله :" هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل : إلحاق الفرع بالأصل بجامع أو حمل فرع على أصل لعلة."[6]

أما القياس في اصطلاح النحاة هو : "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[7].

---

(1) لسان العرب مادة (قيس) 70/8 .

(2) لا يعرف له قائل، بحره : الرجز ، أنظر لسان العرب 70/8 والخصائص 97/1 .

(3) لسان العرب 70/8 .

(4) لا يعرف له قائل من البحر الوافر ورد في لسان العرب71/8 .

(5) التعريفات ص 19 .

(6) لمع الأدلة ابن الانباري تحقيق سعيد الافغاني ص 93 طبعة الجامعة السورية 1957 .

(7) الاغراب في جدول إعراب القرآن ابن الانباري تحقيق سعيد الافغاني ص 45 طبعة الجامعة السورية 1957.

وعرفه د . محمد الحلواني بقوله :" حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف "[1].

2 ـ أركان القياس:

يقوم القياس على أربعة أركان، وهي: المقيس عليه والمقيس وحكم وعلة جامعة، وجعلوا مقابل المقيس عليه والمقيس الأصل والفرع[2].

ـ **المقيس عليه** : وهو المسموع من كلام العرب، ويعني به الأخذ المباشر للمادة اللغوية من الناطقين بها، هذه المادة اللغوية حتى يجري عليها الإطراد ولايشترط فيها كثرة السماع والقياس.

ونورد نصا لابن جني ما يوضح فيه هذه المسألة والحالات المختلفة، وقد قسمه إلى أربعة أضرب[3] :

أ ـ مطرد في القياس والإستعمال جميعا: وهذه هي الغاية المطلوبة والمثابة المثوبة، وذلك نحو "قام زيدٌ" و"ضربتُ عمرًا" و"مررت بسعيدٍ".

ب ـ مطرد في القياس شاذ في الإستعمال: وذلك نحو الماضي من "يذر ويدع" وكذلك قولهم "مَكان مُبْقِل"، هذا هو القياس الأكثر في السماع "باقل" وقد قال أبو دُؤَاد لإبنه دُوَاد : يابني ما أعاشك بعدي؟ فقال دُؤَاد[4]:

أَعَاشَنِي بعدك وَادٍ مُبْقِلٌ * * اكْلُ مِّن حَوْذانِه وأنْسِلُ

وما يقوى في القياس ويضعف في الإستعمال، مفعول عسى جاء صريحا نحو ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾[5] وقد جاء عنهم شيئ من الأول، إذ أنشد أبو علي[6]:

---

(1) أصول النحو د. محمد خير الحلواني ص 91 ، مطبعة الناشر أطلس الرباط 1983 .

(2) الاقتراح في علوم أصول النحو السيوطي ص 39 دار المعارف مصر .

(3) الخصائص 97/1 و ما بعدها .

(4) لا يعرف له قائل، بحره الرجز، ورد في الخصائص 97/1 .

(5) سورة المائدة 52 .

(6) قاله رؤبة بحره الرجز . ديوانه ص 185 ، والخزانة 374/8.

أكثرُ في العذل مُلحّا دائمـا

لا تكثرن إنّي عَسيتُ صَائِمَا

ومنه المثل الشاعر :"عسى الغوير أبؤسا"[1]

جـ ـ المطرد في الإستعمال والشاذ في القياس: نحو قولهم: أخوص الرمث، واستصوب الشيء، ولا يقال استصبتُ الشَّيْءَ، ومنه استحوذَ أغْيلَتِ المراة، واستنوقَ الجملُ.

وقال زهير[2]:

إنْ يَسْألوا يعطوا وإنْ يَيْسِرُوا يَغْلوا * * هَنَالِكَ إنْ يُسْتَخولوُا المالَ يَخُولُوا

وفي هذه الحالة الشذوذ في القياس والإطراد في السماع، فلابد من اتباع الوارد به نفسه، لكنه لايتخذ أصلا يقاس عليه غيره، كما يقال : يحفظ ولا يقاس عليه.

دـ الشاذ في القياس والإستعمال جميعا : وهو كتتميم مفعول، فيما عينه واو نحو "ثَوْبٌ مَصْوُون"، و"مسك مَدْوُون". وحكى البغداديون: "فرسٌ مَقْوُود"، و"رجلٌ مَعْوُودٌ من مرضه"، وكل ذلك شاذ في القياس والإستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولارد غيره إليه.

كما قسم النحاة المقيس عليه أو المسموع عن العرب إلى غالب وكثير، وشائع، ومتلئب، وقليل وأقل، وناذر وشاذ ومطرد.

إلا أن النحاة والسيوطي ذاته، لم يحددوا معنى هذه المصطلحات بدقة، بل كان حديثهم عنها حديثا عاما غير دقيق.

ونقل السيوطي عن إبن هشام، أنه قال: " اعلم أنهم يستعملون، غالبا وكثيرا ونادرا وقليلاومطردا، فالمطرد لايتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد ناذر، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"[3].

---

(1) أي : لعل الشر يأتيكم من قبل الغار" أنظر :جمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني. تحقيق نعيم حسين زرزور 21/2 دار الكتب العلمية - بيروت .

(2) بحره طويل لم يرد في ديوانه، أنظر الخصائص 98/1 .

(3) المزهر في علوم اللغة و أنواعها السيوطي: تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم و محمد أحمد حاد المولى و علي البجاوي 234/1 (دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الطبعة الأولى القاهرة - مصر.

وقد قسم (الخضر حسين) المقيس عليه إلى قسمين :" قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره، فجعلوه قياسا مطردا، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه، فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع لا لأنه غير فصيح، بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه."[1] وقد يتعدد المقيس عليه مع وحدة الحكم، وقد يتعدد مع اختلاف الحكم فتعدده مع اتفاق الحكم كقياس "أي" في الإستفهام والشرط على "بعض" وهي نظير لها على "كل" وهي نقيضها، والمعروف في قواعدهم أنه "يحمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره".[2]

"أما مع تعدد الحكم فذلك مانراه مع اختلاف النحاة حول وجوه تخريج المسألة الواحدة، إذ تتعدد آراؤهم واختياراتهم بتعدد الأصول التي يقيسون عليها والأمر في النهاية أمر "اختيار" واحد من الأصول وكلها صالح من الوجهة النظرية.[3]

ـ المقيس:

المقيس نوعان مقيس غير مسموع من العرب ومقيس مسموع من العرب غير مطرد،ويبادر ابن جني إلى التسليم بأن "ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" وقال: ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك، اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت "قام زيد" أجزت ظرف "بشر" و"كرم خالد".

قال أبو علي: إذا قلت "طاب الخنشكان" فهذا من كلام العرب لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب.

وفيما أورد السيوطي عن أبي علي أنه نقل عن ابن الأعرابي قال: "يقال درهمت الجنازي أي صارت كالدراهم، فاشتق من الدرهم وهو إسم أعجمي، كما حكي عن أبي زيد أنه قال : رجل مدرهم، قال و لم يقولوا منه : درهم، إلا أنه إذا جاء إسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف، ولهذا أشباه."[4]

وعن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي[5] قال: حدثنا الخليل بن أسد النوشجاني قال: قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج:

---

(1) القياس في اللغة محمد الخضر حسين ص 31دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان.

(2) الاقتراح ص 44 .

(3) الاصول ـ دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب د . تمام حسان ص 173 الهيئة المصرية العامة للكتاب 1982 .

(4) الاقتراح ص 44 .

(5) الخصائص 361/1 و الاقتراح45 .

يا صاح هل تعرف رَسْمًا مُكَرَّسا

فلما بلغت: تقاعس العزُّ بنا فأقعنسسا

قال لي الأصمعي: قال لي الخليل: أنشدنا رجل:

ترافع العز بنا فأرفنعا

فقلت هذا لا يكون، فقال كيف جاز للعجاج أن يقول: تقاعس العز بنا فأقعنسسا

فهذا يدل على امتناع القوم أن يقيسوا على كلامهم ماكان من هذا النحو من الأبنية على أنه من كلامهم، ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه كيف منع من هذا، ولو كان ماقاله أبو عثمان صحيحا ومذهبا مرضيا لما أباه الخليل ولا منع منه[1].

لكن للقياس والإشتقاق منافع ومصالح أكيدة، خاصة فيما يتطلبه العصر من مفردات مراكبةللتطور والعصرنة، وهذا التوليد في اللغة يزيدها إثراءً وتنوعا وتطورا، وقد ذكر أبو بكر أن منفعة الإشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فإذا رأى الإشتقاق قابلا لها أنس بها وزال إستيحاشه منها، فهل هذا إلا اعتياد في تثبيت اللغة على القياس.

ومع ذلك أنك لو سمعت "ظَرُف"، ولم تسمع "يَظْرُفُ"، هل كنت تتوقف عن أن تقول: يظرف، راكبا له غير مستحي منه، وكذلك لو سمعت "سَلِم" ولم تسمع مضارعه، أكنت تَرِع أو تَرْتدِع أن تقول "يسلَمُ"، قياسا أقوى من كثير من سماع غيره ونظائر ذلك فاشية كثيرة[2].

ويقول ابن السراج، في جمل الأصول تحت عنوان "مسائل التصريف" هذه المسائل التي تسأل عنها في هذا الحد على ضربين: "أحدهما ماتكلمت به العرب، وكان مشكلا فأحوج إلى أن يبحث عن أصوله وتقديراته، والضرب الثاني: ماقيس على كلامهم "ويضرب ابن السراج مثلا للنوع الأول" بقولهم: "حاحيت" و"هاهيت" و"عاعيت"ويشير إلى إجماع النحاة على أن الألف في هذه متقلبة عن(ياء)، ثم يقول الضرب الثاني" : ما قيس على كلام العرب وليس من كلامهم وهذا النوع ينقسم إلى قسمين: أحدهما ما بني على حروف الصحة وألحق بما هو غير مضاعف، مثل: جَعْفَر، بنى من ضرب على "ضَرْبَبَ" ومن "علم" على "عَلْمَمَ".

والقسم الآخر: مابني من المعتل بناء الصحيح ولم يجيء في كلامهم مثاله إلا من الصحيح، وفقول في "حمصيصة" من رَمَيْتَ رَمْوِيَّةٌ، وكانت قبل أن تغيرها رَمَيِّيَّةٌ، فاجتمع فيها من الياءات

---

(1) الخصائص 361/1 و انظر : الشعر و الشعراء إبن قتيبة تحقيق احمد شاكر ص 23دار المعارف - مصر 1966

(2) الخصائص 369/1.

ماكان يجتمع في رَحَيَيَةٌ، إذا نسب إلى رمى،فغيرت كما غيرت "رَمَى" في النسب، فقلبت اللام الأولى ألفا، ثم أبدلتها وَاوًا، لأن بعدها ياء ثقيلة كياء النسب"[1].

ـ العـــــلة :

لقد وقر في نفوس النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل مايقولون، وأنهم كانوا يعللون بعض مايقولون، قال سيبويه:" وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها."[2]

ويبدو أن سيبويه : أخذ هذا الزعم عن أستاذه الخليل الذي سُئل ذات مرة : أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فأجاب : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت بما عندي، أنه علة لما عللته ما ذكرت، فالذي ذكرته بالمعلول فليأت بها[3].

والعلة لا يقصد بها تعليل ماعليه الأصول، كأن يسأل أحد ويقول لم رفع الفاعل؟ ولماذا تقدم عليه الفعل، وليس لنا أن نسأل : لم جاء "ضَرَبَ" على صيغة "فَعَلَ" فهذه أصول والأصول لاتقبل التعليل وهو أحد الأدلة.

وشرح أبو حيان هذا الفهم أثناء استنكاره ظاهرة التعليل في النحو إذ قال:هذه التعاليل لا يحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات والوضعيات لا تعلل[4].

وقد قسم الزجاجي في إيضاحه العلة إلى ثلاثة أقسام[5] :

أـ علل تعليمية : وهي التي تعرف باستقراء الكلام، كقولنا "إنَّ زيداً قائمٌ" وإن قيل بم نصبتم " زيدا؟" قلنا بـ "إن" لأنها تنصب الإسم وترفع الخبر، مما يستنتج أن هذا الحرف ينصب الإسم ويرفع الخبر.

ب ـ علل قياسية : وذلك كقياس عمل "إنّ" في قوله "إنّ زيدا قائم" فنصبت "إن" الإسم لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله، لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول المقدم لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل المؤخر لفظا.

---

(1) الاصول في النحو ابن السراج تحقيق عبد الحسين الفتلي 351/3 الطبعة الثالثة مؤسسة الرسالة 1988

(2) الخصائص 48/1، الاقتراح ص 46.

(3) والايضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمان بن اسحق الزجاجي ، تحقيق : مازن مبارك ص 65،66 الطبعة الثالثة، دار النفائس ـ بيروت لبنان.

(4) الهمع 130/2.

(5) الإيضاح ص 64.65.

جـ ـ علل جدلية نظرية: وذلك كالسؤال عن أوجه الشبه بين "إنّ" والفعل الذي ضارعته في العمل، وبأي فعل من الأفعال شبهن، و لم شبهت الفعل الذي قدم مفعوله على فاعله.

ـ الحكم :

الحكم وفيه مسألتان: الأولى إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب[1]، ولا خلاف بين النحاة في أن الحكم إذا ثبت بواسطة ورود الإستعمال من قبل الفصحاء، صح القياس على قاعدته[2].

والثانية: يقاس على ما ثبت بالقياس والإستنباط[3]، لأنه بعد ثبوته يصلح لأن يكون أصلا بعد أن كان فرعا، من ذلك أن تقول إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله، متى جرى على غير من هو له صفة أو صلة أو حال أو خبر لم يتحمل الضمير، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل، فإن الحكم الثابت للمقيس عليه، إنما هو بالإستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لاتلحقه العلامات.

واختلف النحاة حول حكم أصل من الأصول كاختلافهم في نيابة "يا" التي للنداء عن الفعل.

"أدعو" فهل يجوز القياس على هذا الأصل؟

والمعروف أن بعض النحاة يرون أنها حلت محل الفعل وعملت عمله فنصبت ما بعدها لفظا ومحلا، ولكن الفراء وتبعه جماعة يرى أن " يا" أصلية في العمل ولا تحل محل الفعل، ومع هذا الخلاف قاس النحاة "إلا" الإستثنائية على "يا" باعتبار "إلا" نائبة عن الفعل "استثني" ومن ثم اعتبروها ناصبة لما بعدها بالنيابة عن هذا الفعل، فقالوا إن المستثنى منصوب "بإلا" والعبرة في رأيهم بقيام الدليل مهما اختلف النحاة[4].

3 ـ أقسام القياس:

ينقسم القياس إلى ثلاثة أقسام وفق الأصل والفرع :

---

(1) الاقتراح ص 45.

(2) الاصول د . تمام ص 198

(3) الاقتراح ص 45.

(4) الاقتراح ص 46و الانصاف المسألة 34، 260/1 .

1 ـ قياس المساوئ وهو حمل فرع على أصل، وحمل نظير على نظير[1]، وفيه تكون العلة من الفرع في قوة العلة التي في الأصل، ومن أمثلته حذف الفاعل " أفعِلْ به".

في التعجب لما كان مشبها بفعل أمر في اللفظ، وبناء "خدام" على الكسر تشبيها له بدراك وبناء "حاشا" الإسمية لشبهها في اللفظ "بحاشا" الحرفية[2].

2ـ قياس الأولى: حمل أصل على فرع[3]، أي أن العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، ومنه حذف الحروف للجزم، وهي أصول حملا على حذف الحركات له وهي زوائد... وحمل "ليس" و"عسى" في عدم التصرف على "ما" و"لعل" كما حملت "ما" على "ليس" في العمل[4].

3 ـ القياس الأدنى: وهو حمل ضد على ضد[5]، وفيه تكون العلة في الأصل أقوى منها في الفرع، وفيه يقول ابن جني: " واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل، ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال، ألا ترى أنهم لما أعربوا الحروف في التثنية والجمع الذي على حده، فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو، وبقي النصب لاحرف له فَيُمَازَ به، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة[6].

---

(1) الاقتراح ص 42.

(2) المرجع نفسه ص 42 .

(3) المرجع نفسه ص 43 .

(4) المرجع نفسه ص 43 .

(5) الاقتراح ص 42 .

(6) الخصائص 111/1 .

المبحث الثاني

نشأة القياس :

إذا أردنا تتبع نشأة القياس في اللغة والنحو، فإن أول عمل فيما يذكر الرواة، يعود لأبي الأسود الدؤلي، إذ وضع أبوابا في النحو وتكلم في مسائل القياس والعلل. وفي ذلك يقول ابن سلام(ت 232 هـ): " كان أولّ من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها. أبو الأسود الدؤلي. وقال ذلك حين اضطرب لسان العرب وغلبت السليقة وكان سراة الناس يلحنون. فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم"[1].

وقد يشرك بعض الرواة معه في هذا الصنيع تلميذيه نصر بن عاصم وابن هرمز، إذ يقول الزبيدي : " أول من أصل ذلك وأعمل فكره فيه، أبو الأسود ظالم بن عمر الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبوابا وأصلوا له أصولا، فذكروا عوامل الرفع النصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم، ثم وصل ما أصلوه من ذلك التالون لهم، والآخذون عنهم..."[2].

لكن ما نسب لأبي الأسود الدؤلي فيه نوع من التزيد وعبث الرواة،فأبو الأسود إنما وضع نقطا، يحرر حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم فقد اتخذ لذلك كاتب من بني عبد القيس فقال له:" إذا رأيتني قد فتحت شفتي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت شفتي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت شفتي فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة "تنوينا" فاجعل مكان النقطة نقطتين، وابتدأ أبو الأسود المصحف حتى أتى على آخره، بينما كان الكاتب يضع النقط بصبغ يخالف لونه لون المداد الذي كتبت به الآيات."[3]

فهذا الصنيع من أبي الأسود لايعد وضعا للنحو، إنما هو يدعى باسم رسم العربية. فربما كان ذلك هوالذي أوقع الخلط على الرواة فنسبوا إليه وضع نحو العربية وإجراء القياس.

---

(1) طبقات فحول الشعراء ابن سلام الجمحي تحقيق محمود شاكر 12/1 طبعة المدني القاهرة .

(2) طبقات النحويين و اللغويين ابو بكر الزبيدي تحقيق ابي الفضل ابراهيم ص 11، 12 دار المعارف. مصر.

(3) إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق : أبي الفضل إبراهيم 1 / 05، دار الكتاب المصري سنة 1950.

حتى إذ انقضى القرن الأول الهجري، وبدأت طلائع القرن الثاني الهجري. نجد عبد الله بن أبي اسحق الحضري (ت 117 هـ)، الذي يمثل نقطة تحول في تاريخ الدرس النحوي. يقول عنه ابن سلام : "كان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل"[1].

إذ يجعله أول من أشتق قواعده، وأول من طرد فيها القياس، بحيث يحمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم، ويروى أن يوسف بن حبيب سأله عن كلمةالصَّويق قال: قلت له: هل يقول أحد الصَّويق؟ بالصاد يعني السويق، قال: نعم عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس[2]، أي أن في كلام العرب صنفين من الكلام. فيه ما هو خاضع لقياسها وقواعدها ويطرد مع باقي الألفاظ والكلام، وفيه ماهو لا يخضع للقياس وإنما تشذ به قبيلة فيحفظ ويحتج به في مكانه ولا يطرد، وفي هذا تقول د.منى إلياس:" أن في أمور اللغة ما لا يؤخذ إلا عن طريق السماع البحت دون أن يكون خاضعا لقانون مطرد، وأن ثمة ظواهر لغوية تخضع لمثل هذا القانون."[3]

وقد كان ابن أبي إسحق " أشد تجريدا للقياس ومعرفة بحقائقه واجتهادا في ضبطه"[4]. هذه الغيرة والتشدد هي السبب التي أوقعت بينه وبين الفرزدق، لما سمعه يصف رحلته إلى الشام في قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك[5] :

مُسْتَقْبِلِيْنَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا * * بِحَاصِبٍ كَنَدِيْفِ القُطْنِ مَنْثُورِ[6]

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى، وَأَرْحُلِنَا * * عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّهَا رِيرِ[7]

فقال له : "أسأت إنما هو " مخها رير" مشيرا بذلك إلى قياس النحو، لأنه يتألف من مبتدإ وخبر، ومازال ينحى على الفرزدق باللائمة حتى جعل الشطر : على زواحف تزجيها محاسير."[8]

فتركوا الناس هذا ورجعوا إلى الأول[9].

---

(1) طبقات فحول الشعراء 14/1 .

(2) طبقات فحول الشعراء 15/1.

(3) القياس في النحو د. منى إلياس ص 12 طبعة دار الفكر 1985.

(4) هامش طبقات فحول الشعراء 14/1 تعليق د. محمود شاكر.

(5) البيت من البسيط ديوان الفرزدق 213/1، وانظر الخزانة 239/1.

(6) الشمال : الريح الباردة، لسان العرب مادة (شمل) 2330/4 ، الحاصب : ما تناثر من دقائق البرد و الثلج . لسان العرب893/2 .

(7) الزواحف : الابل التي اعيت و انضاها السفر لسان العرب مادة "زحف" 1817/3

(8) محاسير : جمع محسور، و هو المجتهد المتعب، انظر اللسان مادة "حسر" 868/2.

(9) طبقات النحويين و اللغويين ص 32 .

وكانت مراجعة ابن أبي إسحق تغصب الفرزدق، فهجاه بقصيدة، يقول فيها[1] :

وَلَو كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُه * * ولكنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلى مَوَالِيا[2]

وماكاد يسمع منه حتى قال له : أخطأت، أخطأت إنما "هو مولى موالٍ" يريد أنه أخطأفي إجرائه كلمة (موالٍ) المضافة مجرى الممنوعة من الصرف، إذ جرها بالفتحة، وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطق به العرب في مثل جوارٍ وغواشٍ،إذ يحذفون الياء منونين في الجر والرفع[3]، وهذا التنوين هو تنوين العوض، والإسم ممنوع من الصرف.

وواضح من كل هذه المحاورات بينه وبين الفرزدق مدى احتكامه للقياس، وما ينبغي للقاعدة من الإطراد، بحيث لا يجوز للشاعر مهما كان فصيحا أن يخرج عليها.

وممن اشتهر بالقياس بعد إبن أبي اسحق عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ) وهو ممن نظروا وقاسوا، ومن مظاهر منهجه في هذا الباب أنه كان ينصب كلمة (مطرا) الأولى.

في قول الأحوص[4]:

سَلامُ اللَّهِ يامَطَرٌ عَلَيْهَا * * وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلامُ

قياسا على قوله (يا رجلا)[5] وكأنه يجعل (مطرا) في تنوينها ونصبها كالنكرة غير المقصودة.

وكان يطعن على العرب الفصحاء، إذا خالفوا القاس، وكان يصعد في الطعن حتى العصر الجاهلي من ذلك تخطئته النابغة في قوله[6]:

قَبِيتٌ كَأَنِي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ * * مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ[7]

---

(1) البيت من البحر الطويل قاله الفرزذق. وورد في الكتاب 313/3 ،315وطبقات النحويين واللغويين ص 32 .

(2) المولى : الحليف، و الرجل إذا كان ذليلا، يوالي قبيلة و ينظم اليها ليعتز بها، و اذا والى مولى كان اذل ذليل.أنظر لسان العرب مادة "حلف" 963/2.

(3) الكتاب 311/3 .

(4) البيت من البحر الوافر ورد في الكتاب 202/2 ،وانظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد رقم437 ، 28/2، المكتبة العصرية بيروت. شرح ابن عقيل بهاء الدين عبد الله تحقيق محي الدين عبد الحميدرقم 307، 262/2 . دار العلوم الحديثة والمكتبة العصرية - بيروت ـ المغني رقم 646. 379/1.

(5) الكتاب202/2. 203 .

(6) البيت من البحر الطويل قاله النابغة في ديوانه ص 51، الخزانة 457/2، والكتاب 89/2 .

(7) ساورتني : واثبتني :مادة "ساور" لسان العرب 1905/3، ضئيلة : دقيقة قليلة اللحم، لسان العرب مادة (ضأل) 2541/4 ، الرقش : جمع رقشاء و هي التي فيها نقط سود و بيض. لسان العرب مادة (رقش) 1703/3.الناقع : الثابت أو القاتل.

إذ جعل القافية مرفوعة، وحقها أن تنصب على الحال، لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر وهو الجار والمجرور، وكأنّ النابغة ألغاها لتقدمها وجعل (ناقع) الخبر[1].

أما أبو عمرو بن العلاء فقد ذكر ابن جني: أنه كان ممن نظروا في النحو والتصريف وتدربوا وقاسوا[2]، وفي أخباره مايدل على أنه كان يأخذها بالإطراد في القواعد ويتشدد في القياس، فقد قال بعض معاصريه: " أخبرني عما وضعت مما سميته عربية. أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال له كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ماخالفني لغات."[3]

وكان يقول: " إني لأستحي من الله أن أقرأ ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[4] مع أن هذه القراءة قراءة أكثر أئمة الأمصار."[5]

ولعل اطلاعه في كلام العرب سواء الشائع على ألسنة أكثر العرب أو غريبه من لغات بعض العرب، والتي تخضع لقياس مطرد لفريق منهم، هو مامكنه من النظر ورفض لمثل هذه المرويات، حتى وإن صدرت عن من لا يتسرب اللحن إلى ألسنتهم.

كما استخلص أبو عمرو بعض الأقيسة أو بعض القواعد مما حكاه سيبويه حين قال:" قال يونس: من صرف "هِنَدَاً" قال:"هذه هِنْدُ بنتُ زيدٍ" فنون "هِنْدَا"، لأن هذا موضع لايتغير فيه الساكن، ولم تدركه علة، وهكذا سمعنا عن العرب.

وكان أبو عمر يقول:" هذه هند بنت عبد الله" فيمن صرفه ويقول: لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا " لا أَدْرِ " و " لم يَكُ" و " لم أُبَلْ" و "خَذْ" و "كل" وأشباه ذلك وهو كثير".

وقد عقب سيبويه على ذلك بقوله:" وينبغي لمن قال بقول أبي عمرو أن يقول:(هذا فلانُ بنُ فلانٍ)، لأنه كناية عن الأسماء التي هي علامات غالبة فأجريت مجراها."[6]

---

(1) الكتاب 89/2 ويقول سيبويه "وإن شئت ألغيت فيها فقلت : عبد الله قائم" .

(2) الخصائص 249/1 .

(3) طبقات النحويين و اللغويين ص 39.

(4) سورة طه الاية 63 .

(5) الجامع لاحكام القران ابو عبد الله محمد القرطبي 216/11. الطبعة الثانية.

(6) الكتاب 505/3 .

ويجيء بعد ذلك من النحاة الأوائل في بسط القياس وتعميمه، الخليل بن أحمد الفراهيدي. الذي يعد واضع النحو العربي في صورته المركبة سواء من حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدرة أو من حيث ما يجري فيه من شواهد ومن علل وأقيسة.

وقد أعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النحو وإقامة بنيانه على السماع والتعليل والقياس[1] وليس غلوا أن نقول أن القياس عند الخليل كان أول أهم مادة شاد بها بناء النحو الوطيد إذ كان يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب على طريقة البصريين مع نصه دائما على ما يخالفه. ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلا، من ذلك كان يرى أن القياس في عطف المعرف بالألف واللام على المنادى أن يكون مرفوعا، لأنه لو كان هو المنادى لتقدمته "أي" مثل: و"يا أيّها الرجلُ"، و"يا أيّها الرجلان" و"يا أيّتها المرأتان".

"فأي" ههنا كقولك يا هذا، والرجل وصف له كما يكون وصفا لهذا، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول يا أي، ولا يا أيها وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: يا رجلُ[2].

وبذلك يكون القياس في مثل "يا زيدُ والحارثُ" الضم.

ويقول سيبويه: " وقال الخليل _ رحمه الله _ من قال "يا زيُد والنضرَ" فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيء إلى أصله، "أي إذا كان المعطوف مضافا". فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: "يا زيدُ والنضرُ" "[3]، وفي قوله تعالى :﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[4] قرأ السلمي والأعرج ويعقوب وأبو نوفل وأبو يحيى برفع "الطير"[5].

وقال السيرافي : فالرفع اختيار الخليل، وذكر أبو العباس أنك إذا قلت "يا زيد والرجلَ"، فالنصب هو الإختيار[6].

ويقولون يا عمرُو والحارثُ، وقال الخليل ـ رحمه الله ـ : "هو القياس كأنه قال:

---

(1) المدارس النحوية ص 46.

(2) الكتاب2/188 .

(3) المصدر نفسه 178/2.

(4) سورة سبأ الآية 10.

(5) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون شهاب الدين ابي العباس المعروف بالسمين الحلبي تحقيق د.احمد محمد مرة 434/5 دار الكتب العلمية بيروت.

(6) هامش الكتاب 187/2.

ويا حارثُ"[1] ويمضي الخليل في بسط الأقيسة، كما هو في رفع المنادى لما يكون مفردا ونصبه، إذا كان مضافا أو نكرة غير مقصودة وجواز نصب نعت المنادى المفرد ورفعه وتحتم النصب لنعت المنادى المضاف فيقول ـ رحمه الله ـ :" إنهم نصبوا المضاف نحو : "يا عبد الله ويا أخانا"، والنكرة حين قالوا : "يا رجلا صالحا"، حين طال الكلام، كما نصبوا : "هو قبلك" و"هو بعدك"، ورفعوا المفرد كما رفعوا "قبلُ وبعدُ" وموضعهما واحد وذلك قولك: "يا زيد ويا عمرو"، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في "قبل"، قلت: أرأيت قولهم "يا زيدُ الطويلَ" علام نصبوا "الطويلَ"؟ .

قال: نصب لأنه صفة لمنصوب، وقال: وإن شئت كان نصبا على أعني.

فقلت: أرأيت الرفع على أي شيئ هو إذا قال:"يا زيدُ الطويلُ"؟

قال: هو صفة لمرفوع.

قلت: ألست قد زعمت أن هذا المرفوع في وضع نصب، فلم لا يكون كقوله: "لقيته أمس الأحدث"؟

قال: "من قبل أن كل إسم مفرد في النداء مرفوع أبدا، وليس كل إسم في موضع أمس يكون مجرورا، فلما أطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالإبتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته.

قلت: أفرأيت قول العرب كلهم؟[2]

أَزَيْدُ أخا ورقاءَ إِنْ كُنْتَ ثائرًا * * فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ[3]

لأي شيئ لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويل؟

قال لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت يا "أخونا"، تريد أن تجعله في موضع المفرد، وهذا لحن، فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته، لأنه هنا وصف لمنادى في موضع نصب، كما انتصب حيث كان منادى، لأنه في موضع

---

(1) الكتب 187/2.

(2) البيت بحره طويل . لا يعرف قائله، الكتاب183/2 ، ولسان العرب مادة (حنا) 1033/2.

(3) ورقاء : حي بن قيس، و يقول العرب، فلان أخو تميم، اي من قومهم،و الثائر : طالب الثأر، و احناء الامور : أطرافها و نواحيها ح : حنو، أي إن كنت طالبا لثأرك فقد امكنك ذلك فأطلبه، و خاصم فيه، أنظر لسان العرب 1033/2.

نصب، و لم يكن فيه ماكان في الطويل لطوله، وقال الخليل: " كأنهم لما أضافوا ردوه إلى الأصل كقولك: إن أمسك قد مضى."[1]

هذا النص غني بالأقيسة تبرز بشكل واضح، منهجية الخليل في بناء القياس القائمة على اللغة الصرفة، فجعل المنادى مشابها "قبلُ وبعدُ" لذلك يأخذ حكمهما وهو البناء على الضم. إذا كان مفردا ولاينون، أما إذا طال سواء كان مضافا أو نكرة غير مقصودة موصوفة فإنه ينصب كما تنصب "قبل وبعد" حين تضافان فيقال: " قبلَك وبعدَك"، وإذا نعت فالمنادى المفرد جاز في النعت النصب لأنه محل هذا المنادى المضموم لفظا النصب، وإن شئت جعلته نعتا مقطوعا بتقدير فعل :أعني . ويجوز في النعت الرفع كذلك باعتبار لفظ المنادى لامحله وساغ ذلك لاطراد الرفع في المنادى المفرد اطراده في المبتدإ والفاعل.

أما إذا وصف المنادى المفرد بنعت مضاف فأنه يتحتم فيه النصب، ولايجوز الرفع، لأنه بمنزلته لو كان منادى، والمنادى المضاف حقه النصب، فلا يجوز فيه إلا اعتبار المحل المنصوب، ويقدم الخليل ملاحظة دقيقة في كلمة "أمس" فإن أصلها النصب وهي تبنى على الكسر، إذا كانت مفردة، فإذا أضيفت ردت إلى أصلها من النصب الذي يجري في الظروف.أما عن تلميذه سيبويه فالقياس عنده طبيعي فقد أكثر منه في كتابه كثرة مفرطة، لأنه " الأساس الذي يقوم عنه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها، وهو يعتمد في أكثر الأمر على الشائع في الإستعمال على ألسنة العرب"[2].

فقد قاس حذف العائد في النعت على حذفه في الصلة متمثلا بقول جرير[3]:

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ * * وما شيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[4]

يريد الهاء " أي حميته"، وقول الحارث بن كلدة[5]:

فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَائِي * * وَطُولُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا[6]

---

(1) الكتاب 183/2. 184.

(2) المدارس النحوية ص 87.

(3) البيت من الوافر، ديوان جرير ص89/1، ذكره سيبويه في الكتاب 87/1 .

(4) يخاطب عبد الملك بن مروان قائلا : ملكت العرب و أبحت حماها بعد إبائها عليك، و ما حميته لا يستطيع احد أن يستبيحه، لقوة سلطانك، و تهامة : ما يسفل من بلاد العرب، نجد : ما ارتفع منها، كنى بها عن جميع بلاد العرب.

(5) البيت بحره من الوافر ورد في الكتاب 88/1.

(6) التنائي :التباعد، لسان العرب 450/1.

يريد أصابوه ... فيقول:" كما لم يكن النصب " أي الضمير المنصوب" فيما أتممت به الإسم يعني الصلة."[1]

ويقيس اسم الفاعل على الفعل المضارع في العمل. كما يجوز ذلك في المعمولات معها، من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار وما يجوز مع الفعل بقوله:" أزيدًا أنت ضاربُه ؟ وأزيدًا أنت ضاربٌ له ؟ وأعمرًا أنت مُكرِمٌ أخاه ؟ كأنك قلت:أنت ضاربٌ وأنت مُكرِمٌ، وأنت نازلٌ، كما كان ذلك في الفعل، لأنه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلها والنكرة، مقدما ومؤخرا، ومظهرا ومضمرا" [2] والحال نفسها مع اسم المفعول مثل: ذلك بقوله:" أزيدا أنت محبوس عليه ؟ وأزيدًا أنت مكابرٌ عليه..."[3]

ويقيس البدل على التوكيد في إعراب متبوعه كأن تقول: " ضرِبَ عبدًا لله ظهرُه وبطنُه، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ...وإن شئت كان على الإسم بمنزلة أجمعين توكيدًا "[4].

وقد يفضي به تشدده إلى أن يرفض القياس على بعض ماجاء على ألسنة العرب، فقد كثر عن العرب أن ينسبوا إلى هذيل وثقيف على صيغة "فَعَلي" و"فُعَلي" فنقول في "هُذَيل" "هَذَلي" وفي "فقيم" كنانة "فُقَمِيٌّ" وفي "ثقيف" "ثَقَفِيٌّ"، ولم يرتض سيبويه أن يكون القياس مطردا، إذ رأى ضرورة إقرار الياء في النسب كقولهم: "حنيف" "حَنيفي" و"هذيل" "هُذَيْلي"[5].

ولا يجيز على هذا في "سعيد" "سَعَدِيٌّ"، ولا في "كَرِيم" "كَرَمِيٌّ"[6]

وهو الحال عند المبرد الذي كان يطعن في الرواية التي لا تستقيم مع مقاييسه حتى لو وردت عند إمام المدرسة البصرية سيبويه، فقد استشهد على تسكين المضارع في الضرورة الشعرية بقول امرئ القيس[7]:

فَالْيَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقَبٍ * * إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ

وقال المبرد: " ليست هذه الرواية الصحيحة للبيت، وإنما روايته الصحيحة في مطلعه هي:"فاليوم فأشربْ..." فيكون سكون الفعل طبيعيا لأنه فعل أمر، ويقول إبن جني معنفا

---

(1) الكتاب 87/1. 88 .

(2) المصدر نفسه 107/1 .

(3) المصدر نفسه 108/1 .

(4) المصدر نفسه 158/1 .

(5) الكتاب 335/3. 336.

(6) الخصائص 66/1 .

(7) البيت من السريع، ديوان امرئ القيس 204/4 ورد في الكتاب 204/4 والخصائص 74/1 .

له:"إعتراض أبي العباس في هذا الوضع إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه."[1]

كما استخدم القياس نحاة الكوفة، رغم إعمالهم أكثر بالسماع، فجاءت أقيستهم مضطربة، ينقصها التعميم ويتخللها النقص.

فالكوفيون أجازوا في "عَليك ودَونَك وعندك" في الإغراء، تقديم معمولاتها عليها نحو "زيدًا عليك،وعمرًا عندك،وبكرًا دونك" وقد استدلوا على رأيهم بالقياس، وذلك لأن الأفعال قامت مقام هذه الألفاظ،فإذا قلت: "عندك عمرا" أي تناول عمرا، وإذا قلت "دونك بكرا" أي خُذْ بكرا، وهكذا، وأخذ الكسائي هذا، وبنى عليه قاعدة حاصلها أنه يجوز تقديم معمول إسم الفعل عليه، حملا على الفعل[2].

كما أجاز الكوفيون أن يقع الفعل الماضي حالا، قياسا على كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو: " مررت برجلٍ قاعدٍ، وغلامٍ قائمٍ" فقد جاز أن يقع حالا للمعرفة نحو: مررت بالرجل قاعدا، وبالغلام قائما، " فينبغي أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو: مررت بالرجلِ قَعَدَ، وبالغلام قَامَ "[3].

ومما استخدمه الكسائي قياسا دون أن يؤيده شيء من السماع، إجازته لـ " خلا" إذا تقدمتها "ما " المصدرية، تعين نصب المستثنى بعدها، كما جوز فيه الجر وتكون "ما" زائدة، نحو: " قام الطلاب ما خلا محمدا" بنصب "محمدا" أو " ما خلا محمدٍ" بالجر، وقد قاس الكسائي هذا على "ما" التي تتصل بحروف الجر[4]. يقول: إبن هشام: " هذا قياس فاسد، لأن "ما" لا تزاد قبل الجار والمجرور نحو "عما قليل" و" فبما رحمة" وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لايقاس عليه[5] . كما لم يتجنب تلميذه الفراء ما وقع فيه إمامه الكسائي في إجراء القياس على ما لم يؤيده السماع، فقد عد الأفعال الثلاثية قياسية.فقد نقل عنه السيوطي قوله: " ليس لمصادر المضاعف ولا للثلاثي كلمة قياس تحمل عليه، إنما ينتهي فيه إلى السماع والإستحسان، وقد قال الفراء: كل ما كان متعديا من الأفعال الثلاثية، فإن الفعل والفعول جائزان في مصادره"[6] .

---

(1) الخصائص 74/1. 75 .

(2) الإنصاف المسألة 1.27 /228، وشرح الكافية 64/2 .

(3) الإنصاف المسألة32. 252/1 ، وشرح الكافية 195/1 .

(4) المغني 155/1،والهمع 223/1 .

(5) المغني 155/1 .

(6) المزهر 95/2 .

وقاس كذلك على ما لم تقله العرب وذلك في " الأخمسة والأخامِس، وكذلك في الآخاميس والخَمَس" كما نقول : " قميص وقمص وأقمصة، ولم أسمعه عن العرب "[1].

ويظهر القياس مما تقدم أنه كان سائدا ومستعملا بشكل واسع، حتى قبل السماع وأجري دون الإعتماد عليه سواء كان ذلك عند البصريين أو الكوفيين، كما كان هو القانون المطرد الذي يستظهر من إستقراء كلام العرب.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) الأيام والليالي والشهور الفراء أبو زكريا تحقيق ابراهيم الأنباري ص 41،مطبعة الأميرية، القاهرة 1956

المبحث الثالث

1 ـ المصادر اللغوية للقياس:

اعتمد النحاة في قياسهم على ما ثبت من كلام العرب، ومن يوثق بفصاحة عربيته. فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم: وكلام نبيه (ص)...وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن امتدت الألسنة بكثرة المولدين عن مسلم أوكافر[1]. وتعرف تلك المصادر كما يلي :

ـ القرآن الكريم :

القرآن هو من أوثق المصادر للقياس اللغوي،لأنه كلام الله المعجز، فالنحاة متفقون على أنه من أهم الأصول التي يعودون إليها عند القياس، وعند الإستشهاد، فقد نزل القرآن بلغة قريش من أفصح لغات العرب وأجودها انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق[2].

فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الإحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذاوالقراءات الشاذة يحتج بها إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل لوخالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجر القياس عليه كما احتج على إدخال اللام على المبدوءة بالنون في المضارع بالقراءة المتواترة ﴿ وَلنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾[3].

لأن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي في الإحتجاج به في كل حال[4] وأن أخذ القراءات بالرد والتأويل لايعني ذلك بتاتا أنه تصحيح للقرآن الكريم أو بسط للقياس الذي هو من ابتداع البشر على أي الذكر الحكيم في نصه الشمولي الكلي الموحد التجانس، إنما نقصد بالقرآن عددا من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف صوتي أو لفظي أو تركيب نحوي. وهذه القراءات منسوبة كلها إلى النبي (ص) ولعل هذا ما يفسر ما ورد عن سيبويه إمام النحاة قوله " القراءات لا تخالف لأنها سنة"[5] و " أن طعن النحاة في قراءة ما لا ينبغي أن

---

(1) الإقتراح ص 14 .

(2) المزهر 211/1.

(3) سورة العنكبوت 13 .

(4) القياس في اللغة ص 29،30 .

(5) النشر في القراءات العشر، الجزري الحافظ أبو الخير 603/1 مطبعة التجارية الكبرى .

يعد طعنا في القرآن نفسه، لأن النحوي الذي يطعن في إحدى القراءات يقبل القراءات الأخرى ولا يطعن فيها، وإنما يعد ذلك نقدا لرواية ما في ضوء معيار نحوي"[1].

وهذا ما أشار إليه الأستاذ شوقي ضيف قائلا : "يكون من الإسراف أن يقال إنهم كانوا يخطئون القراء، وإنما الذي ينبغي أن يقال أنهم وقفوا عند بعض حروف في قراءات القرآن الكريم، رغبة منهم في التحري الدقيق للفظ الذكر الحكيم ونطقه "[2]. ولعل خير دليل على حرص النحاة على النص القرآني من أن يدخله اللحن والخطأ، وأنه كان عن دواعي البداية الحقيقية لنشأة النحو.

ـ الحديث النبوي :

يقصد به الأقوال المنسوبة إلى لفظ النبي(ص) وقد كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك من غير معلم[3].

وقد وقف بعض النحاة من الإستدلال بالحديث النبوي موقف الرفض، لكثرة ما كان يروى عنه بالمعنى وأنّ في الرواة مولّدين لم ينشأوا على النطق بالعربية، وأنه لم يدون السنة إلا في القرن الثاني للهجرة، لأن النبي (ص) حذر الصحابة من تدوين الأحاديث فقد روي البخاري في صحيحه عن ابن سعيد الخذري أنه قال: قال رسول الله (ص) : ﴿ لا تكتبوا عني ومن كتب غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني فلا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار﴾[4].

وكان من نتيجة عدم تدوين الأحاديث وألفاظها كما نطق بها النبي(ص) وجواز النقل عنه بالمعنى أنه نجد قصة واحدة قد جرت في زمانه (ص) لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها كقوله : ﴿زوجتكها بما معك من القرآن﴾[5] ، "ملكتكها بما معك"، "خذها بما معك" وكان تجويز الرواية بالمعنى هو السبب في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الإستشهاد على إثبات اللغة بالحديث يقول أبو حيان :" إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك

---

(1) الأصول د . تمام ص 99 .

(2) المدارس النحوية ص 158 .

(3) خزانة الأدب 11/1. 12 .

(4) صحيح البخاري، كتاب العلم رقم 107.

(5) صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن رقم 4641.

الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين."[1]

خاصة وأن من الرواة الناقلين للحديث النبوي أعاجم لا دراية لهم بالعربية، وأسرارها ويظهر أن الذي ثبت فكرة عدم الإستشهاد بالحديث النبوي هو الخليل بن أحمد،لأن حملة الحديث أكثرهم كانوا من الأعاجم، وهم لايوثق بهم في الفصاحة واللحن يدخل على ألسنتهم[2]؛ إذ لم يرد في "الكتاب" إلا سبعة أحاديث نبوية، وهي قليلة جدا إذا قارناها بشواهد القرآن الكريم وكلام العرب.

وقد قال أحد هؤلاء الرواة لعمرو بن عبيد : "ما تقول في دجاجة ذبحت من قفائها؟ فراجعه عمرو، فقال : من قفاؤُها . فراجعه، فقال : من قفاءَها"[3]

وهناك من جوز الإستدلال بحديث النبي (ص) منهم ابن مالك، مع أننا لم نسمع أن الأحاديث التي كانوا يروونها خالفت القواعد أكثر مما خالفها الشعر، وهو لغة خاصة غير النثر، ويتركون الأحاديث وهي أقل مخالفة لقواعدهم من الشعر[4].

وما يذهب إليه غالبية النحاة هو أن النبي (ص) أفصح العرب وأن الحديث إذا صحت نسبته إليه وثبت أنه قاله بلفظه فلا مجال لدفعه في الإستشهاد.

ولكن النحاة لم يعترضوا بتحقق هذه الشروط إلا لعدد قليل من الأحاديث القصيرة التي صارت بحكم الأمثال الجارية على ألسنة الناس، لكن ما لم تثبت نسبته إلى النبي (ص) فالإحتجاج به في النحو مرفوض، لأن أغلب ذلك مروي بالمعنى.

- كلام العرب :

ويقصد به ما نقل عن كلام العرب الفصحاء الموثوق بفصاحتهم وعربيتهم الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وقد كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها عند النطق.

---

(1) الإقتراح ص 17، الخزانة 10/1، الهمع 105/1 .

(2) المدارس النحوية ص 47 .

(3) البيان والتبيين، ابو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون 212/2، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة 1975 .

(4) الأصول د . تمام ص 100.

ولقد تحرى النحاة القبائل اللاتي نقلوا عنها، وهي : قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، و لم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وكان السماع من أقوام أهل البادية هو من أهم الموارد التي اعتمد عليها اللغويون في استخلاص الأمثلة والتراكيب اللغوية، التي أتخذها النحاة بعد ذلك مقاييس لطرد القاعدة النحوية، وقد أثر عن عمر بن الخطاب قوله المشهور "عليكم بديوانكم ألا تضلوا، فقالوا : وما ديواننا قال : شعر الجاهلية فإن منه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم "[1].

وقد انتقل النحاة في جمع المادة اللغوية بأنفسهم إلى البوادي، ليسمعوا من أفواه قائليها الموثوق بفصاحتهم، الذين لم يلحن لسانهم و لم يخالطوا العجم، ويروى أن الكسائي سأل الخليل بن أحمد وقد بهره كثرة ما يحفظ، من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة[2].

كما رحل الكسائي إلى بوادي نجد وتهامة والحجاز ومعه خمس عشرة قنينة حبر، وكتب ما سمع من أفواههم ويدونه في صحفه، حتى أنفذ كل ما حمله من حبر فكانت هذه الشواهد هي مدار القواعد النحوية كما كان يشترط في هذه الشواهد أن تطرد على ألسنة العرب، ويصور هذا العمل المتمثل في جمع المادة اللغوية والنظر فيها وتصنيفها. ويجري السيوطي مقارنة بين عمل اللغوي والنحوي وعمل المحدث والفقيه، فيقول : "إعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي، ويقيس عليه. أما المحدث والفقيه، فشأن المحدث نقل الحديث برمته، ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله، ويقيس عليه الأمثال والأشباه "[3].

كما لم يكن هم النحاة جمع أية مادة لغوية، بل كانوا يتخيرون الفصيح، ومن يوثق بفصاحتهم مقتصرين على القبائل التي تقطن أواسط الجزيرة لبعدهم عن الإحتكاك بالأقوام الأخرى، احتكاك يخلف آثارا في لغتهم، حتى يأتمن النحاة دخول اللحن والخطإ في اللسان العربي.

---

(1) الجامع لأحكام القرآن , السيوطي 110/1 , مطبعة دار الكتب المصرية .

(2) إنباه الرواة 158/2 .

(3) المزهر 59/1 .

كما لم يكونوا يأخذون عن أهل الحضر وممن كانوا يسكنون أطراف بلادهم، التي تجاوز سائر الأمم الذين حولهم، إلا ان ابن جني يجعل القبائل كلها على درجة واحدة من الوثوق بفصاحتها فقال : " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب "[1].

وقد كان لتساهل بعض النحاة في هذا الشرط أدى إلى حدوث بعض الإختلافات النحوية مثل : ما يروي عن المناظرة التي دارت بين سيبويه والكسائي حول المسألة التي تسمى بالزنبورية، وتخطئة الكسائي سيبويه مستندا بإعراب الحطمة، وهم عشيرة من بني عبد القيس نزلت بغداد وأقامت بها[2].

وقد قسم العلماء كلام العرب إلى طبقات، وهي :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام كأمرئ القيس والأعشى ...

الطبقة الثانية : المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان...

والثالثة : المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الرابعة : المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس...

ويجمع النحاة على أن الطبقتين الأوليتين يستشهد بكلامهما مطلقا.

أما الثالثة: فالصحيح صحة الإستشهاد بكلامها، أما الرابعة: فالصحيح لا يستشهد بكلامها وقد أيد هذا الزمخشري[3].

ويروى أن سيبويه هجاه بشار لأنه لم يستشهد بشعره في شواهده قائلا :

أَسِيبَوَيهِ ابْنُ الفَارِسِيةِ مَا الذِي * * تَحَدَّثْتَ عَنْ شَتْمِي وَمَا كُنْتَ تَنْبُذُ

أَظَلْتَ تُغَنِي سَادِرًا فِي مُسَاءَتِي * * وَأَمْكَ بِالْمِصْرِين تُعْطِي وَتَوْخُذُ[4]

فتلافاه سيبويه واستشهد بشعره ومنه هذا البيت.

---

(1) الخصائص 11/1 ،والصاحبي ص 52، 53 .

(2) طبقات النحويين واللغويين ص 69،70.

(3) الخزانة 65/1 .

(4) لم يرد في ديوان بشار ،انظر الأغاني، أبو فرج الأصبهاني 54/3 الناشر مكتبة الحياة بيروت .

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَه * * وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَه بِلَبِيبِ[1]

وبشار فارسي الأصل لا يؤتمن اللحن والخطأ على لسانه، وسيبويه لا ينقل إلا عن العرب الخلص الموثوق في فصاحتهم.

إلا أن هذا البيت يبقى غير مقطوع بنسبه لبشار، وسيبويه اكتفى بذكره دون أن يشير لصاحبه، وقد سأل الجرمي سيبويه عن شواهده فقال :لسيبويه ألف وخمسون بيتا . سألته عنها، فعرف ألفا و لم يعرف الخمسين[2].

والمتأمل في نص الجرمي يزده شكا أن يكون البيت السابق لبشار، لأنه لو نسب لبشار بن برد لا يغيب ذلك عن ذهن سيبويه، خاصة وأن بشار كان يسقط هجاه على سيبويه.

وتبقى أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبيات عديدة جهل قائلوها وما عيب بها ناقلوها.

2 ـ القياس النحوي وعلوم الشريعة :

إنَّ بحث مسألة التأثر والتأثير بين الفقه وأصوله وبين علم النحو، لا يمكن تمييزها وتحديدها من الأول؟ ومن الثاني؟ ومن المؤثر؟ ومن المتأثر؟.

وذلك لأننا إذا تتبعنا نشأة كل منهما، نجدها نشأة واحدة.

بدءا من فترة النبي (ص) وأصحابه، مما يدل على أن فكرة القياس ثابتة في أذهانهم، حتى وإن لم تكن مطروقة بالشكل الذي صارت عليه فيما بعد، وهذا أمر مسلم به في تدرج العلوم وتطورها. فقد كان للنبي (ص) ملاحظات نحوية وتصويبية، إذ يروى أن رجلا لحن بحضرته (ص) فقال : ﴿ ارشدوا أخاكم فقد ضَلَّ﴾[3]

وقد استعمل النبي (ص) القياس، إذ يروى أن قوما من العرب أتوه فقال لهم : ﴿ من أنتم ؟ قالوا : نحن بنو غيان، فقال : بل أنتم بنو رشدان ﴾[4] فزاد النبي (ص) الألف

---

(1) بحره طويل ، قيل لأبي الأسود ، وقيل لمردود العنبري وقيل لبشار بن برد ورد في ديوان أبي الأسود ص 99،والكتاب 441/4والهمع 59/2 .

(2) طبقات النحويين واللغويين ص 75 , تاريخ آداب العرب للرافعي 372/1 ، مطبعة الإستقامة 1940 .

(3) مراتب النحويين أبو الطيب اللغوي، تحقيق أبي الفضل ابراهيم ص 75، دار الكتاب المصري 1950، المزهر 246/2، الخصائص 8/2 .

(4) الخصائص 250/1. 251، ا .

والنون قياسا على غيان[1].

ومما يؤكد التلاحم والتزامن بين الشريعة والنحو، هو أن الفقهاء كانوا ينظرون إلى النصوص ويتحسسون الأحكام مستعينين بالنحو ومعاني النصوص، فقد كان الفقيه في حاجة إلى النحوي وليس العكس، فقد روي عن الجرمي أنه قال : " أنا منذ ثلاثين أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه."[2]

ويؤيد هذا ما رواه ابن خلكان من أن محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، قال : "سأل الفراء، ما تقول في رجل صلى فسها فسجد سجدتين للسهو فسها فيها؟ فكر الفراء ساعة ثم قال له : لا شيء عليه. فقال محمد : ولم ؟ قال : لأن التصغير عندنا لا تصغير له، وإنما السجدتان تمام الصلاة فليس للتمام تمام ... فقال محمد : ما ظننت آدميا يلد بمثلك."[3]

وقد كان هذا الإمتزاج في ثقافة العلماء، هو عدم التخصص، فقد كان الفقهاء والمتكلمون لهم دراية واسعة بالنحو وقواعده، والأمر نفسه كذلك للنحويين في إلمامهم ومعرفتهم بأمور الفقه والكلام، وقدكان أئمة القياس في النحو كسيبويه والفراء وأبي علي الفارسي والرماني وابن جني والزمخشري وأضرابهم كلهم معتزلة[4] بل أن الرماني (ت 374 هـ)[5] منهم كان يتفنن في الكلام على مذهب المعتزلة، ومع أن له ستة كتب على كتاب سيبويه، وأن كتبه في الكلام أكثر من كتبه في اللغة والنحو.

ومما يزيد إيضاحا أن كلا منهما، أي قياس الفقه وقياس النحو بني قواعده وموضوعاته، دون تأثر بالآخر أو تأثير فيه، فالقياس الفقهي نضج واكتمل على يد الإمامين أبي حنيفة (80 ـ 176 هـ)[6] مالك (95 ـ 179 هـ)[7] الأول عاش بالكوفة والثاني بالمدينة.

فعايشا بذلك الخليل بن أحمد (100 ـ 175 هـ)[8] وسيبويه (ت 180 هـ)[9] اللذين شادا القياس في النحو وأطردا عليه الشواهد في استنباط القواعد النحوية.

---

(1) غيان، حي من جهينة منهم بسيس بن عمرو وكعب بن حمار ممن شدوا بدرا.أنظر لسان العرب 3331/5 .

(2) طبقات النحويين واللغويين ص 75 .

(3) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد ابن خلكان، تحقيق د . إحسان عباس 227/5، بيروت 1969 .

(4) في أصول النحو سعيد الأفغاني ص 103 طبعة ثالثة مطبعة جامعة دمشق 1964 .

(5) إنباه الرواة 294/2، طبقات النحويين واللغويين ص 87 .

(6) سير أعلام النبلاء، الذهبي تحقيق نذير حمدان 390/6 طبعة أولى مؤسسة الرسالة .

(7) سير أعلام النبلاء 117/8 .

(8) أنظر ترجمة الخليل في ملحق التراجم.

(9) أنظر ترجمة سيبويه في ملحق التراجم.

مما يبطل الإدعاء القائل بأن الفقه وأصوله قد أثر في النحو وقياساته، وأما ما يزعمه البعض من أن النحاة أحتذوا في أصولهم أصول الفقه خاصة عند الحنفية وأن النحاة وضعوا كتبهم وربما نسجوا بعض آرائهم على طريقة الفقهاء في إشارة، لما كتبه ابن الأنباري عن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين أو ما كتبه السيوطي "الإقتراح" حول أصول النحو على نحو ما يكتب في أصول الفقه إلى غيرما يسرد في هذا الباب.

فإن هذا التشابه والتطابق أو ما يقال في اتباع النحاة لطريقة الفقهاء، ربما حدث في الطبقات التالية، و لم يقع عند أئمة النحو كالخليل وسيبويه والكسائي. فأن يكون النحو وأقيسته بني على ما تفضل به الفقهاء فهذا أمر لا يثبت، لكن يبقى أن الإمتزاج مقبول في المعارف الإنسانية، خاصة إذا تعلق الأمر بالقوالب والمناهج، وأن كلا منهما قياس النحو وقياس الفقه من بنية وثقافة واحدة.

3 ـ القياس النحوي والمنطق اليوناني :

يرجع المستشرقون وبعض المحدثين العرب ظهور فكرة القياس في النحو العربي إلى ترجمات التراث اليوناني، وأنه نتيجة من نتائجه ويستندون في زعمهم هذا على ما ترجمه ابن المقفع أو ابنه محمد لكتاب " العبارة " لأرسطو، وخاصة أن الخليل بن أحمد كان صديقا لابن المقفع، وثبت أنه قام بالإطلاع عليه، مما يزيد في الشك أن يكون الخليل قد استفاد منه في القياس والتعليل.

لكن الذهاب في هذا الإتجاه ليس من البساطة إثباته، خاصة إذا التزمنا التحري والتدقيق، يقول د. عبد الرحمن : " أن ثبوت المشابهة بين الأصول النحوية العربية لأصول علمية أو فلسفية أجنبية، لا يكون إلا بوجود مشابهة عميقة عريقة بين المنهاجين، إذ قد تكون المشابهة السطحية أو التي تظهر كأنها أصلية من محض الإتفاق، فكثيرا ما تتوارد الأفكار إذا كانت المعاني مما تشترك فيها جميع العقول."[1]

وقد عقد أبو حيان التوحيدي مقارنة بين قياس النحويين، وقياس الفلاسفة إذ جعل أقيسة النحو لا تخضع لما تخضع له أقيسة المنطق، فيقول : سئل بعض العلماء بالنحو واللغة فقيل له : أيستمر القياس في جميع ما يذهب إليه من الألفاظ؟ فقال : لا، فقال السائل : فينكسر القياس في

---

[1] النحو العربي ومنطق ارسطو د . عبد الرحمن حاج صالح ص 76 (بحث ألقاه بكلية الآداب،والعلوم الإنسانية) جامعة الجزائر 1972 .

جميع ذلك ؟ فقال : لا، فقيل له : فما السبب ؟ فقال : لا أدري، ولكن القياس يفزع إليه في موضع ويفزع منه في موضع."[1]

وقال ابن مسكويه مفسرا هذا الكلام : " أما قياس النحويين فليس مبنيا على أوائل ضرورية فلذلك لا يستمر، وإنما أجاب هذا الرجل العالم بالنحو عن القياس الذي يخص صناعته و لم يلزمه إلا ذلك، فأما الفيلسوف فقياساته كلها مستمرة لاينكسر منها شيء لاسيما ضرب من القياس وهو المسمى برهانا."[2]

كما أنه من الفروق بين النحو العربي والنحو اليوناني أنه لا يوجد في كتب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام مطلقا على العكس ما هو موجود في النحو العربي .

ولعل أقوى رد على المنطق اليوناني وادعاء تأثيره في النحو العربي، هو ذلك الجدل الشهير بين أبي سعيد السيرافي، والقس متّى إذ خاطبه أبو سعيد قائلا :" على أن ها هنا سرا ما علق بك ولا أسفر لعقلك، وهو أن تعلم أن لغة من اللغات لا تطابق لغة أخرى من جميع جهاتها، بحدود صفاتها وفي أسمائها وأفعالها وحروفها وتأليفها، وتقديمها وتأخيرها وسعتهاوضيقها ونظمها ونثرها وسجعها ووزنها ... وغير ذلك وما أظن أحدا يدفع هذا الحكم أويشك في صوابه ممن يرجع إلى مسكة من العقل، أو نصيب من انصاف."[3]

ومن الأدلة على أنّ النحويين الأوائل بنوا أصولهم، ومفاهيمهم على اعتبارات لغوية خالصة ناظرين إلى الغرض من علم النحو، أنهم لم يكادوا يتطرقون إلى الحدود، وإنما كان تصنيفهم لأنواع الكلم بالنظر إلى خصائصها اللغوية، خاصة أن هذا بين في كتاب سيبويه، حتى إذا تطرق بعض نحاة الطبقات إلى حد بعض الأشياء، كان همهم أن يحدوها بالنظر إلى خصائصها اللغوية أيضا، غير آبهين إلى طرائق أصحاب المنطق في الحدود[4].

فإذا انظرنا إلى أقيسة سيبويه فإننا نجده يستمدها من لغات العرب فيسجل الشائع على ألسنتهم معتمدا عليها في تقرير قواعده .

ويرى الأستاذ علي النجدي ناصف أن سيبويه : "كان يستمد تعليلاته للمسائل التي يعرضها، والآراء التي يراها من كل ما يمكن أن نستمد منه التعليلات إلا حقائق الفلسفة، وقضايا

---

(1) الهوامل والشوامل أبو حيان التوحيدي ومسكويه ص 293 -294، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1951 .

(2) المرجع نفسه ص 294 .

(3) الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي 116/1، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

(4) القياس في النحو ص 130 .

العلوم، فهذه وتلك لم تكن بلغت أشدها بعد، فيكون لها في النحو أثر، وفي تفكير النحويين عمل على نحو ماكان لها بعد ذلك في شتى الأجيال والعصور ."[1]

يقول سيبويه :" لا يجوز لك أن تقول للمخاطَب : اضْرِبْك " أي : اضربْ نفسَك " ولا "اقْتُلَك" ولا "ضَرَبْتَك" :" أي ضربْتَ نفسَك "، لما كان المخاطبُ فاعلا وجعلت مفعوله نفسه قَبُحَ ذلك،، لأنهم استغنوا بقولهم "اقتُلْ نفسك" و"اهلكت نفسك" عن الكاف هاهنا، ومن إيّاك ... وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول "أَهْلَكتُنِي" ولا "أُهْلِكُنِي"، لأنه جعل نفسه مفعوله فقبح ذلك، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أنْفَعُ نفسي عن " ني " وعن " إيّاي" ."[2]

فتعليل سيبويه لم يتعد : أن ذلك الأسلوب قبيح، ولم يعرف عند العرب، ويقولون "أقتل نفسك"، بدلا من "أقتلك"، تعليل مباشر مرتبط بالإستعمالات اللغوية لا أثر فيه لمنطق أو لفلسفة.

ولعل المناقشات الفلسفية والمقاييس العقلية التي نأت بحملها كتب النحو وأبعدت النحو عن الواقع اللغوي تعود بدايتها إلى المناظرة الشهيرة بين الفراء الكوفي والجرمي البصري في رافع المبتدأ، وقد برزت هذه النزعة الفلسفية خاصة في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع، وإن كان المبرد يصفه التقدمون بأنه " كان يتفلسف في مصنفاته "[3] وقد سمى كتابه الحدود.

وقد قال عنه السيرافي : " فلما كان المبرد اعتمد هو وغيره من أصحابنا في أبطال " أضربك" ونحوه على أن الفاعل بكليته لا يكون مفعولا بكليته فابطلوا من أجله "ضربتني" وما أشبهه."[4]

فهو تعليل فلسفي كما يلاحظ في الكل والجزء دون إشارة إلى أن العرب لم تستعمل هذا الأسلوب.

بعد المبرد نجد ابن السراج (ت 316 هـ) الذي تأثر بالمنطق وعزف عن دراسة النحو ومال إلى صناعة الموسيقى والمنطق[5].

وقد صنف كتابا في النحو أسماه " الأصول" انتزعه من أبواب "كتاب سيبويه" وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين، فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم. فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه، على ما قسمه ورتبه، إلا أنه عول فيه على "مسائل الأخفش"

---

(1) سيبويه إمام النحاة علي النجدي ناصف ص 163، مكتبة نهضة مصر الفجالة 1955 .

(2) الكتاب 367،366/2 .

(3) بغية الوعاة، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن ص 411، مطبعة السعادة مصر .

(4) هامش الكتاب 385/1 ط بولاق .

(5) إنباه الرواة 149،148/3 .

ومذاهب الكوفيين، وخالف أصول البصريين في أبواب كثيرة، لتركه النظر في النحو وإقباله على على الموسيقى[1].

إلا أن تقاسيم ابن السراج لا علاقة لها بالمادة العلمية والأحكام النحوية، ومن ثم يبعد مسألة تأثير المنطق على النحو.

وما يمكن أن نقف معه بعد هذه الآراء، ما ذهب إليه أحد المحدثين وهو أحمد أمين الذي ذهب مذهبا وسطا، وهو " أنه أبدع العرب في علم النحو في الإبتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه، إلا ما أخترعه هو والذين تقدموه، ولكن كما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق، تعلموا أيضا شيئا من النحو الذي كتبه أرسطو طاليس الفيلسوف..."[2].

---

[1] ضحى الإسلام،أحمد أمين 292/2 الطبعة العاشرة دار الكتاب العربي بيروت .

[2] المرجع نفسه 292/2 .

المبحث الرابع

1 ـ منهج المدرستين في القياس :

شكل القياس على شواهد، اللغة، أهم عامل، اختلف حوله النحاة، وخاصة بين مدرستي البصرة والكوفة، سواء من حيث المصدر والوثوق بفصاحة القائلين، أم من حيث الكمية المقيس عليها...

فإذا كان البصريون قد اقتصروا في قياسهم على المشهور الشائع على ألسنة العرب ورفضوا القياس على القليل والنادر، فالكوفيون قد أجازوا القياس حتى على الشاهد الواحد.

فقد قال الأندلسي: " الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه "[1] فأسسوا بذلك القياس على كل ما روى عن العرب مهما قلت شواهده[2].

حتى إن كان الشاهد الواحد شاذا، فقد كان الكوفيون يجعلونه أصلا ويقيسون عليه. فقد كان الكسائي يقول عنه السيوطي : " أنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز، من الخطأ واللحن، وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعله أصلا ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو"[3].

فأجاز بذلك الكوفيون للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الإستعمال لا ينطبق على القواعد العامة، بل يجعلون هذا الشذوذ أساسالوضع قاعدة عامة، فإذا سمعوا مثل قول العرب:" يا ليت عدة حول كله رجب" وضعوا لذلك قاعدة، مع أنه شاذ لأنه وصف الحول وهو نكرة وهي معرفة، وقالوا : إن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤقتة[4].

فإذا أضفت إلى اتساعهم في القياس وإجرائه على الشاذ، فقد كانوا كذلك أكثر رواية للشعر وأن الشعر المصنوع لديهم أكثر من الشعر المصنوع عند البصريين، مما يتبين بون الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسلكهم[5].

---

(1) الإقتراح ص 84.

(2) من أسرار العربية، د. ابراهيم أنيس ص 13، الطبعة الخامسة الأنجلو 1951.

(3) معجم الأدباء ياقوت الحموي 1831/13، طبعة الحلبي، مصر 1355 هـ .

(4) الإنصاف المسألة 451/2.63 وما بعدها .

(5) ضحى الإسلام 295/1،296.

لأن البصريين اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة الفصحاء، حتى يستخلص منها القاعدة المطردة.

ويذهب ابراهيم أنيس في تعليل هذا إلى :" أن البصريين قد ألفوا من أساليب العرب اللغة وقواعد عامة بنوها على أكثر الأساليب شيوعا وألفة، ثم التزموا هذه القواعد والأصول لا يتعدونها ولا يسمحون لغيرهم أن يجاوزها في شعر أو نثر، فإذا تعداها الكاتب، أو الشاعر خطؤوه، وثاروا عليه مهما كان قدره من الفصاحة وإجادة القول"[1].

أما تلك الشواهد التي خرجت عن أصول قواعدهم، و لم يجدوا لها مكانا في قوالبهم فإنهم يؤولونها ويخرجون القول، فإذا لم يستطيعوا تأويلا أو تخريجا، حكموا على الإستعمال بالشذوذ، ورأوا وجوب الإنصراف عنه وإهماله، وقد روي أن عمرو بن العلاء سأله سائل قائلا : أخبرني عما وضعته مما سميته عربية أيدخل في كلام العرب كله ؟ فقال : لا، قال: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهو حجة ؟ قال : " أعمل على الأكثر واسمي ما خالفني لغات".

وقد ردوا قول العرب: " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه "[2] لشذوذه ولا يصلح القياس عليه.

والبصريون إذا رأوا بعض هذه المواضيع لا تجري على قواعدهم مع الموثوق بصحة ما وردنحو:﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[3] الزموا الناس باتباع الأكثر الأغلب، فهم قد فضلوا بذلك ما يساير القياس ويجري عليه، وأهدروا ما عداه، وإذا رأوا لغتين، لغة تجري مع القياس، ولغة لا تجري عليه، فضلوا التي تجري على القياس، وضعفوا من قيمة غيرها، فهم ــ في الواقع ــ أرادوا أن ينظموا اللغة ولو بإهدار بعضها[4].

لكن البصريين لم يحددوا نسبة المقيس عليه تحديدا دقيقا، بل اختلفوا فيه وفي كميته بعض الإختلاف فسماه أحدهم بالأكثر وسماه غيره بالكثير، أو بالباب أو بالأصل، وغير ذلك من المصطلحات التي وردت في كتب البصريين من اللغويين .

أما ما يقال من أن منهج الكوفيين كان الأقرب إلى فهم طبيعة العربية والإحساس بدقائقها، التي لا تخضع دائما لمنطق العقل،تأنّ في اتساع الكوفيين ييسر علينا نحن المولدين التعامل مع روح

---

(1) من أسرار العربية، أنيس ص 10 .

(2) الكتب 44/4 .

(3) سورة طه الآية 63 .

(4) ضحى الإسلام 295/2 .

اللغة ودقائقها، وأن في طرح البصريين لكم هائل من شواهد اللغة، يفوت علينا فرصة الإلمام بالعربية وأساليبها.وذلك لما تتعلق الدراسة بالتطور اللساني، أما الآن فالأمر يتعلق ببناء نظرية نحوية علمية متماسكة يسودها النظام والإنسجام.

وقد كان الدافع الحقيقي للبصريين للتمسك بهذا الموقف ليس مبعثه التشدد والإنزواء بل رغبة منهم في الوصول بالنحو إلى مرتبة الصناعة أو العلم المضبوط، أما الكوفيون فقد كان لهم موقف آخر، ربما رموا به كذلك إلى غاية نبيلة تتناسب مع الطابع النقلي الغالب على أفكارهم.[1]

كما أن الآخذ بمذهب الكوفيين، قد يؤدي بنافي آخر الأمر إلى نوع من الإضطراب والفوضى، في تقعيد القواعد وتنظيم مسائل اللغة، إذ يترتب عليه خلو اللغة من الإطراد والإنسجام، وهما شرط هام في الفهم والإفهام[2].

ومن هنا فإننا إذا أجرينا مقارنة سريعة بين النزعتين، نجد أن البصريين كانوا أقوى عقلا، وأن طريقتهم أكثر تنظيما وأقوى سلطانا على اللغة، وأن الكوفيين كانوا أشد احتراما لما ورد عن العرب ولو موضوعا، فالبصريون أرادوا أن يقيموا لغة يسودها النظام والمنطق، ويميتوا كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة.

وهذا ما ذهب إليه ابن الأنباري لما قال : " إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس وجعلناه أصلا، لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها وأن يجعل ماليس بأصل، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز"[3].

ويقول ابن السراج :" اعلم أنه ربما شذّ شيء من بابه، فينبغي أن تعلم : أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يغن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد، لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنه شاذ، فإذا كان يسمع ممن ترضى عربيته، فلابد من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه".

وقال : "وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد وحجة على الأصل المجمع، يجمع عليه الكلام، ولا نحو، ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو "يريد الكوفيين" ومن لا

---

[1] الأصول د. تمام ص 39،38

[2] من أسرار العربية ص 12

[3] الإنصاف المسألة 456/2،63

حجة معه، وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعفه أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه"[1].

وبهذا يتضح وهن المنهج الكوفي، وعدم انطباقه على الحالات اللغوية المختلفة، مما يفقده تأسيس قواعد نحوية علمية مطردة، على خلاف ما قامت به المدرسة البصرية وبناؤها لنظرية علمية متماسكة.

2 ـ موقف النحاة من القياس:

استعمل النحاة القياس منذ البوادر الأولى لنشأة النحو فكانوا يبدون آرائهم النحوية وفق أقيسة، جعلوا منها الوسيلة المحكمة، لأمن اللحن وسلامة اللسان العربي، إلا أن أبحاثهم تلك تكاد تكون انطباعية، تفتقد إلى التعليل، إلى أن جاء الخليل وتلميذه سيبويه، فاكتمل القياس على أيديهما، فقد كان الخليل " سيد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه"[2].

كما كان كتاب سيبويه مملوءا بالقياس والعلل، وتكاد لا تخلو مسألة طرقها إلا قاسها سواء على شاهد لغوي أو على قاعدة نحوية مطردة، وقد كان "الكتاب" "مملوءا بالقياس والعلل، وقد استعمله في مهارة وكثرة، فهو يولد من الشيء أشياء ويعلل ويقيس"[3].

وبهذه الجهود أضحى القياس حافظا للعربية وأمدها بالغذاء فنمت وبسقت، إلى أن وصلت إلينا في صورة متكاملة، وصار القياس لا ينفصل عن اللغة العربية ولا راد له، ولعل هذا ما جعل ابن الأنباري يقول : " اعلم أن إنكار القياس لا يتحقق، لأن النحو كله قياس" وقوله :" فمن أنكر القياس، فقد أنكر النحو"[4].

وقد أرجع ابن فارس أن ما يولد من ألفاظ ومعان، إنما مرده إلى القياس وأنه قد " أجمع أهل اللغة ــ إلا من شذ عنهم ـ أن للغة العرب قياسا وأن العرب تشق بعض الكلام من بعض"[5].

---

(1) الأصول في النحو 1/56،57 .

(2) الخصائص 1/361 .

(3) ضحى الإسلام 2/292 .

(4) لمع الأدلة ص 98،99 .

(5) الصاحبي ص 66 .

إلا أن القياس أسيء فهمه واستعماله على يد النحاة أنفسهم، فمنهم من توسع فيه وضيق على كل ناطق بالعربية، مهما بلغت فصاحته طالما لم يتفق مع القياس الذي هو من وضع النحاة، وقال ابن جني: " إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا، وجب أن يكون قياسا وعقلا"[1].

ومنهم من ضيق من استخدام القياس، وقلل من فائدته وعمل بالشاهد الواحد على مخالفته لقواعد محكمة، وقد ذهب المبرد والفراء إلى أن حذف عامل المصدر قياس في الدعاء لقوله "ضربا له" و" قتلا " ونحوه، ومذهب سيبويه أنه لا ينقاس[2].

وقول سيبويه في قولهم : "هذا الحسنُ الوجهِ" إن الجر فيه من وجهين:

أحدهما : طريق الإضافة، والآخر : تشبيهه " بالضاربِ الرجلِ" هذا مع العلم بأن الجر في "الضارب الرجل" إنما جاءه وجاز فيه لتشبيههم إياه "بالحسنِ الوجهِ" فعاد الأصل فاستعار من الفرع نفس الحكم الذي كان الأصل بدأ أعطاه إياه[3]، وذهب ابن مالك إلى أن اختيار اتصال الضمير في " باب كان وخال " فيختار "كنته" و "خلتينه" وذلك أن الإتصال هو الأصل، ومذهب سيبويه اختيار الإنفصال، وذلك لأن الضمير في البابين في الأصل، وحق الخبر الإنفصال .

أما موقف ابن مضاء الأندلسي فقد رفض القياس تأثرا بمذهب الظاهرية في الفقه وردهم للقياس، وقد دل ابن مضاء على فساد القياس وأنه لا حاجة للنحو به قوله[4]: " والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل، ولم يقبل قوله : فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضا، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع.."[5]

ففكرة ابن مضاء في رده للقياس تنبع إذا من النص اللغوي، لأنها لم تكن عند نطقها واستعمالها للنص العربي على صلة بالقياس، كما أن رده القياس ينبع من قلة المشابهة بين المقيس والمقيس عليه، أو الأصل والفرع، ويستشكل ابن مضاء على النحاة بقوله: " وأما تشبيه الأسماء

---

(1) الخصائص 88/2 .

(2) الكتاب 189/1 وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك الصبان محمد علي 119/1 ،دار الفكر .

(3) أصول النحو العربي د . محمد عيد ص 73 الطبعة الأولى الناشر عالم الكتب، القاهرة 1989، نقلا عن ارتشاف الضرب لأبي حيان ورقة 196 دار الكتب المصرية .

(4) الخصائص 176/2 .

(5) الرد على النحاة، ابن مضاء تحقيق شوقي ضيف ص 134،135 الطبعة الثانية دار المعارف، مصر .

غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلا، وذلك أنهم يقولون إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع، كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء"[1].

فهم تارة يجعلون الأسماء فروعا للأفعال وتارة يجعلون الأفعال فروعا للأسماء[2]. إلا أن ابن مضاء لا يرد القياس في كل صوره، بل يستثني القياس الذي تكون فيه علة حكم الأصل موجودة في الفرع، ويمثل لذلك في تشبيهه الإسم بالفعل في العمل، وتشبيه إن وأخواتها بالأفعال المتعدية.

ويبقى القياس على سوء استعماله ورفضه ورده أحيانا، فقد ضبط اللغة العربية وجمعها في إطار منسق، وجنبها الفوضى والإضراب وحد من تشعب العربية خاصة وأنها متعددة اللهجات ومتشعبة الفروع، ولكنه قد يكون ألحق بالعربية شيئا من التعقيد والتداخل، نتيجة لسوء تطبيقه أو لتجريده من روح اللغة والجري وراء الحدود والمنطق.

---

(1) الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف ص 135 .

(2) هامش الرد على النحاة تحقيق شوقي ضيف ص 135 .

المسـائل المختارة في القياس:

المسألة الأولى : قياس "ما" على "ليس":

اختلف النحاة في إعمال "ما" على "ليس"، فقال البصريون أن "ما" عملت في الجزأين، وقال الكوفيون عملت في الأول[1] فقط، أما نصب الثاني، فعلى نزع الخافض، فهي لا تعمل في الخبر.

لأن "ما" غير مختصة، والحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، "كحرف الخفض لما أختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل. كحرف الإستفهام والعطف، لأنه تارة يدخل على الإسم نحو : " ما زيدٌ قائمٌ " وتارة يدخل على الفعل نحو "ما يقومُ زيدٌ" فلما كانت مشتركة بين الإسم والفعل وجب أن لا تعمل، ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم، وهو القياس"[2].

لأنها ليست بفعل، وهي عندهم كليس في المعنى على لغة الحجاز، ولا يكون فيها إضمار[3]، وبلغة تميم قرئ ﴿ مَا هَذَا بَشَرٌ ﴾[4]. "بالرفع" ونقل عن عاصم ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُم ﴾[5]"بالرفع"[6]

ويروي عن الأصمعي أنه قال ما سمعته في شيء من أشعار العرب[7]، يعني نصبه خبر "ما" قياسا على "ليس".

ويعلل الكوفيون نصب الخبر على أنه منصوب على نزع الخافض، ويقول الفراء الكوفي :"أنّ الآية "ما هذا بشرا" نصبت "بشرًا" " لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك"[8].و "أما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا اسقطوها رفعوا، أنشدني بعضهم"[9].

---

(1) التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لأبي هشام الشيخ خالد الأزهري 196/1، دار الفكر بيروت .

(2) الإنصاف المسألة 19، 165/1، وانظر هامش حاشية الصبان 258/1 .

(3) الكتاب 57/1 .

(4) الدر المصون 179/4 وأصل الآية (ما هذا بشرا) سورة يوسف 31 .

(5) المرجع نفسه 285/6 وأصل الآية (ما هن أمهاتهم) سورة المجادلة 02 .

(6) الكتاب 57/1 وما بعدها .

(7) شرح المفصل 08/2 .

(8) معاني القرآن 42/2 .

(9) المصدر نفسه 42/2 .

لَشَتَّانَ مَا أَنْوِي وَيَنْوِي بَنُو أَبِي ** جَمِيْعًا فَمَا هَذَانِ مُسْتَوِيَـــانِ[1]

فهو قد رفع "مستويان" وكان محلها النصب وذلك على لغة نجد.

أما البصريون قالوا : إنما نصبت الخبر وذلك أن "ما" أشبهت "ليس" فوجب أن تعمل عمل ليس، وعمل "ليس" الرفع والنصب،ووجه الشبه بين"ليس" و"ما"من وجهين:

1 ـ أن تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال، هذه المشابهة هي علة إعمال العرب إياها عمل ليس لا أن المثبت قياسا إياها على "ليس"، وتلك المشابهة هي جامع القياس، إذ لا قياس مع النص، ويظهر تعليل مشابهتها بليس في المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتفاض نفيها.

2 ـ أنَّ "ليس" مختصة بالمبتدأ والخبر، فإذا دخلت ما على المبتدأ والخبر أشبهتها من جهة النفي ما في الحال، ومن جهة الإختصاص في الدخول على المبتدأ والخبر.

ويرد البصريون على الكوفيين قولهم : " أن القياس يقتضي أن لا تعمل وذلك لأنهم وجدوا بينها وبين "ليس" مشابهة اقتضت أن تعمل عملها".

أما عن قول الكوفيين إن "ما" حرف أما "ليس" فهي فعل وهي دونها، فيسلم البصريون بهذا الضعف ولذلك لم يعملوها إلا بشروط، وهي[2] :

1 ـ ألا يزاد بعدها "إن" فإن زيدت بطل عملها نحو "ما إن زيدٌ قائمٌ"، برفع "قائم" ولا يجوز نصبه وإن أجازه بعضهم[3]، وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين[4].

وقال الشاعر[5]:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِن أَنْتُـمْ ذَهَبٌ ** وَلاَ صَرِيْفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ[6]

---

(1) البيت من الطويل ينسب للفرزدق وليس في ديوانه، انظر الخزانة 283/6 ومعاني القرآن 42/2

(2) انظر الكتاب 59/1 وحاشية الصبان 259.258/1

(3) شرح ابن عقيل 236/1

(4) العوامل المائة النحوية ص 179

(5) من البسيط، لم ينسب لقائل معين، ورد في أوضح المسالك رقم 101، 274/1 والتصريح 196/1

(6) غدانة : (بضم الغين) حي من يربوع، وصريف : الفضة، لسان العرب 3220/5

الخزف : ما عمل من الطين وشوي بالنار، فصار فخارا، لسان العرب،مادة "الخزف" 1151/1

برفع "ذهب" على الإهمال وإنما لم تعمل حينئذ لأنها محمولة على "ليس" وليس لا يقترن إسمها بأن[1].

أما رواية يعقوب بن السكيت "ذهب" بالنصب[2] فتخرج على أنّ "إنْ" نافية مؤكدة لما الزائدة، لأن نفي النفي إيجاب.

2 ـ أن لا ينتفض نفي خبرها بـ "إلا" فإن انتقض بطل عملها كبطلان معنى "ليس" فلذلك وجب الرفع. في قوله تعالى : ﴿ مَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾[3]، وقوله : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[4].

كقولنا "ليس الطيب إلا المسك" بالرفع فإنّ بني تميم يرفعونه حملا لها على ما في الإهمال عند انتفاض النفي، كما حمل أهل الحجاز " ما " على " ليس" في الإهمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم[5] أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك ؟ ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو : نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر : اذهبا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمر وعنده عيسى.

فقال له عيسى : بهذا فقت الناس.

أما قول الشاعر[6]:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مُنْجِنُونًا بِأَهْلِهِ * * وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا.

فالتقدير وما الدهر "إلا يدور دوران منجنون" فجملة "يدور خبره ودوران مطلق عاملة يدور فحذف وأقيم المضاف إليه دوران مقامه".

---

(1) التصريح 196/1 .

(2) حاشية الصبان 258/1 .

(3) سورة القمر الآية 50 .

(4) سورة آل عمران الآية 144 .

(5) الكتاب 147/1 .

(6) المغني 324/1 .

(7) البيت من الطويل، لم ينسب لقائل معين ورد في أوضح المسالك رقم 102، 276/1 والتصريح 197/1 .

ونصب "منجنونا" أمران كونه لا يصح كونه مفعولا مطلقا لأنـه إسـم " للـدولاب"[1] إلا أن تكون آلة لها نحو : ضربته سوطا.

فالتقدير "إلا يعذب معذبا أي تعذيبا" والباعث على نصبـه وقوعـه بعـد الإيجـاب، والبـاعث على تأويله بالمصدر ما تقدم لأن "معذبا" إسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة.

وهذا ظاهر مذهب الأخفش، أما مذهب سيبويه فلا لأنه لا يـرى أن صيغـة المفعـول تكـون بصورة المصدر، وأجاز يونس النصب بعد الإيجاب.

لذلك فوجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتفض نفيه قول الجمهور، والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس، والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين[2].

3 ـ ألا يتقدم خبرها على إسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فـإن تقـدم وجـب رفعـه، نحو "ما قائمٌ زيدٌ"، فلا تقول، "ما قائماً زيدٌ" : و"ما عندك عمر" فاختلف الناس في "مـا" حينئـذ : هل هي عاملة أم لا؟

فمن قال عاملة قال : إنما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتـدأ، الـذي بعدهمـا، أي أنـه يجب الترتيب، ومقتضى الكلام أنه متى تقدم الخبر لا تعمل "ما" شيئا سـواء كـان الخبر ظرفـا أو جارا ومجرورا.

قال سيبويه : " فإذا قلت : "ما منطلقٌ عبدُ الله" أو "ما مسيءٌ من أعْتَبٌ"، رفعت ولا يجـوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا، كما أنه لا يجوز أن تقول : "إن أخوك عبدَ الله". على حـد قولـك : "إن عبدَ الله أخوك"، لأنهـا ليسـت بفعـل، وإنمـا جعلـت بمنزلتـه فكمـا لا تتصـرف "إن" كـالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه و لم تقو قوته فكذلك ما"[3].

ومنه قول الفرزدق[4]

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ * * إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

---

(1) الدولاب : الذي يسقى عليها الماء، واسمها الدولات لا تنصب على المفعولية، أنظر لسان العرب 1406/1 .

(2) التصريح 196/1 .

(3) الكتاب 59/1 .

(4) البيت من البسيط قاله الفرزدق، ديوانه ص 223 من قصيدة مدح فيها عمر بن عبد العزيز، والفرزدق ليس يرفعه مؤخرا، فكيف إذا تقدم ؟، التصريح 198/1، والخزانة 133/4 والهمع 124/1 .

يقول سيبويه عن هذا البيت " إنه لا يكاد يعرف"[1]

وقيل إن هذا البيت محمول على حذف الخبر، وهو حاصل "ومثلهم" منصوب على أنه حال تقديره إذ "ما بشر" حاصلا" حال كونه مشابها لهم.

4 ـ ألا يتقدم معمول الخبر على الإسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل عملها نحو : "ما طعامك زيد آكل" فلا يجوز نصب "آكل" ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى، لتأخر الخبر، وقد يقال : لا يلزم ذلك، لما في الإعمال مع تقدم المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، لم يبطل عملها نحو : ما عندك زيد مقيما، و "ما أبي أنت معينا " لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.

5 ـ ألا تتكرر "ما" فإن تكررت بطل عملها نحو "ما ما زيد قائم" فالأولى نافية والثانية نفت النفي، فبقي الإثبات، فهي داخلة في الشرط ببقاء المنتفض، فلا يجوز نصب " قائم " وقد أجازه بعضهم[2].

6 ـ ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها، نحو "ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به"، فبشيء في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو "زيد" ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن "ما" وأجازه قوم.

وكلام سيبويه في هذه المسألة يحتمل قولين أي القول باشتراط ألا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك.

فذكر المثال : "ما زيدٌ بشيء" إلى آخره، استوت فيه اللغتان، يعني الحجازية والتميمية، ولا يعرف مراد سيبويه قوله "استوت اللغتان" فقال قوم : هو راجع إلى الإسم الواقع قبل "إلا" أنه لا عمل لـ "ما" فيه فاستوت اللغتان في أنه مرفوع، وهؤلاء شرطوا في إعمال "ما" ألا يبدل من خبرها موجب، وقال قوم هو راجع إلى الإسم الواقع بعد "إلا" والمراد أنه يكون مرفوعا سواء جعلت "ما" الحجازية أو التميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال "ما" ألا يبدل من خبرها موجب[3]، وتوجيه كل من القولين، وترجيح الثاني لأنه الأليق لرأي البصريين كما يقول د. عباس حسن : "والذي يحسن الأخذ به في عصرنا هو الإعمال، لأنه اللغة العالية، لغة القرآن

---

[1] الكتاب 60/1 .

[2] ابن عقيل 236/1، دون تعيينهم. .

[3] المرجع نفسه 284/2 .

الكريم وأكثر العرب، ولا داعي للأخذ باللغة الأخرى، وهي صحيحة أيضا يجوز الأخذ بها، منعا للبلبلة وتعدد الآراء من غير فائدة."[1]

المسألة الثانية : قياس "إنَّ" على الفعل :

لا يعمل الكوفيون "إنَّ" وأخواتها في الخبر الرفع، وأنه مرتفع لديهم بما كان مرتفعا به كما كان مع المبتدأ في قولك "زيد أخوك" ولا عمل للحرف فيه[2].

وقد احتج الكوفيون أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع، وإنما تعمل في الإسم النصب لا غير، وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ، أي أن الخبر لا يزال يعمل فيه[3] المبتدأ كما كان مجردا من "إنَّ".

ويعلل الكوفيون هذا بقولهم " إنما نصبت المبتدأ لأنها أشبهت الفعل" وإذا كانت فرعا فهي أضعف منه، لأن الفرع يكون أضعف من الأصل، فينبغي ألا يعمل في الخبر، جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول، لأنا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها، والذي يدل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به .

قال الشاعر[4]:

لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرًا

إِنِّي إِذَنْ أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرَا[5]

فنصبت " أهلك" بـ "إذن"

---

[1] النحو الوافي 594/1 .

[2] شرح المفصل 102/1 .

[3] المرجع نفسه 102/1 .

[4] البيت من الرجز قائله مجهول ، انظر ابن منظور في مادة (شطر) 2263/4 .

وورد في أوضح المسالك رقم 496، 166/4، الإنصاف 177/1 المغني رقم 21،16/1 .

[5] الشطير (بفتح الشين) مثل الغريب والبعيد، لسان العرب مادة "شطر" 2263/4 .

أهلك : أموت – أطير : أذهب بعيدا أو أحلق في الجو لسان العرب 91/1 .

والذي يدل على ذلك أيضا أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها واكتفى به كقولهم "إن بِكَ يَكْفَلَ زيدٌ" كأنها رضيت بالصفة لضعفها[1].

أما البصريون فقالوا " إنها عملت عملين، نصب المبتدأ ورفع الخبر قياسا على عمل الفعل المتعدي " وأنها تشبه الفعل من الوجوه التالية :

1 ـ أنها على وزن الفعل إذا كانت أكثر من حرفين كالأفعال .

2 ـ اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء .

3 ـ أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية .

4 ـ أنها تتصل بها نون الوقاية نحو " أنني وكأنني " كما تدخل نون الوقاية على الأفعال نحو: " أعطاني وأكرمني " وما أشبه ذلك[2].

يقول الخليل :" إنها عملت عملين النصب والرفع كما عملت كان الرفع والنصب، حين قلت " كأنَّ أخاك زيدٌ " إلا أنه ليس لك أن تقول " كأنَّ أخوك عبدَ الله " تريد "كأنَّ عبدَ الله أخوك"، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين "ليس وما"، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال"[3].

ومن كلام الخليل يتضح أن "إنَّ" تشبه الأفعال فتنصب الإسم وترفع الخبر، قياسا على من قدم مفعوله على فاعله[4].

فتقول : "إنَّ زيدا قائمٌ" بمنزلة ضرب زيدا رجل .

ويرد البصريون على الكوفيين قولهم : " إن هذه الأحرف إنما نصبت شبه الفعل فينبغي أن لا تعمل في الخبر، لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع " .

وهذا يبطل ادعاءهم باسم الفعل، فإنه إنما عمل لشبه الفعل، ومع هذا فإنه يعمل عمله،

---

(1) الإنصاف مسألة 22، 176/1 وشرح المفصل 102/1 .

(2) الإنصاف المسألة 22، 177/1 .

(3) الكتاب 131/2 .

(4) التصريح 212/1 .

ويكون له مرفوع، ومنصوب كالفعل، تقول : " زيد ضارب أبوه عمرا " كما تقول : "يضرب أبوه عمرا "[1].

والذي يدل على فساد ما ادعاه الكوفيون من ضعف عملها، أنها تعمل في الإسم إذا فصلت بينها وبينه بظرف أو حرف جر، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[3] وما أشبه ذلك ...

والذي يدل على أنها فرع إنا الزمناها طريقة واحدة، وأوجبنا فيها تقديم المنصوب فيسوى بين الأصل والفرع، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل .

أما قولهم " إن الخبر يكون باقيا على رفعه قبل دخولها"، فيرد البصريون عليه بأنه فاسد

وذلك لأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، كما أن المبتدأ مرفوع به، فهما مترافعان، فالترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه، لأنه لما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه[4].

ومع ذلك فإنا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره، نحو "ظننت" وأخواتها لما عملت في المبتدأ، عملت في الخبر، وكذلك كان وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وليس فيه تسوية بين الأصل والفرع، لأنه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع[5]. أما قول الكوفيين " دليل ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به " فيرد البصريون عليه من أن قول الشاعر شاذ، وأن الخبر هنا يكون محذوفا، كأنه قال: لا تتركني فيهم غريبا بعيدا إني أذل، إذن أهلك أو أطيرا .

وحذف الفعل الذي هو الخبر لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف، فإذن ما دخلت على الخبر، وأن يكون "إذن أَهْلِك أو أطيرا " في موضع الخبر كقولك "إني لن أذهب "[6]، فشبه إذن بلن:

أما قولهم " إن بك يكفل زيد " فالتقدير فيه : إنه بك يكفل زيد .

---

(1) الإنصاف المسألة 22،1/178 .

(2) سورة المزمل الآية : 12 .

(3) سورة النازعات الآية :26 .

(4) شرح المفصل 102/1 .

(5) المرجع نفسه 102/1 .

(6) الإنصاف المسألة 179/1/22 .

كما قال الشاعر[1] :

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ اليَوْمَ مِنْكُمْ إِقَـامَةٌ * * وَإِنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا

فأراد فلو أنه حق

وأن "إنَّ" بمنزلة الفعل، فلما يحذف منه شيء لم يغير عمله، كما لم يغير عمل لم يك فقرأ أهل المدينة ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[2].

المسألة الثالثة : حاشا حرف أم فعل :

ذهب الكوفيون إلى أن "حاشا" فعل، وذلك حملا على الأفعال في تصرفها، لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال .

ولتصرف لفظ "حاشا" قول النابغة[3]

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ * * وَلَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْـوَامِ من أحدِ .

وقول العرب : "اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الأَصْبَغ" .

وذهب الفراء إلى أن "حاشا" فعل لقولهم "حاشاني"، ولكن لا فاعل له وينصب ما بعده إنما هو الحمل على " إلا "[4].

كما أجاز الخفض بحاشا لقولهم "حاشاي"[5].

وإلى النصب ذهب أبوزيد والأخفش والشيباني وابن خروف، كما أجازه المازني والمبرد والزجاج[6].

أما البصريون فقد ذهب سيبويه إلى أن "حاشا" حرف جر لا غير،وفيه معنى الإنتهاء[7]،

---

(1) البيت بحره : طويل وهو للراعي، انظر ملحقات ديوانه ص 186 ، وورد في الكتاب 439/1والخزانة 341/4 .

(2) سورة هود الآية 111 .

(3) البيت من البسيط ، ورد في الأصول في النحو 289/1،والخزانة 44/2وشرح التسهيل 309/2وشرح المفصل 85/2 .

(4) حاشية الصبان على شرح الأشموني 169/2 والإنصاف المسألة 37، 278/1 .

(5) شرح التسهيل أبو حيان ، تحقيق عبد الرحمن السيدومحمد بدوي المختون 307/2 ، الطبعة الأولى هجر 1990.

(6) حاشية الصبان 169/2 .

(7) شرح المفصل 84/2 .

وقد قاس حكمه على قول الشاعر[1]:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ * * ضِنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ والشَّتَمِ

فاسم " أبي " مجرور بحاشا .

ولا يجوز دخول "ما" عليه، فلا يقال " ماحاشا زيدا " كما يقال " ماخلا زيدا " و "ماعدا زيدا "، ولو كان فعلا لجازأن يقال " ماحاشا زيدا " فلما لم يقولوا ذلك دل على فساد ما ذهب إليه الكوفيون .

أما ما ذكره الكوفيون من شواهد استمدوا منها أحكامهم فإنها في مجملها تنفي الحرفية كما أنها لا تثبت الفعلية، فقد جاءت ألفاظ "حاشا" وصورها أسماء مرادفة للتنزيه، ومنصوبة انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل، بدليل قراءة ابن مسعود " حاش الله "[2] بالإضافة مثل " معاذَ اللهِ" و "سبحانَ الله" ويؤيد هذا قراءة أبي عبيد "حاشا لله" بالتنوين، مثل قولهم "رَغْيًا لِيزيد" فجاءت "حاشا " بذلك شبيهة بالحرف لفظا ومعنى، فأجرت مجراه، وهذا ما رجحه ابن مالك[3].

أما قول الكوفيين من أنّ "حاشا " يصاغ منها " أحاشي " فهذا غلط، لأنّ "حاشا" إذا كانت فعلا وقصد بها الإستثناء فهي واقعة موقع إلا ومؤدية معناها، فلا تصرف كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ولا يكون "[4].

ولما فقدت المشابهة معهم فقدت حكمهم، كما لم تحمل معناهم " فأحاشي " مضارع حاشيت بمعنى استثنيت، وهو فعل متصرف مشتق من لفظ " حاشا " المستثنى بها، كما اشتق سوفت من سوف، ولو ليت من لفظ " لولا " و"لا ليت " من لفظ "لا" ...[5].

---

(1) البيت من الكامل للخميح متقذ بن الطماح، ورد في شرح المفصل 84/2، والإنصاف 280/1وشرح التسهيل 308/2والمنع 232/1

وأصل البيت :

حاشا ابي ثوبان إن أبا ** ثوبان ليس ببكمة قدم

عمرو بن عبد الله إن به ** ضنا عن الملحاة والشتم

[2] الدر المصون 176/4 وما بعدها .

[3] شرح التسهيل 309/2 .

[4] المرجع نفسه 309/2 .

[5] المرجع نفسه 309/2 .

المسألة الرابعة : عمل " لكنّ " العطف بعد الإيجاب :

اختلف النحاة في إعمال " لكن " العطف مابعدها على ما قبلها، فقد كان الكوفيون يجعلونها حرف عطف عند الإيجاب قياسا على "بل " نحو :"أتاني زيد لكنْ عمروٌ"، فنقول : "أتاني زيد بل عمرو"، وقد عللوا لقياسهم بأن كلا منهما تشترك مع لآخر في المعنى، فإذا قلت :" ما جاءني زيد لكن عمرو " فتثبت المجيء للثاني دون الأول، مثل قولك :" ما جاءني زيدٌ بل عمرو" فتثبت المجيء للثاني دون الأول، فإذا كانا في معنى واحد، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي، فكذلك في الإيجاب"[1].

أما البصريون فقد منعوا إعمالها عمل حرف العطف "بل" وذلك إذا كانت " لكن" تثبت الحكم للثاني الذي أثبته للأول مثل ما عليه " بل " فإنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط، فيستغني "ببل" قياسا على استغنائهم بـ " إليك" عن "حتاك" و "بمثلك" عن "كك"، كما استغنوا بفعل "ترك" عن فعل "ودع" لأنه في معناه، واستغنوا عن اسم الفاعل لفعل "ودع" باسم الفاعل لفعل "ترك" فنقول : ترك تارك ولا نقول : ودع وادع .

واشترط البصريون في إعمال "لكن" عمل " بل" أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة لما قبلها

ليكونا خبرين مختلفين[2] كقولك : "ما قام زيدٌ ولكن عمرٌو" فيكون "عمرو" فاعلا لفعل محذوف، يدل عليه الفعل المتقدم على "لكن" والتقدير : "قام زيدٌ لكن لم يقم عمرٌو".

ويجوز أن يكون "عمرو" مبتدأ خبره محذوف والتقدير : "قام زيدٌ لكن عمرٌو لم يقم"، وكلا التقديرين يكون "لكن" ابتداء جيء لإفادة الإستدراك وليس حرف عطف.

ومنع مطلقا أن تكون "لكن" حرف عطف عند يونس بن حبيب فيما حكاه عنه أبو عمرو[3] وأن "لكن" حرف استدراك لا غير، وما بعدها معمول لعامل محذوف، فإذا قلت : ما قام زيدٌ لكن عمرٌو ."فعمرو" فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور قبله، وتقديره، ما قام زيدٌ لكن قام عمرٌو .

أو يكون "عمرو" مرتفعا بلكن والخبر مضمر، وإذا قال : "ما قام زيدٌ لكن عمرا " كان في "لكن" ضمير القصة، وانتصب " عمرا " بفعل مضمر .

---

[1] شرح التسهيل 343/3 .

[2] الإنصاف 487/2 .

[3] شرح المفصل 106/8 ،وأوضح المسالك 383/3وشرح التسهيل 343/3 .

وإذا قلت : ما مررت بصالح لكن طالحٍ " فطالح " مجرور بحرف جر محذوف . والتقدير : ما مررت بصالح ولكن بطالح .

ووافق ابن مالك يونس بن حبيب فيما ذهب إليه من أن " لكن " لا تكون عاطفة[1] وأنه لا يجري أحدهم مجرى الآخر وأنّ " الشيئين قد يتقاربان في اللفظ والمعنى وليس أحدهما من الآخر كقولنا : سبط وسبطر ولؤلؤ ولال ودمث ودمثر "[2].

وهذا ما عليه أغلب النحويين وحذاقهم وأنه لم يذكروا شواهد في كتبهم، وما جاء على ألسنتهم فقد كان من كلامهم وأمثالهم وليس من كلام العرب .

ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـ " لكن "، وهذا من شواهد أمانته وعدالته، لأنه لا يجيز العطف بها غير مسبوقه بواو .

فجاء قياس البصريين مستمداً من اللغة العربية وشواهد ها، و لم يكن خارجا عن سلطان اللغة وأصولها .

المسألة الخامسة : عامل النصب في المفعول معه :

الكوفيون يجعلون من نصب المفعول معه على الخلاف[3] ، أي عامل النصب معنوي وهو مخالفة ما بعدها الواو، لأنه لا يصلح أن يجري على ما قبله " كقام زيدٌ وعمرٌو " فمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف، وقد احتج الكوفيون بالتعليل بأن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه نحو " استوى، جاء " فهو فعل لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء[4].

وزعم الأخفش وجماعة من الكوفيين أنه منصوب على الظرفية، والواو مهيئة للظرفية، ورأي الأخفش ضعيف لأن قولك " استوى الماءُ والخشبةَ، وسرتُ والنيلَ " ليست الأسماء فيها ظروفا فلا تنصب انتصابها[5].

---

(1) شرح التسهيل 343/3 .

(2) شرح المفصل 107/8 .

(3) الإنصاف المسألة 248/1،30 وشرح المفصل 49/2 .

(4) الإنصاف 248/1 .

(5) شرح المفصل 49/2 .

وقال البصريون : إنّ الاسم ما بعد الواو منصوب عمل فيه الفعل وأجروا القياس فيما نصب بعد "الواو" كما نصب بعد "إلا"، فإنك إذا استثنيت بإسم أثر فيه العمل و "قام القومُ غيرَ زيدٍ"، نصبت "غيرا " بالفعل قبله، لأنه اسم يعمل فيه العامل،،فإذا جئت بـ "إلّا " وقلت : قام القومُ إلا زيدا، انتقل العمل إلى ما بعد "إلا" لأن "إلا" حرف لا يعمل فيه العامل.[1]

وقال البصريون إنما يعود العمل للفعل وإن كان في أصله لازما إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الإسم فنصبه قياسا على تعديه الفعل اللازم الذي يصبح متعديا بالهمزة مثل " أخرجت زيدا "، أو كما يتعدى بالتضعيف نحو" خرجت المتاع " وكما عدي بحرف الجر نحو "خرجت به" إلا أن الواو لا تعمل، لأن الواو في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل[2] .

وذهب الفراء والزجاج وأبو علي الفارسي في نصب المفعول معه إلى تقدير عامل، ففي قول العرب[3]

"عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا " .

وقول الشاعر[4] :

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا * * وَزَجَجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا .

وتقديرهم : "وسقيتها ماء، وكحلن العيونا"[5].

ويبقى أن تأويل الكوفيين وتقدير جماعة النحويين لا يقوى أمام قياس البصريين، الذي تؤيده القواعد المتفق حولها وشواهد اللغة وأن ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير .

---

[1] شرح المفصل 48/2

[2] الإنصاف 249/1

[3] أصل البيت :

علفتها تبنا وماء باردا ** حتى شتت همالة عيناها

رواه ابن هشام في شرح الشذور رقم 115 .

وأنشد البعض :

لما حططت الرحل عنها واردا ** علفتها تبنا وماءا باردا

ذكره في أوضح المسالك رقم 258. 245/2 .

[4] ولم ينسب لقائل معين . البيت من الوافر، قاله الراعي النميري واسمه عبيد بن الحصين، ورد أيضا في أوضح المسالك رقم 259، 247/2، الخصائص 432/2، وابن عقيل رقم 299، 242/2 .المغني رقم 665،394/1 .

[5] حاشية الصبان 143/2 والإنصاف 249/1 .

الفصل الثاني:

أثر السماع
في العامل النحوي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني :
أثر السماع في العامل النحوي

تمهيد :

تعريف السماع لغة واصطلاحا :

لغة : سماع، مصدر لفعل سمع[1].

وفي الإصطلاح : هو ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته[2].

والأمة العربية أمية لا تعرف القراءة والكتابة، فكان العرب بحاجة في حفظ تراثهم مذاكرة جيلا عن جيل، فحفظوا شعرهم وأنسابهم، وكانوا يلقبون المبرز في حفظ الأنساب بلقب "النسّابة" وكان في العرب المئات من المشهورين في معرفة الأنساب، وكان أبو بكر الصديق ــ رضي الله عنه ــ ممن حملوا هذا اللقب .

فقويت ملكة الحفظ والإستظهار عندهم، وكانوا يتباهون بما يحفظون من شعر العرب وأيامهم، ولما جاء الإسلام تهافتوا على حفظ كتاب الله المجيد، خاصة وأن القرآن الكريم حمل أضربا من الإعجاز البياني والجمال التعبيري والتصويري ففاق شعرهم .

إلا أن الشعر لم يغب عن ذاكرة العرب وظل أداة لتسجيل أيامهم، وحتى أنه جعل في خدمة الدعوة المحمدية، كما كان الشعر وسيلة لفهم القرآن الكريم وما خفي من معانيه، فقد قال ابن عباس : "إن الشعر ديوان العرب، فإن خفي علينا الحرف من القرآن، الذي أنزله الله (أي اللغة العربية) رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه"[3].

وقد كان ابن عباس يفسر بعض الظواهر والتراكيب القرآنية كالمجاز والغريب من شعر العرب ونثرهم، فقد قال ابن عباس :" ما كنت أدري ما قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾[4] حتى سمعت قول بنت ذي يزن : تعال أفاتحك، تريد أحاصمك."[5]

---

(1) لسان العرب مادة (سمع) 1482/6.

(2) كتاب التعريفات ص 138.

(3) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي 157/1 دار المعرفة بيروت لبنان.

(4) سورة الأعراف الاية 89.

(5) الاتقان 150/1 .

وعن ابن عباس أيضا أنه قال :" كنت لا أدري ما فاطر السموات حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال : أحدهما : أنا فطرتها، يقول أنا ابتدأتها [1] وسئل ابن عباس عن قوله تعالى :﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ﴾[2] فقال الوسيلة الحاجة، ثم سئل هل تعرف العرب ذلك؟

فقال : نعم، قال عنترة[3]

إِنَّ الرِّجَالَ لَهُمْ إِلَيْكَ الْوَسِيلَةُ * * إِنْ يَأْخُذُوكِ تَكَحَّلِي وَتَخَضَّبِ .

وقال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ : " أيها الناس عليكم بديوانكم، شعر الجاهلية فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم [4].

وباتساع الرقعة الإسلامية، واختلاط العرب بغيرهم من العجم نتيجة الفتوحات، وبزوغ ظاهرة اللحن في اللسان العربي وفساد لغته، وخشية أن يمس النص القرآني وتراكيبه، تصدى علماء اللغة العربية بتقعيد قواعد اللغة، ورفض التسليم بصحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب، إلا بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة، ويقول السيوطي في شرحه لهذا الكلام:"وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت [5].

---

(1) الإتقان 149/1.

(2) سورة المائدة الاية 35.

(3) و بحره : الكامل، ووردني البيان و التبيين 176/3، الحيوان 363/6، و لسان العرب مادة(نعم) 4482/6.

(4) الكشاف . الزمخشري 205/2 مطبعة الاستقامة الطبعة الثانية دار الطباعة المصرية عام 1281هـ.

(5) الاقتراح ص 14.

المبحث الأول :

القرآن الكريم :

ارتبط النحو منذ نشوئه بالقرآن الكريم ارتباطا وثيقا، إذ يعود سبب ظهور النحو إلى القرآن الكريم سواء في محاولة فهمه وتأويله، أو لما أصاب بعضهم من اللحن فيه، وابتعاد اللسان العربي عن سليقته، وقد تسرب اللحن ولو بقلة إلى قراءة القرآن الكريم من الأيام الأولى لنزول الوحي وبكثرة على ألسنة الموالي وغير الموالي من العرب فيما بعد .

إذ يروي أبو الدرداء قائلا :" سمع النبي (ص) رجلا قرأ شيئا من القرآن فلحن، قال ﴿ارشدوا أخاكم فإنه قد ضَلّ﴾[1].

ويروي ابن الأنباري عدة روايات مختلفة في سبب وضع النحو ونشأته، يقول : إن عليا ــ كرم الله وجهه ــ هو الذي وضع النحو لما سمع اعرابيا يقرأ "لا يأكله إلا الخاطئين"[2]، وأصل الآية ﴿ لا يأكله إلّا الخاطئون ﴾[3].

ولم يسلم من الوقوع في اللحن حتى الخاصة التي عرفت ببيانها وسلاسة ذوقها، ومن يضرب بهم المثل في الفصاحة والبلاغة كالحجاج بن يوسف الثقفي ومع ذلك فقد رووا أنه لحن في القرآن الكريم إذ يقول الجاحظ :" روى أبو الحسن أن الحجاج كان يقرأ " إنا من المجرمون منتقمون "[4].

روى الجاحظ أن رؤبة بن العجاج وأبا عمرو بن العلاء زعما أنهما لم يريا قرويين أفصح من الحسن والحجاج[5] .

ومع هذا فقد لحن الحسن البصري في القرآن الكريم، فقد روى الجاحظ أن الحسن " غلط في حرفين من القرآن مثل ﴿ ص . والقرآن ﴾[6] والحرف الآخر "وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُون"[7] .

فكان سبب اهتمام النحاة بدراسة القرآن الكريم، وتوجيه القراءات هو من أجل المحافظة على نصوصه، وذلك بتقعيد قواعد تصون النص القرآني وتبعد ما قد يمسه من لحن .

---

(1) الخصائص 8/2.

(2) نزهة الالباء في طبقات الأدباء ص 4 ، ابن الأنباري طبعة المكتبة التجارية الكبرى سنة 1955.

(3) الحاقة الاية 37.

(4) البيان و التبيين 218/2(ت هارون)، اصل الاية : ﴿ انا من المجرمين منتقمون﴾ السجدة الاية 22.

(5) المرجع نفسه 219/2.

(6) سورة ص من الاية 210.

(7) البيان و التبيين 219/2، وأصل الآية (وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ) الشعراء 210.

غير أن ما يستدعي التنبيه عليه بشيء من التفصيل والتوضيح هو أن إيمانهم وقدسيتهم للنص القرآني، هو الذي جعل النحاة يبعدونه بعض الشيء، خاصة إذا تعلق الأمر بالمسائل الخلافية بين النحاة، مما أدى إلى خلل واضطراب من الناحية المنهجية في تناول النص القرآني تضييقا واتساعا، وتطبيق القاعدة النحوية على النص القرآني .

ويبقى أن رد النحاة لبعض الآيات ـ وهي قليلة ـ أو لوجه من وجوه القراءات، لا يعني ذلك هو رد للنص القرآني الشمولي الكلي الموحد المتجانس للكتاب الحكيم، كما أن ردهم لهذه القراءات لم يكن بدعا منهم وحدهم، بل حتى القراء أبعدوا قراءات وآيات لا تتفق والآيات الموجودة في القرآن الكريم الذي هو بين أيدينا، وعن أصناف هؤلاء القراء.

يقول ابن مجاهد :" من حملة القرآن الكريم المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني الكلام، البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين، ومنهم من يعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك، فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته، ولا يقدر على تحويل لسانه، فهو مطبوع على كلامه، ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه، ليس عنده إلا الأداء لما تعلم، لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده، فيضيع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة، لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا به بصر بالمعاني، يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه، وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشتبه عليه الحروف، فيقرأ بلحن لا يعرفه وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره ويبرئ نفسه، وعسى أن يكون عند الناس مصدقا فيحتمل ذلك عنه، وقد نسيه ووهم فيه وحسر على لزومه والإصرار عليه، أن يكون قد قرأ على من نسي وضيع الإعراب ودخلته الشبهة فيتوهم، فذلك لا يقلد القراءة ولا يحتج بنقله"[1].

لذا فالذين يتهجمون على النحاة ويرمونهم بشتى الأوصاف، لأنهم ردوا قراءات لآيات لمخالفتها أقيسة هي من اختراعهم وتجريدهم، هي تهمة باطلة، خاصة وأن ما قام به النحاة هو رد لعدد من القراءات، قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف في صوت أو لفظ أو تركيب نحوي لآية من آيات القرآن .

لكن ما نبادر به أن هذه القراءات جميعها منسوبة إلى النبي (ص) وهو الذي قال :﴿ إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤا ما تيسر منه﴾[2].

ومعنى الأحرف ها هنا يتوجه وجهين،

---

[1] السبعة في القراءات ابن مجاهد، تحقيق د . شوقي ضيف ص 161 دار المعارف، مصر، 1972.

[2] صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن رقم 4608.

أحدهما : يعني أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات .

وثانيهما : من معناها أن يكون سميت القراءات أمرنا على طريق السعة كعادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره[1].

أما المقصود " بالسبعة " هي اللغات، ثم اختلف العلماء في تعيينها فقال أبو عبيد : قريش وهذيل وثقيف وهوازن وكنانة وتميم واليمن .

وقال غيره : "خمس لغات في أكتاف هوازن "سعد وثقيف وكنانة وهذيل وقريش" ولغتان على جميع ألسنة العرب".

وقال أبو عبيد عن معنى "سبعة أحرف" أي على سبع من لغات العرب، أي أنها متفرقة في القرآن فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل،وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة اليمن[2].

وقد قرئ القرآن الكريم بسبعة أحرف تخفيفا على القبائل، ومراعاة للهجاتها المختلفة فقد كان الرسول (ص) يتلو كلماته بلهجات مختلفة تيسيرا على الصحابة، حتى يتلقوا القرآن الكريم ويفهموه، حتى أنه قد يلقن بعض الصحابة بلهجة، ويلقن صحابة آخرين بلهجة أخرى تغاير اللهجة الأولى، على نحو ما روى عن عمر بن الخطاب، إذ ذكر أنه سمع هشام بن حكيم بن حزام القرشي، يقرأ سورة الفرقان على غير ما قرأها له الرسول (ص)، فأخذ بتلابيبه حتى وقف بين يدي الرسول (ص) وقص عليه الخبر، فلم ينكر على هشام، ولما كثر من الصحابة ذلك قال عليه الصلاة والسلام : ﴿ إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه ﴾.

وهو لا يريد بالسبعة عددا معينا، إنما يريد كثرة الحروف واللهجات التي انزل بها تسهيلا على العرب أن ينطقوا من كلماته بلهجاتهم ما لا يمكنهم أن ينطقوه بلغة قريش ولهجاتها الخاصة، وأخذ هو نفسه يصنع ذلك تيسيرا وتسهيلا[3].

وما روي في القرآن الكريم على ثلاثة أقسام[4]:

القسم الأول : وهو المتواتر فيه ويشتمل على القراءات السبعة المشهورة[5]، وهي التي توفرت فيها ثلاثة أركان : أن تكون القراءة موافقة للعربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية

---

[1] النشر في القراءات العشر ابن الجزري، تحقيق ابراهيم عطوة 23/1 الحلبي ط1، 1961 م.

[2] المرجع نفسه 13/1.

[3] السبعة في القراءات، المقدمة تحقيق ضيف ص 10.

[4] النشر في القراءات العشر 14/1.

[5] وهم : ابن عامر وابن كثير وعاصم وأبو عمرو بن العلاء وحمزة الزيات ونافع والكسائي.

ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة. التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها. مثل "ملك" و"مالك" و"يخدعون" و"يخادعون" و"أوصى" و"ووصى" و"يطوع" و"تطوع".

القسم الثاني : وهو ما صح نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظ خط المصحف، ويشمل قراءات الثلاثة[1] التي هي تمام العشر، ويلحق بها قراءة الصحابة، وهذا القسم يقبل ولا يقرأ به لعلتين :

1 ـ أنه لم يؤخذ بإجماع وإنما أخذ بأخبار الآحاد ولا يثبت قرآن قرأ به بخبر واحد .

2 ـ أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته، ولا يجوز القراءة به ولا يكفر من جحده .

ومن أمثلة قراءات الآحاد، قراءة بن عامر لقوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾[2] بالياء، وروي بالتاء " فلتفرحوا "[3] وهي رواية ابن ذكوان وهشام جميعا.ومن قراءات الآحاد قوله تعالى:﴿ننج المؤمنين ﴾[4] إذ قرأ حفص على سكون النون الثانية تخفيف الجيم، أما الباقون من القراء فقرؤوا بفتح النون وتشديد الجيم[5]. وعن قوله تعالى: ﴿ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾[6]" ننجيك" قرأ يعقوب بإسكان النون وتخفيف الجيم، والباقون بفتح النون وتشديد الجيم[7].وعن قوله تعالى: ﴿تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾[8] قرأ أبو جعفر بالجمع " الرياح " وغيره بالإفراد[9]. وجاء في مصحف حفصة رضي الله عنها:"ما هذا ببشرى"[10] بكسر الباء والشين، وعن قوله تعالى "حاش لله" قرأ البصري بألف بعد الشين، والباقون بالحذف[11].

القسم الثالث : وهو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، وهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف، وتسمى هذه القراءة "القراءة الشاذة" ويعني بها قراءة التابعين كالأعمش ويحي بن وثاب وابن جبير ونحوهم، ومن القراءات الشاذة قراءة ابن السميقع وأبي السمال

---

(1) قراء الثلاثة وهم : أبو جعفر المازني ويعقوب الحضرمي وخلف البغدادي.

(2) سورة يونس الآية 58.

(3) إعراب القراءات السبعة وعللها، ابن خالويه، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين 269/1. الناشر مكتبة الخانجي القاهرة مصر .

(4) سورة يونس الآية 103.

(5) البدور الزاهرة، عبد الفتاح القاضي ص 151.

(6) سورة يونس الآية 92 .

(7) البدور الزاهرة ص151.

(8) سورة الكهف الآية 45.

(9) البدور الزاهرة ص 189.

(10) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي 182/9.

(11) البدور الزاهرة ص 163.

وغيرهما في "ننجيك ببدنك" يقرأ "ننحيك" بالحاء المهملة، وقوله "وتكون لمن خلفك آية" بفتح سكون اللام "خلفك"[1].

ولكن القراء صرفوا انتباههم في قبول القراءة أو ردها، بعد ذلك إلى صحة النسبة إلى النبي (ص) وغضوا الطرف على شرط هام وهو موافقة العربية أي بمعنى موافقة قواعد النحو، إذ يقول ابن الجزري في روايته عن الداني قوله : "لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولافشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[2].

فقبول القراء وإن كانت رواية آحاد، وكانت مخالفة العربية، هو موطن الخلاف بينهم وبين النحاة، وهذا استئثار من القراء وتعسف .

ورغم هذا لم يمنع النحاة من الإحتجاج بالقراءة الشاذة في مثل تركيبها، وهو مراد السيوطي قوله :" ما ذكرته من الإحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة"[3].

ومثل ذلك جواز إدخال "لام" الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة " فبذلك فلتفرحوا " واحتج على صحة قول من قال أن الله أصله "لاه" بما قرئ شاذا " وهو الذي في السماء لاه وفي الأرض لاه" .

وعند الكلام عن القراءات وموقف النحاة منها، هناك تهمة تلاحق البصريين على الدوام، وتتمثل في ردهم للقراءات وتقديم كلام العرب من شعر ونثر .

لكن هذه التهمة وإن ثبتت فهي لا تتعلق على الأقل بالبصريين دون سواهم من الكوفيين، فقد كان الفراء يرد القراءات، وهو من أكبر علماء الكوفة بعد أستاذه الكسائي، فوقف إزاء الآية ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[4] "بالخفض" وهي قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات وقراءة ابراهيم النفعي وقتادة ويحي بن وثاب وطلحة بن مصرف الأعمش . فقال القراء " بنصب " الأرحام "، يريد اتقوا الأرحام أن تقطعوها " ثم ذكر قراءة ابراهيم النخعي لها ـــ وكان يتابعه في ذلك حمزة بالجر عطفا على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ـ وقال :" وفيه قبح،

---

[1] الجامع لأحكام القرآن القرطبي 381/8.

[2] النشر في القراءات العشر 10/1، الإتقان في علوم القرآن 100/1.

[3] الإقتراح ص 15 .

[4] سورة النساء الآية 01.

لأن العرب لا ترد " لا تعطف " مخفوضا على مخفوض وقد كنى عنه " أي أضمر لها في به " ولكنه يجوز في الشعر لضيقه [1].

وقد قال الشاعر[2] :

تعلق في مثل السواري سيوفنا * * وما بينها والكعب غوط نفانف[3]

وتبعه في تضعيف هذه القراءة المبرد البصري، إلا أن الأخفش يقبل بقراءة حمزة على شذوذها وجواز العطف على الضمير المجرور بالباء دون إعادة الخافض[4].

وأنكر القراء قراءة ابن عامر مقرئ أهل الشام لقوله تعالى :﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[5].

للفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول، فقد فصل بين " قتل" و "شركاؤهم" بكلمة "أولادهم"، وهنا حاول الفراء أن يستشكل القراءة، وأن يجد لجر "شركائهم" وجها، فقال :" وفي بعض مصاحف أهل الشام " شركائهم " بالياء، فإن تكن مثبتة عن القراء الأولين، فينبغي أن يقرأ "زين" وتكون الشركاء هم الأولاد، لأنهم منهم في النسب والميراث، فإن كانوا يقرأون "زين" فلست أعرف جهتها "[6].

ويقول المبرد عن هذه الآية "لا تحل القراءة بها "[7] هذا الإدعاء دفع ابن جني وغيره إلى التعقيب على رأي المبرد، حيث يقول : "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف"[8].

كما عقب ابن يعيش على هذا القول من المبرد أن القراءة :" رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد الثقة، مع أنه قرأتها جماعة من غير السبعة، كابن مسعود وابن عباس والقاسم وابراهيم النخعي

---

(1) معاني القرآن 252/1 .

(2) بحره طويل، قاله مسكين الداري، أنظر ديوانه 53 ، ذكره : شرح المفصل 79/3.

(3) السواري : جمع السارية وهي الاسطوانة أنظر لسان العرب 2148/3، والغوط : المطمئن من الأرض، النفانف : جمع النفنف وهو الهواء بين الشيئين لسان العرب 4511/6.

(4) الهمع 139/2 .

(5) سورة الأنعام الآية 137.

(6) معاني القرآن 357/1.

(7) الكامل المبرد، تحقيق ابي الفضل ابراهيم شحاتة 749/2 مكتبة النهضة مصر الفجالة، القاهرة 1956،و شرح المفصل 78/3.

(8) الخصائص 294/1.

والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها "[1].

كما تعرض الفراء إلى تخطئة القراء ووصفهم بالوهم في قوله تعالى :﴿ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ﴾[2]، بقوله :" إن ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء، وإن كان توهما خطأ "غير أنه عاد فأجاز " إسكان الهاء، إذا تحرك ما قبلها، وحكى ذلك عن العرب"[3].

وقد كان لتخطئة القراء ليس هو فعل الفراء فقط، بل كان أستاذه الكسائي يرد قراءة أكثر القراء، ففي قوله تعالى :﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[4].

وفي سورة النحل قوله تعالى :﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[5]

فقوله تعالى (فيكون) فهي منصوبة بالرد أي معطوفة على فعل نصب بأن، وقد رفعها أكثر القراء، وكان الكسائي يرد الرفع ... وهو جائز على أن تجعل (أن يقول له) كلاما تاما ثم تخبر بأنه سيكون، كما تقول للرجل : إنما يكفيه أن أمره ثم تقول : فيفعل بعد ذلك ما يؤمر"[6].

و لم تكن شبهة رد القراءات موقوفة على البصريين والكوفيين واتباعهما بل امتدت حتى لمن أقاموا مذهبهم على الإنتخاب، وتجنب ما سقط فيه الأولون، فقد قرأ جمهرة من القراء السبعة ورواتهم، منهم حفص وحمزة وابن عامر والكسائي قوله تعالى :﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ﴾[7].

لكن من النحاة من وصف هذه القراءة بالشذوذ، ومنهم من جعلها مقصورة على السماع، فقد قال ابن جني :" فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة، إلا أن تكونا عينين، نحو "سئال وسئار" لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينين لحن، إلا ما شذ مما حكيناه من خطائي وبابه"[8].

وعند تقييمنا لموقف النحاة من القراءات نجد أن كلا المذهبين، ومن جاؤوا بعدهم ردوا القراءات، وإن كان النحاة في أول أمرهم هادنوا القراء، و لم يعرضوا لهم بخير أو شر، وأن منهم من كان قارئا، وما ظهر رد النحاة للقراءات بشكل واسع، إلا بعد أن استقل كل طرف عن الآخر، يقول الدكتور أنيس :" اتسعت الشقة بين النحاة والقراء، وبدأنا نسمع بما يسمى

---

(1) شرح المفصل 78/3.

(2) سورة النساء الآية 115.

(3) معاني القرآن 223/1.

(4) سورة يس الآية 82 .

(5) سورة النحل الآية 40.

(6) معاني القرآن 100/2.

(7) سورة السجدة الآية 24.

(8) الخصائص 143/3.

بالقراءات الشاذة التي رغم صحة سندها وروايتها عن بعض أئمة القراءات من القدماء استطاع النحاة الغاء بنفوذهم وسلطانهم أن يصرفوا الناس عنها، مثل قراءة ﴿ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ ﴾[1] بنصب الدال عند بعض القراء وخفضها عند آخرين منهم ...[2]

والذي يبقى رغم كل ما قيل من نقد النحاة الروايات القراء وقراءاتهم أن ذلك لم يتعد أن يكون نقد الرواية ما في ضوء معيار نحوي، لحفظ النص القرآني الشمولي المتكامل، الذي ما نشأ النحو إلا لصيانته من اللحن، وتقعيد القواعد لتسيير فهمه وتدبر معانيه ومعرفة أحكامه .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

(1) سورة الفاتحة الآية 01.

(2) من أسرار العربية . ص 207.

المبحث الثاني :

الحديث الشريف :

أجمع النحاة على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أفصح العرب، وأن الحديث الذي تصح نسبته إليه وثبت أنه قاله بلفظه، فلا مجال لدفعه في الإستشهاد، ولا في الإحتجاج به، وذلك نادر جدا، وإنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا[1]، أما ما لم تثبت نسبته إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فالإحتجاج به في النحو مرفوض، لأن أغلب ذلك مروي بالمعنى، أي بألفاظ غير ألفاظه (ص) .

خاصة وأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة، قد جرت في زمانه (ص) قد نقلت بألفاظ مختلفة، كحديث ﴿ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾[2]، وفي رواية ﴿ مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾، وفي ثالثة ﴿ خُذْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ . فكما هو واضح أنه(ص) لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ولا نجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأتى الرواة بالمرادف، ولم يأتوا بلفظه إذ المعنى هو المطلوب، وقد قال سفيان الثوري :" إن قلت لكم أني أحدثكم، كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى "[3].

ومما يزيد في مخاوف النحاة أن الرواة كان أغلبهم غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب ولا بصناعة النحو، مما يجعل الوقوع اللحن في كلامهم غير مأمون .

وقد يكون هذا من أقوى الأسباب في جعل النحاة لا يقيمون نحوهم على الحديث الشريف على قلة مخالفة الأحاديث النبوية لقواعدهم النحوية من الشعر المشتمل على الضرائر والرخص، وتعدد رواية الشاهد الواحد، لكن الشعر لم يروه رواة من الأعاجم، واقتصر على العرب الخلص، الذين لم يتسرب إلى سليقتهم أدنى شك .

ومن الأسباب الأخرى التي جعلت النحاة يبتعدون عن الإستشهاد بالحديث النبوي، هو إجلالهم وتحرجهم في الخوض في الحديث الشريف، إذ يروى عن الإمام أحمد بن حنبل، أنه سئل عن حرف من غريب الحديث فقال:" سلوا أصحاب الغريب فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله (ص) بالظن فأخطئ ... "[4].

---

(1) الإقتراح ص 16.

(2) صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن رقم 4641.

(3) خزانة الأدب 11/1.

(4) تدريب الراوي في شرح تقريب النووي السيوطي تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف 184/1 دار الفكر، مصر .

لكن كثرت التعاليق والظنون في موقف النحاة من الإحتجاج بالحديث الشريف، إذ قال عبد القادر البغدادي :" إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك والأحمر وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس."[1] أما ما جاء ذكرهم له فقد كان عرضا كاستشهاد سيبويه بحديث الرسول (ص) : ﴿ وكل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ﴾[2] إذ يجعل له ثلاثة أوجه :

1 ــ أن يكون "المولود" مضمرا في "يكون"، و"الأبوان" مبتدآن وما بعدهما مبني عليهما أي الخبر .

2 ــ أن تعمل "يكون" في "الأبوين" ويكون "هما" مبتدأ وما بعدهما خبر انه والنصب على أن تجعل "هما" فصلا[3].

واستشهد بحديث آخر هو قوله (ص) :﴿ ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ﴾[4].

وقد أورده سيبويه في باب " ما يكون الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه "[5].

كما ذكر سيبويه أحاديث أخرى مثل :﴿ إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيْلَ وَقَالَ ﴾[6] وقول النبي (ص) : ﴿ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آكِلاً كَمَا يَأْكُلُ العَبْدُ، وَشَارِبًا كَمَا يَشْرِبُ العَبْدُ ﴾[7]

وحديث ﴿ فِيهَا وَنِعْمَتْ﴾[8] و ﴿ سُبُّوحًا قُدُّوسًا، رَبُّ المَلاَئِكَةِ والرُّوحِ ﴾[9].

و ﴿ وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ ﴾[10] .

---

(1) خزانة الأدب 10/1، والإقتراح ص 17 .

(2) ورد بلفظ ﴿ ... فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ...﴾ في صحيح البخاري كتاب الجنائز رقم 1296.

(3) الكتاب 39/1 396.

(4) سنن الترمذي كتاب الصوم رقم 689.

(5) الكتاب 32/2.

(6) صحيح البخاري ، باب الرقاق، رقم 5992.

(7) لم أعثر عنه في كتب الحديث المعتمدة.

(8) سنن النسائي، كتاب الجمعة، رقم 1363.

(9) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة، رقم 752.

(10) لم أعثر عنه في كتب الحديث المعتمدة.

هذه هي الأحاديث السبعة التي ذكرها سيبويه في كتابه

أما الفراء الكوفي فلم يكن استشهاده بالحديث النبوي مختلفا عن استشهاد البصريين، إلا ما جاء عرضا كاستشهاده بحديث يقول فيه الرسول (ص) :﴿ أُمِرْتُ بِالسِّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ لَأَدْرَدَنُ[1] ﴾[2].

في جعل فعل خاف بمعنى ظن أي : حتى ظننت لأدردن[3].

إلا أن موقف النحاة من الحديث لم يتحدد بموقف النحاة الأوائل وأئمة المدرستين منه، بل جاء من بعدهم من النحاة على اختلاف أمصارهم بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين كانت غير متطابقة مع السابقين، وتوسعوا في الإحتجاج به كنحاة الأندلس كالسهيلي وابن خروف وابن مالك، اذ وضعوا قواعد جديدة أو استدركوا قواعد على ما وضعه الأوائل على الحديث الذي قاموا باستقرائه من جديد .

وقد استشهد ابن مالك على لغة " أكلوني البراغيث" بحديث النبي (ص) قوله : ﴿ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ﴾[5] وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون، وقد استشهد به، ثم قال : لكني أنا أقول : " إن الواو فيه علامة إضمار، لأنه حديث مختصر"[6].

كما استشهد ابن مالك بحديث غريب لم يثبت سنده إلى النبي (ص) من قول عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ :﴿ أَرَاهُمْنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا ﴾[7]، وقال :" أجاز يونس السكون نحو "فقد رأيتمه" ولا أعلم في ذلك سماعا إلا ما روي"[8].

وبذلك فإذا كان النحاة الأوائل قد ضيقوا من الإستشهاد بالحديث النبوي فإن المجيزين لم يعبأوا بما قرره الأولون، وتوسعوا في الإستشهاد بالحدث النبوي، حتى شمل تلك الأحاديث التي لم يتصل سندها بالنبي (ص)، مما يتضح جليا تصرف الرواة فيها على بعد عهدهم بعصر الفصاحة والإحتجاج .

---

(1) أدردن : ليس في فمه سن وبين الدرد، أنظر لسان العرب 2/ 1354، 1355.

(2) لم أعثر عليه في كتب الحديث المعتمدة.

(3) معاني القرآن 266/1.

(4) موقف النحاة من الإحتجاج بالحديث الشريف د . خديجة الحديثي ص 423 ، 424 دار الكويت.

(5) صحيح البخاري ، كتاب مواقيت الصلاة رقم 522.

(6) شرح التسهيل، 50/1.

(7) لم أعثر عليه في كتب الحديث المعتمدة.

(8) شرح التسهيل 122/1 .

لكن بقيت أحاديث لم يختلف حولها في الإحتجاج بها في اللغة والنحو وهي ستة أنواع :[1]

1 ـ ما يروى بقصد الإستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله ﴿حِمِيَ الْوَطِيسُ﴾[2]، وقوله ﴿ مَاتَ حَتْفَ أَنفِهِ﴾[3]، وقوله ﴿ الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[4] إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله ﴿فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ﴾[5] وقوله ﴿فَإِنَّ اللهَ لا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا ﴾[6].

2 ـ ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات وكثيرا من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

3 ـ ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، وما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه .

4 ـ الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدث ألفاظها فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي (ص) أو إلى الصحابة أو إلى التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحا .

5 ـ الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية، لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريح والإمام الشافعي .

6 ـ ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني .

هذه المواصفات تكاد تكون هي نفسها التي طبقها النحاة على كلام العرب وانتقائهم للقبائل التي يستشهد بكلامها .

لذا نبادر بالقول أن النحاة في ردهم لكثير من الأحاديث هو تطبيق لمنهج صارم ولا يقصدون الحديث بعينه، كما يريد أن يلصقهم به البعض .

---

(1) أصول النحو للأفغاني ص 55 56 والأربعة الأولى عند محمد الخضر ص 34 .

(2) صحيح مسلم ، كتاب الجهاد والسير رقم 3324.

(3) المستدرك الإمام أحمد ، كتاب مسند المدنيين رقم 15818.

(4) صحيح البخاري، كتاب المظلم والغضب رقم 2267.

(5) سنن ابن ماجة ، كتاب ما جاء في الجنائز رقم 1567.

(6) صحيح البخاري ، كتاب الجمعة رقم 1083.

كلام العرب :

يقصد بكلام العرب " ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم "[1] شعرا كان أم نثرا، إلا أن الإحتجاج بالشعر كان أفشى كثيرا وأشيع من الإحتجاج بكلام العرب النثري، ولعل هذا يعود لشيوع حفظ الشعر، لأن إيقاعه يساعد على ذلك، وحضوره الدائم بذلك في ذاكرة الأئمة أصحاب الدراسات اللغوية، التي جاءت بالضوابط اللغوية في شتى المستويات، كما أن رواية الشعر تكون اضبط، لأن الضبط يمثل عنصرا من عناصر ايقاعه، والشعر في مجمله يمثل الطبقة العليا من كلام العرب في باديتهم وحاضرتهم أكثر مما يمثلها كلامهم المنثور .

وقد كان اهتمام النحاة واللغويين بالشعر يدفعهم إلى الرحلة في الصحراء والبوادي للإستماع من أفواه العرب الخلص، كما كان للنحاة أصول ثابتة يقيسون عليها ويتخذونها معايير حتى لما يقوله الفصحاء، ومعنى هذا أن الفصاحة لم تعد المعيار الوحيد للقبول في عرف النحاة، كما كانت قبل اكتمال النحو، وإنما أضاف النحاة إليها معيارا آخر للصواب والخطأ استخرجوه من الكلام الفصيح، ذلك هي القواعد النحوية التي ربما رفضت بعض الفصيح فدمغته بالشذوذ.[2] .

ــ القبائل المحتج بكلامهم :

اختلفت القبائل العربية في درجة فصاحتها، والإحتجاج بكلامها على اختلاف قربها وبعدها من البوادي والحواضر، وقد صنف الفارابي القبائل التي يؤخذ عنها ويحتج بكلامها، والقبائل التي لا يؤخذ عنها كما يلي :

أ ــ "كانت قريش أجود العرب انتقاءا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، واحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي، من بين قبائل هم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين .

ب ــ ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ولا من قضاعة ولا من

---

(1) الإقتراح ص19 .

(2) الأصول د. تمام ص 102 .

غسان ولا من أياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من ازدعمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم "[1].

كما اعتمد ابن مالك على لغات هي لا يؤخذ عنها في تصنيف الفارابي كلغة لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم، وتعقبه أبو حيان بقوله : " ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن "[2].

كما اعتبر سعيد الأفغاني هذا التصنيف من الفارابي أنه قد حاز القبول وجرى عليه العمل وكان الخروج عنه مدعاة إلى النقد[3].

وقد أيد ابن فارس في اختيار لغة قريش الأجود وانتقاء للأفصح وجعلها محل اجماع من علماء العربية بقوله : اجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن " قريشا " أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة . وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبي الرحمة محمدا صلى الله عليه وسلم، فجعل قريشا قطان[4] حرمه، وجيران بيته الحرام وولاته، فكانت وفود العرب من حجاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج ... فيتخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم[5] وسلائقهم، التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب[6].

وقد كان لانتقاء قبائل بعينها في وسط الجزيرة دون غيرها من قبائل العرب، جرى أساسا على معيار الفصاحة، فكان النحاة يصفون بعض القبائل بالفصاحة ويضنون بهذا الوصف على بعض القبائل الأخرى، لظروف معروفة أخذ بها النحاة .

---

(1) الإقتراح ص 19 ، 20 نقلا عن كتاب الفارابي (الألفاظ والحروف) .

(2) الإقتراح 20.

3 أصول النحو، الأفغاني ص 23.

4 قطان : جمع قاطن اسم فاعل من قطن قطونا في المكان وبه أقام فيه وتوطنه، وهو جبل بنجد، لسان العرب 3684/5.

5 نحائز : جمع نحيزة، الطبيعة يقال هو كريم النحيزة أنظر لسان العرب4366/6 .

6 الصاحبي ص 5 .

أما ما يزعم به القائلون من أن الفصحى كانت لغة قريش، ولا بها عنعنة ولا عجرفية ولا كشكشة ولا كسكسة[1] وعنها أخذت الوفود العربية من حجاجها وغيرهم، لما كانوا يفدون مكة ويتحاكمون لقريش في دارهم، وكانت قريش على رقة لسانها وفصاحتها، تتخير من لغات الوفود أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، وتجعله في لغتها حتى صارت أفصح العرب، ولغتها هي اللغة المشتركة بين القبائل الأخرى، أي لغة التفاهم والتخاطب، فمثل هذا الإدعاء يستوجب من أنصاره سندا تاريخيا أو نصوصا تشهد لهم بذلك .

بل النصوص التي بين أيدينا تقرر عكس ذلك ؛ فهي تكاد تكون خالصة لقبائل غير قريش، بل إننا لم نسمع عن شاعر جاهلي قرشي فحل، ولا نكاد نظفر من العصر الجاهلي بنص أدبي ذي بال ينسبه الرواة إلى قريش، وفي مقابل هذه الصورة القرشية الخالية من النشاط الأدبي نجد الشعر في قبائل عربية شمالية وجنوبية حجازية ونجدية، بل إننا لنجد الشعر حتى على ألسنة العباديين في العراق، وعلى مسامع الغسانيين في الشام[2].

وحتى الفارابي في تصنيفه للهجات العربية، وصف لغة قريش بالأفصح والأجود لكنه في تحديده للقبائل التي أخذت عنها اللغة العربية ذكر قيسا وتميما وأسدا ثم هذيلا وبعض كنانة، وبعض الطائيين، لم يصرح بالأخذ عن قريش، وقد نص الفارابي بعد قوله : المتقدم آنفا على من أخذت اللغة، فيصف هؤلاء الأعراب فيقول :" كانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية، وكانوا أقواهم نفوسا وأقساهم قلوبا وأشدهم توحشا وأمنعهم جانبا وأشدهم حمية وأحبهم، لأن يغلبوا ولا يغلبوا وأعسرهم انقيادا للملوك، واجفاهم اخلاقا وأقلهم احتمالا للضيم والذلة ... "[3]، ولم يكن النحاة يأخذون عن حضري قط، وأهل قريش أهل حضر، كما أن النبي (ص) أومأ إلى أن الفصحى في سعد بن بكر وأنه نشأ فيهم فكان فصيحا . وقال أبو عبيد : "وأحسب أفصح هؤلاء "بني سعد بن بكر " لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ :﴿أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيْدَ[4] أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، وَأَنِّي نَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ ﴾[5] وكان مسترضعا فيهم[6] ، وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء :" أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم ."[7]

---

(1) الصاحبي ص 56.

(2) أصول د. تمام ص 75.

(3) الإقتراح ص 20 عن (الألفاظ والحروف) .

(4) بيد : لغة نادرة في بيد، لسان العرب 4036/6.

(5) لم أعثر عنه في كتب الحديث المعتمدة.

(6) الصاحبي ص 61.

(7) المرجع نفسه ص 61.

أما عن قوله تعالى :﴿ إلا بلسان قومه ﴾[1] فإن قومه هنا العرب جميعا لا قريش فقط، وعن ابن عباس قال :" نزل القرآن على سبعة أحرف أو قال سبع لغات منها خمس بلغة العجز من هوازن وهم الذين يقال لهم " عليا هوازن " وهي خمس قبائل أو أربع منها " سعد بن بكر " وجشم بن بكر ونصر بن معاوية وثقيف ."[2]

والباحث في التراكيب القرآنية ومفرداته، كما سنرى، يجد لهجة قريش وغيرها من اللهجات بل يجد حروفا ومفردات أصولها عجمية من الفرس والحبشة[3] لكنها انصهرت في منظومة واحدة يكون القرآن قد حسم الوحدة اللغوية، ونزل باللغة العربية النموذجية، ومن ثم ضاقت هذه الإختلافات بنزول القرآن الكريم ويقول الأستاذ عبد الوهاب بن حمودة:" والأرجح في نظرنا أن اللغة التي نزل بها القرآن هي اللغة النموذجية الأدبية الذائعة حين نزوله، والتي قسم لها أن تستوفي شروط الغلبة والفصاحة، وهي التي قيل بها الشعر والنثر الجاهلي أساس تلك اللغة "[4].

إلا أن لغات العرب كانت تسود فيما بينها اختلافات من وجوه[5] مثل الإختلافات أحدهما: الإختلاف في الحركات لقولنا :" نَستعين " بفتح النون و" نِستعين" بكسرها قال الفراء : هي مفتوحة في لغة قريش وأسد وغيرهم يقولونها بكسر النون .

أو الإختلاف في الحركة والسكون مثل قولهم :" معَكم" و" معْكم" واختلاف في "عليهم" و"عليهم" وهما لغتان، لكل لغة مذهب في العربية لما يقول الفراء[6].

أو اختلاف في ابدال الحروف نحو : " أولئك" والإختلاف في التقديم والتأخير نحو: "صاعقة" و"صاقعة" .

روى كما كان الإختلاف حتى في معاني الألفاظ، إذ يروى أن زيد بن عبد الله بن دارم وفد على بعض ملوك حمير فألقاه في متصيد[7] له على جبل شرف، فسلم عليه، فقال له الملك "ثُبّ" أي أجلس وظن الرجل أنه أمره بالوثوب من الجبل، فقال : لتجدني أيها الملك مطواعا ثم وثب من الجبل فهلك، فقال الملك : ما شأنه ؟ فخبروه قصته وغلطه في الكلمة، فقال أما أنه

---

(1) سورة ابراهيم الآية 04.

(2) الصاحبي ص 61.

(3) الصاحبي ص 62.

(4) القراءات واللهجات، عبد الوهاب بن حمودة ص 30 مطبعة السعادة ـ مصر .

(5) الصاحبي ص 50 وما بعدها .

(6) معاني القرآن 05/1.

(7) متصيد : موضع الصيد.

ليست عندنا عربيت : من دخل "ظفار" "حِمْيَر" وظفار المدينة التي كان بها، وإليها ينسب الجزع. الظفاري أراد : من دخل ظفار فليتعلم الحميرية[1].

ومنها الإختلاف في الإدغام نحو "مهتدون" و "مهدون" ومنها الإختلاف في الإعراب نحو "ما زيد قائما" و"ما زيد قائم" وإن هذين وإن هذان، وهي بالألف لغة لبني الحارث بن كعب يقولون لكن باء ساكنة انفتح ما قبلها ذلك وينشدون[2]:

تَزَوَّدْ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ ضَرْبَةً * * دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ.

ومنها الإختلاف في صورة الجمع نحو " أسرى" و " أسارى"

وكل هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها، لكن هذا موضع اختصار، وهي وإن كانت لقوم دون قوم ... فإنها لما انتشرت تعاورها كل[3].

وما بقي من اختلاف فهو أثر اختلاف اللهجات في الأحرف السبعة، وفي القراءات إلى جانب بقاء اللهجات في نطاق التعامل والحياة اليومية للقبائل. والعربية بهذا المنحى تكون قد شهدت حركة تطور داخلي، وهي تتجه إلى استصفاء لغة مشتركة، تلتقي عندها القبائل العربية فتركت الوحشي والغريب والمتنافر، وما بقي على اختلافه فقد برز في كثير من الشواهد النحوية واللغوية، وإليه يعود اختلاف آراء النحاة، وتتعدد اجتهاداتهم.

---

(1) الحميرية : إحدى اللغات السامية، وهي لغة حمير من شعوب اليمن القديمة ، أنظر لسان العرب 993/2.

(2) وهو من الطويل لكثير ورد في ديوانه ص 150، و قيل في لهوبر الحارثي، كما في لسان العرب 197/8.

(3) الصاحبي ص 51.

المبحث الرابع

منهج المدرستين في السماع :

كان البصريون يتشددون فيما يسمعون عن العرب وما يختارونه شواهد لقواعدهم النحوية، إذ كانوا لا يثبتون إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء، الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة، من قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء، هم الذين عنهم أكثر ما أخذ معظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف.

ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم[1].

وقد علل البصريون ظاهرة الرفض والقبول لأقوال العرب والإقتصار في الأخذ عن أفصح القبائل وأبعدها تأثرا عن المدنية، والذين يسكنون أواسط بلاد العرب، كما قال ابن جني في تعليله الأخذ عن أهل المدر "الحضر" بقوله :" في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أخذ عن أهل الوبر، علة امتناع ذلك ماعرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الإختلال والفساد والخلط، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم، كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضا لو نشأ في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخيالها وانتفاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها،ترك تلقي ما يرد عنها "[2].

كما كانوا يشترطون في الشواهد بالإضافة إلى انتقاء القبائل أن تكون تلك الشواهد جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى،حتى تستحق الوصف بالإطراد في الإستعمال، واستخلاص القاعدة المطردة، وبهذه الطريقة أحكم البصريون قواعد النحو وضبطوها ضبطا دقيقا.

أما ما شذ عن قواعدهم من أقوال العرب، فهم لا يلتفتون إليه ويعدونه لحنا وخطأ، ولعل هذا الحرص من البصريين وتشددهم في تحديد الفصيح المطرد يعود إلى بيئتهم وماتزخر به من

---

(1) الإقتراح ص 19.

(2) الخصائص 05/2.

الفصاحة ووفرتها، إذ يروى أن مجموعة القبائل العربية تقدر بحوالي 192 قبيلة قد استوطنت البصرة[1] في بدء نشأتها وقد حافظت هذه القبائل على عادتها ولغتها.

وقد ذكر أحمد أمين من أن هذه القبائل : كانوا أشبه برؤساء القبائل في الجاهلية في السيادة على قبائلهم، والتفاف الناس حولهم والخضوع لإشارتهم في السلم والحرب، ووقوف الشعراء ببابهم يتفننون بمدحهم وينشدون مفاخرهم، كالأحنف بن قيس سيد تميم البصرة، والحكم ابن المنذر وابن الجارود سيد عبد القيس البصرة، ومالك بن سبع سيد بكر البصرة وقتيبة بن مسلم قيس البصرة"[2].

وقال ابن سلام :"وكان لأهل البصرة في العربية قدمة بالنحو ولغات العرب والغريب عناية"[3].

وقد كان سيبويه مهتما بلغة الحجاز أكثر من اللهجات الأخرى، وكان يراها أفصح اللغات، وكان يصفها بأنها اللغة القدمى الجيدة[4] كما أخذ عن قبائل أخرى

فلقد ذكر بني تميم 69 مرة[5] وأهل الحجاز 51 مرة[6] وأسدا 16 مرة[7] وأهل المدينة 8 مرات[8] وبني سليم 6 مرات[9] وهذيلا 6 مرات[10] وبكر بن وائل 6 مرات[11] وثقيف بن قيس 6 مرات[12] وأهل مكة 5 مرات[13] وطئ 5 مرات[14] وقريشا 04 مرات[15]، كما ذكر قبائل أخرى ما يفوق 200 قبيلة وطائفة[16].

---

(1) التنظيمات الإجتماعية في البصرة د . صالح العلي ص 182 بغداد 1952.

(2) فجر الإسلام أحمد أمين ص 186، موسوعة أحمد أمين العلمية طبعة بيروت.

(3) طبقات فحول الشعراء ص 12/1.

(4) الكتاب 278/3، 473/4.

(5) المصدر نفسه 196/5 197.

(6) المصدر نفسه 195/5 196.

(7) المصدر نفسه 195/5.

(8) المصدر نفسه 196/5.

(9) المصدر نفسه 199/5.

(10) المصدر نفسه 202/5.

(11) المصدر نفسه 196/5.

(12) المصدر نفسه 5 / 197.

(13) المصدر نفسه 196/5.

(14) المصدر نفسه 199/5.

(15) المصدر نفسه 200/5.

(16) المصدر نفسه 195/5.

أما الكوفيون فقد اعتمدوا في بناء أصول مذهبهم على لغات العرب وتوسعوا في الأخذ عن القبائل العربية، بخلاف البصريين الذين أخذوا عن قبائل معينة، وقيل قد أنفذ الكسائي في رحلة خمس عشرة قنينة حبر سوى ما حفظ[1] كما أخذ الفراء عن الأعراب الخطمة[2] ومن أهل الحضر. لا يقيس عليها البصريون، كما أخذ نحاة الكوفة عن القبائل العربية كلها، ولم يستثنوا من ذلك قبيلة واحدة.

وذكر الشيخ محمد الطنطاوي طريقة الكوفيين في الأخذ عن العرب فقال إنهم " استمعوا من الأعراب الثاوين بالكوفة وقد كانوا أقل عددا وأضعف فصاحة ممن كانوا بالبصرة، وإن كان منهم لفيف من بني أسد وغيرهم إلا أن أغلبهم العمانيون وأهل اليمن في عين التمحيص ممن لا يستند إليهم لاختلاطهم الحبشة والهند والتجار الذين يفدون إليهم من مختلف الأمصار "[3].

بينما كان البصريون كما رأينا يبتعدون عن القبائل التي خالطت غيرها من العجم ومن لا يأتمنوا لسانهم من اللحن والخطأ، فكانوا يقصدون الأعراب الذين لا يزالون على سليقتهم وطبيعتهم، فكان يتفاخر البصريون على الكوفيين قائلين : " إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وآكلة اليرابيع وهؤلاء "يعني الكوفيين" أخذوا اللغة من أهل السواد آكلة الكواميخ والشوارز "[4][5].

ويذهب السيوطي في وصف تساهل الكوفيين وأنهم يأخذون كل ما سمعوه عن العرب حتى أنهم " لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه "[6]، وقال في موضع آخر :" إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا "[7].

وقد اتهم البصريون الكسائي في أنه الذي أفسد النحو لإعماله بالشاذ والضرورات لإنه، كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا، ويقيس عليه حتى أفسد النحو .[8]

---

(1) مراتب النحويين ص 76، معجم الأدباء 69/1، إنباه الرواة 258/2.

(2) الخطمة، بطن من عبد القيس، ويقال لهم خطمة بن محارب، انظر لسان العرب مادة "خطم" 917/2.

(3) نشأة النحو الشيخ الطنطاوي ص 117 الطبعة الثانية 1969.

(4) الكوميخ : جمع (الكامخ) وهو مخلل ينتهي الطعام مادة ؛ كمخ « لسان العرب 3828/5 ، الشوارز : جمع شوارز : اللبن الرائب المستخرج ماؤه " الشرز " القاموس المحيط 178/2.

(5) الفهرست ابن النديم، أبو يعقوب محمد ابن إسحاق ص 86، مطبعة الإستقامة مصر.

(6) الإقتراح ص 84 .

(7) الهمع 45/1.

(8) معجم الأدباء 183/13.

فقد أجاز النحاة في التمييز توسطه بين الفعل ومرفوعه نحو "طاب نفساً محمدٌ" أما تقدمه على معموله نحو : "نفساً طاب محمدٌ" فمنعه سيبويه[1] وجمهور البصريين، وجوزه الكسائي وتبعه في ذلك

المازني والمبرد لوروده على لسان بعض الشعراء في قوله[2]:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا * وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

واحتج البصريون بأن ذلك لم يرد في نثر، وإنما جاء لسان الشاعر ضرورة، ولا يحتج بالضرورة لأنها تبيع ما لا يباح[3].

ومنع النحاة "أنْ" المصدرية مع صلتها في تأويل أن يتقدم معمول معمولها عليها. فلا يجوز "طعامَك يعجبني أنْ تأكلَ" و "زيدًا أنْ تضربَ" بينما أجاز الكوفيون ذلك،مستشهدا الفراء بقول الشاعر[4]:

وَإِنِّي امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ * * أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَن تُدِيخَ رِقَابُهَا[5]

أي تذل، ولا حجة فيه لندوره[6]

و"متى" هي حرف جر عند هذيل وقال أبو دؤيب[7]

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ * * مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[8]

---

(1) الكتاب 124/2.

(2) اختلف الرواة في نسبة هذا البيت، فنسب إلى المخبل السعدي واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله، ونسبه ابن سيده لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى،أنظر لسان العرب 743/2 والبيت من البحر :طويل، وهو من شواهد شرح ابن عقيل 194، 607/1 والخصائص 384/2.

(3) الإنصاف المسألة 120، 831/2، شرح المفصل 73/3، الهمع 252/1.

(4) ينسب إلى خندف وبحره: طويل ، وهو من شواهد الإنصاف المسألة 82 . 596/2 شرح المفصل 73/7 والمقتضب 199/4.

(5) خندف اسم امرأة إلياس بن مضر بن نزار بن معمر بن معد بن عدنان، وأصل اسمها ليلى بنت حلوان ـ ويقال : ليلى بنت عمران بن الحاف بن قضاعة لقبت (خندف) وأصل الخندفة الإسراع في السير .أنظر لسان العرب 1273/2.

(6) شرح التسهيل 12/4.

(7) وهو أبو ذؤيب الهذلي، وبحره : طويل ، ديوان الهذليين 51/1، أنظر الخصائص 85/2 شرح المفصل 270/2، معاني القرآن للفراء 215/3، الهمع 34/2.

(8) نئيج : الصوت ، لسان العرب 4312/6.

أي متى لجج:أي وسط لجج. حكى الكسائي عن العرب " أخرجه متى كمّة"[1] أي وسط كمه وهي لغة هذيل.

ونفى ابن جنى أن تكون الباء هنا بمعنى "من" قال :"فالباء فيه زائدة. إنما معناه شرب ماء البحر. هذا هو الظاهر من الحال والعدول عنه تعسف"[2].

وذهب الفراء إلى أن "شرب" هنا معناها "يروي"[3]. ولعل هو حرف ينصب الإسم ويرفع الخبر. فيعمل عمل "إن" عند جمهور النحاة. وقال بعض أصحاب الفراء وقد ينصبها معا. وزعم يونس أن ذلك لغة بعض وحكى " لَعَلَّ أَبَاكَ مُنْطَلِقاً "؛وأول البصريون ذلك على إضمار فعل "يوجد"[4] وعند قبلة كقول الشاعر[5] :

فَقُلْتُ:ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً * * لَعَلَّ أَبِي المِغْـــــوَارِ مِنْكَ قَرِيـــــبُ

فجر " أبي" بلعل الجارة. وكلا الحرفين شذوذ في العربية.

وقد رد هذا ابن فارس :" لا دليل في ذلك وأن الأصل :لعله لأبي المغوار جواب "قريب" فحذف موصوف قريب وضمير الشأن "لعله" ولام لعل الثانية تحقيقا. وأدغم الأولى في لام الجر ثم كانت مكسورة ."[6]

وكان سيبويه يذهب وجمهور البصريين إلى أنّ "حيث" تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية. وأنه لا يجوز إضافتها إلى المفرد. بينما كان الكسائي يجيز ذلك[7] لقول بعض الشعراء[8].

وَنَطْعَنُهُم تَحْتَ الحِبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ * *بِبِيْضِ المَوَاضِي حَيْثُ لِيْ العَمَائِمُ

والبصريون يجعلون ذلك من النادر. الذي لا يصح أن يتخذ منه القياس[9]

---

(1) أوضح المالك 06/3، وحاشية الصبان 234/2.

(2) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 114/2، تحقيق علي النجدي ناصف، د.عبد الفتاح اسماعيل شلبي نشره المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1969.

(3) معاني القرآن 215/3.

(4) المغني 315/1.

(5) ينسب لكعب بن سعد الغنوي وبحره : طويل ، ذكره في المغني رقم :527 1/ 141، والتصريح 15/1 213، والهمع 33/2،108 .

(6) المغني 315/1،316، الخزانة:431/10 .

(7) المغني 152/1.

(8) قاله النحاشي الحارثي بحره : طويل ذكر في شرح المفصل 90/4،والتصريح :39/2،والمغني 217: 141/1،والهمع 212/1 .

(9) المغني 154/1.

وكان سيبويه[1] لا يجيز الفصل بين "لن" والفعل المضارع المنصوب بعدها. وتبعه في ذلك ابن هشام، وخالفه الكسائي، فجوز الفصل بين "لن" والفعل بالقسم ومعموله، فنقول "لَنْ واللهِ اقرأ الكتاب" و "كتاب اقرأ" ولم يوافقه الفراء إلا على الفصل بالقسم. غير أنه عاد فجوز الفصل بكلمة " أظن" مستسيغا أن يقال "لن أظنَّ أزورَك" النصب وكذلك بالشرط مثل " لن إنْ تزورَني أزورَك " وهما صيغتان نابيتان وليس هناك ما يؤيده من الشواهد[2].

ومن هذا الباب أنَّ البصريين وهشاما[3] ومن تبعه من الكوفيين كانوا لا يجيزون الفصل بين "كي" ومعمولها إلا بما ولا الزائدتين نحو : "جئتُ كي أتعلَّمَ" و﴿كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً﴾[4] قرأه نافع

وجوز الكسائي الفصل بينهما وبين الفعل بمعموله مطلقا، وأغرب من ذلك أنه جوز أن يتقدم عليها المعمول للفعل نحو "جئت الرياضة كي أتعلم"[5].

ومن ذلك أن جمهور البصريين كانوا يجيزون الفصل بين إذن ومعمولها، بلا النافية وبالقسم لورود ذلك في الإختيار وفي الشعر نحو :

"إِذَنْ واللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ"

وتوسع الكسائي فجوز الفصل بمعمول الفعل مطلقا، نحو : "إذنْ صاحبَك أكرم" ويبقي الكسائي لإذن عملها ويلغيه هشام[6] رافعا للمضارع، وكان سيبويه[7] والبصريون يشترطون لنصبها المضارع أن تكون في صدر العبارة، وسمع الكسائي بعض الرجاز يقول[8]:

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرًا
إِنِّيَ إِذَنْ أُهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا[9]

---

(1) الكتاب 05/3.

(2) الهمع : 04/2.

(3) المغني 206/1.

(4) سورة الحشر الآية 07.

(5) الهمع 88/1، 06/2.

(6) المغني 1/ 28 29 .

(7) الكتاب 12/3.

(8) قاله العجاج وينسب إلى رؤبة ولم يوجد في ديوانه وهو من الرجز. ذكر في معاني القرآن للفراء 274/1، 338/2، الإنصاف المسألة 22 177/1شرح المفصل 17/7، المغني رقم 21، 16/1.

(9) أطيرا : غريبا أنظر لسان العرب 92/1.

من ذلك أن البصريين منعوا تقديم المستثنى في أول الكلام موجبا كان أو منفيا. فلا يقال : "إلّا زيداً قام القومُ" ولا " إلّا زيداً ما أكل أحدٌ طعاما " ولا "ما إلا زيداً قام القومُ" وسمع الكسائي قول الشاعر[1] :

خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وإِنَّمَا * * أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

فلم يلتفت إلى ذلك على أنها ضرورة شعرية. اقتضت المخالفة المنطقية لترتيب الكلام. فسوغه لا في "خلا"، وحدها بل أيضا مع "إلّا" بحجة أنها في الأصل في الباب، وخلا فرع لها.

وبذلك وضع الكسائي قاعدة عامة، هي جواز تقديم المستثنى في أول الكلام سواء أكان موجبا أم منفيا[2] وقد وافقه الأخفش، لما أجاز تأخير المعمول للفعل، إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، أو حالا. وتقدم المستثنى عليه لقوله تعالى :﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِم. فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ بِالبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾[3]

فقد تأخر الجار والمجرور "بالبينات والزبر" وتقدم المستثنى " إلا رجالا " كما قال فقد تأخر الجار والمجرور "بالبينات والزبر" وتقدم المستثنى "إلا رجالا" كما يقال "فما زادني إلا غراما كلامها".

توسط المستثنى بين الفعل وفاعله، فوضع الكسائي قاعدة عامة، خالف فيها جمهور البصريين، وهي أنه يجوز تقديم المستثنى على المعمول للفعل مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا[4].

وذهب سيبويه[5] والبصريون وجمهور الكوفيين إلى أن "خلا" إذا تقدمتها "ما" المصدرية تعين النصب للمستثنى بعدها.

وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جنى أنه قد يجوز الجر على تقدير "ما" زائدة، فإن قالوا هذا عمل بالقياس ففاسد، لأنه ما لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده نحو "عما قليل" " فبما رحمة " ولأن قالوه بالسماع، فهو من الشذوذ، الذي لا يصح القياس عليه[6].

---

(1) ينسب إلى الأعشى وليس في ديوانه، بحره : طويل ، ذكر في الهمع 226/1، وفي اللسان مادة "(خلا) 1257/2

(2) الإنصاف المسألة 36، 273/1، الهمع 226/1.

(3) سورة النحل الآية 43، 44.

(4) الهمع 230/1.

(5) الكتاب 350/3.

(6) المغني 153/1موالهمع233/1.

وأغرب ما قال به الكسائي في الإستثناء أنه جوز في نحو : "ما قام إلا محمدٌ" نصب "محمد" على الإستثناء، مستدلا بقول بعض الشعراء[1]:

لَمْ يَبْقَ إلاَّ المَجْدَ والقَصَائِدَا

غَيْرَكَ يا بنَ الأَكْرَمِيْنَ وَالِدَا

بنصب "المجد وغيرك". ورد عليه جمهور النحاة بأن "غيرك" هي الفاعل، وفتحها ليست فتحة اعراب،وإنما هي فتحة بناء لإضافتها إلى مبني، وكأنه لم يلاحظ أن هذا الإستثناء مفرغ.

فجعل لفظة "محمد" في حالة الرفع، بدلا من الفاعل المحذوف[2].

وبهذه الشواهد الخارجة عن مقاييس اللغة الموصوفة بالندرة على ألسنة العرب جعل منها الكسائي مادة، يسوق أحكاما يخالف فيها ما عليه جمهور النحاة عموما والبصريون خصوصا.

---

[1] من الرجز لا نسبة له ورد في همع الهوامع 223/1.

[2] الهمع 223/1.

المسائل المختارة في السماع

المسألة الأولى : العطف على الضمير المخفوض :

ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، وإعادته مختارة لا واجبة، وبه قال يونس والأخفش[1] من البصريين.

وقد احتج الكوفيون على ذلك بالسماع من كلام الله تعالى ومن كلام العرب، فمن كلام الله تعالى قوله :﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[2] فعطف لفظ " المسجد " المجرور على الهاء المجرورة بالباء، دون أن يعطف على "سبيل" لاستلزامه العطف المقدر على تمام صلته، لأن المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة وبهذا قال الشلوبيون موافقين يونس والأخفش.

وقال الفراء :" والمسجد الحرام " مخفوض بقوله :" يسألونك عن القتال وعن المسجد "[3]

ومن أدلة الجواز لديهم أيضا قراءة حمزة :﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾[4] وهي أيضا قراءة ابن عباس والحسن وأبي زيد ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب، ومثل هذه القراءة ما روي البخاري في باب الإجارة إلى العصر من قوله (ص) :﴿ وإِنَّمَا مَثَلُكُمْ والْيَهُودُ وَالنَّصَارَى ﴾[5] بالجر، وقول بعض العرب :" ما فيها غيره وفرسه " وأجاز الفراء في "ما" من قوله تعالى :﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾[6] والرفع عطفا الضمير الذي يعود على " الله " والجر عطفا على فيهن[7].

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ ﴾[8]

فالمقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في " إليك "

---

(1) التصريح 151/2.

(2) سورة البقرة الآية 217.

(3) معاني القرآن 141/1.

(4) سورة النساء الآية 01.

(5) صحيح البخاري كتاب الإجارة رقم 2108.

(6) سورة النساء الآية127.

(7) معاني القرآن 290/1.

(8) سورة النساء الآية 162.

ومن كلام العرب قول الشاعر[1]:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا * * فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَامِ مِنْ عَجَبِ

فقد عطف لفظ " الأيام " على المضمر المتصل بالباء، والتقدير : "بك وبالأيام" وأنشد آخر[2]:

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سيُوفُنَا * * وَمَا بَيْنَهَا والكعبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فالكعب مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في " بينها " والتقدير: "وما بينها وبين الكعب".

أما البصريون فقد منعوا العطف على المجرور إلا بإعادة حرف الجر ، وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور. والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار، ولم ينفصل منه[3] ولهذا لا يكون إلا متصلا بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب فكأنك قد عطفت الإسم على الحرف الجار. وعطف الإسم على الحرف لا يجوز.[4]

ورد البصريين أن حق المعطوف والمعطوف عليه يصلح أن يحل أحدهما محل الآخر، ضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إ عادة الخافض، وصار ذلك من قبيل عطف الجملة على الجملة، إذا كان عاملا ومعمولا، ولم يجز لقبحه إلا في الشعر لضرورته دون سعة في الكلام، وقد احتج البصريون بالسماع لقوله تعالى :﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾[5] وقوله تعالى :﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[6]

أما قراءة حمزة ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ بجر الأرحام ، فقد رد أبو العباس محمد ابن يزيد هذه القراءة وقال : لا تحل القراءة بها، مع أن القراءة رواها إمام ثقة قرأ بها غير السبعة، كابن مسعود وابن عباس وابراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد. وإذا صحت الرواية لم يكن من سبيل إلى ردهم ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنى المخفوض أحدهما : أن تكون الواو واو القسم، وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ويكون قوله :﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[7] جواب القسم.

---

(1) لم ينسب البيت لقائل معين، بحره بسيط وذكره سيبويه في 392/1 وابن عقيل رقم 298، 240/2، والإنصاف 464/2، والخزانة 338/2 .

(2) البيت لمسكين الدارمي وبحره : طويل ، ذكر في الإنصاف 465/2، وشرح المفصل 79/3.

(3) الإنصاف المسألة 65، 466/2 .

(4) المرجع نفسه 466/2.

(5) سورة فصلت الآية 11.

(6) سورة المؤمنون الآية 22 .

(7) سورة النساء الآية 01 .

والوجه الثاني : أن يكون قبله باء ثانية كأنه قال " به وبالأرحام " ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت في نحو قولك" بمن تمر أمر" وعلى من " تنزل أنزل " ولم تقل " أمر به " ولا "أنزل عليه " لأنها مثلها في موضع نصب وقد كثر عن العرب حذف حرف الجر وقد أنشد[1].

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ * * كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ[2]

فجر "رسم" بـ "رب" المحذوفة ، الأصل : رب رسم دار

وكأن رؤبة إذا قيل له كيف أصبحت يقول "خير عافاك الله" أي " أني بخير". فيحذف الباء الجارة من قبيل حذف المضاف في قول الشاعر[3]

أكل امرئ تَحْسِبِينَ امرءًا * * وَنَارٍ تَوَقَّدَ بِاللَّيْلِ نَـــارًا

والمراد "وكل نار" إلا أنه حذف كلا الثانية تقدم ذكرها وبقي عملها فاستغنى عن تكرير كل ومثله البيت المتقدم ذكره "تعلق في مثل السواري".

والمراد ما بينهما وبين الكعب، إلا أنه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقي عمله، وحذف المضاف أسهل أمرا وأقرب متناولا، لأن حرف الجر يتنزل منزلة الجزء مما جره، ولا يجوز الفصل بينهما بظرف ولا غيره، ويحكم عليها بإعراب واحد وليس كذلك المضاف والمضاف إليه.

وقوله تعالى :﴿ قُلْ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾[4] فعطف "ما" على لفظ الجلالة،أي أن الله يفتيكم والقرآن كذلك، وأن "المقيمين" نصب على المدح، أما الأبيات فهي إن سلم حملها على ما قبلها وتأويلها فقد كان البصريون لا يترددون في وصفها بالشذوذ، وعدم إطرادها على القاعدة العامة[5].

وبهذه الطريقة طبق البصريون السماع واحتكموا إلى ما ينطبق منه ومذهبهم كما كانوا يردوا ما يخالفه.

---

(1) ينسب لجميل بن معمر العذري صاحب بثينة،وبحره : منسرح وهو في ديوان جميل ص 187 ، وذكر أيضا في أوضح المسالك رقم 316، 77/3، والإنصاف 378/1، التصريح 23/2، شرح المفصل 28/3، 79، وابن عقيل رقم 220، 38/2.

(2) رسم : بفتح الراء وسكون السين) ما بقي لاصقا بالأرض من آثار، لسان العرب 1646/3 والطلل : ما بقي شاخصا مرتفعا من آثارها، لسان العرب 2697/4 .

(3) البيت لأبي دواد الإيادي واسمه حارية بن الحجاج، بحره : المتقارب وهو في الكتاب 33/1، أوضح المالك رقم 351، 169/3حاشية الصبان 280/3،،وابن عقيل رقم 238، 77/2والمغني 538، 321/1.

(4) سورة النساء الآية 127.

(5) الإنصاف 468/2.

المسألة الثانية : العطف على اسم " إن " قبل تمام الخبر :

العطف على اسم "إنّ" قبل مجيء خبرها. فالجمهور قالوا : بالنصب[1] خلافا للكسائي الذي أجاز الرفع على كل حال[2] وتبعه تعلب[3] في حين اشترط الفراء[4] جواز الرفع فيما لم يظهر فيه عمل "إن".

وقد احتج الكسائي وأكثر الكوفيين بالسماع لقوله تعالى :﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ... ﴾[5] وقوله تعالى :﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ ﴾[6].

فقد عطف في الآية الأولى "الصابئون" على موضع اسم "إن" قبل تمام الخبر. والذي خبره قوله تعالى :﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾[7].

وقد جاء عن "بعض العرب فيما رواه الثقات" "إنك وزيد ذاهبان"[8] ومنه هذا العطف أيضا قول الشاعر[9] :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ * * فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

فقد عطف "قيار" بالرفع قبل مجيء الخبر "لغريب"

ويجعل الكوفيون من هذا الرفع قبل إستكمال الخبر على أنه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الإعتراض بين اسم "إنّ" وخبرها لا العطف. أو يكون معطوفا علي محل اسم "إن" لأن أصله مبتدأ مرفوع ومنه قول الشاعر[10] :

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ * * فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةُ وَالْأَبُ

فعطف "الأب" بالرفع على محل "الأم" لأنه في الأصل مبتدأ.

---

(1) شرح ابن عقيل 345/1.

(2) الإنصاف المسألة 23 ، 186/1.

(3) مجالس تعلب 262/1.

(4) الإنصاف 186/1 وأوضح المسالك 362/1.

(5) سورة المائدة الآية 69 ، هناك آيتان ينصب (الصابئين) في البقرة 62 والحج 17 ، ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله... ﴾ .

(6) سورة الأحزاب الآية 56.

(7) سورة المائدة الآية 69.

(8) الإنصاف 186/1.

(9) ينسب لضابئ البرجمي، بحره طويل، أنظر الكتاب 75/1 وأوضح المسالك 142، 358/1 والمغني 857، 527/2.

(10) لم ينسب لقائل معين، بحره : طويل ، ورد في التصريح 227/1 وشرح الكافية على الشافية 511/1.

ووافق الفراء استاذه الكسائي إن خفي إعراب الإسم نحو "إنَّك وزيدٌ ذاهبان" أو "إنَّ هذا وعمرٌو عالمان" سواء كان الإخفاء في الإسم إذا كان مبنيا أو مقصورا أو مضافا لياء المتكلم.

أما البصريون فقالوا : ينصب المعطوف على اسم "إن" وذلك مستغن عن التنبيه عليه على سائر المعمولات[1] ولا فرق قبل وقوع الخبر أو بعد وقوعه ومثله قوله تعالى :﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ... ﴾[2] ومثال وقوعه بعد الخبر قول الراجز[3] :

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا

بَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

فحمل الشاعر "الصيوفا " على اسم "إن" بالنصب بعد مجيء الخبر ويرد سيبويه قول العرب "إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان". وحمله على الغلط من العرب[4].

وقد يكون مراد سيبويه بلفظ "الغلط" مجرد توهم، وأنه ليس في الكلام "إن" كما يحتمل أن مراده بالغلط أي شذه الشذوذ، وذلك أن معناه في الإبتداء، فنرى أنه قال "هم" كما قال الشاعر[5] :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * * وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

مجرد "سابق" وكان محله "النصب" توهما من الشاعر كقول العرب "هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"[6].

أما ما رواه الكوفيون من آيات قرآنية، فقد حملها البصريون على التأويل فجعلوا قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ﴾ على تقدير "إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن با لله واليوم الآخر وعمل صالحا، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك".

فيكون "من آمن با لله واليوم الآخر" خبرا ، للصابئين والنصارى، وتضمر " للذين آمنوا والذين هادوا خبرا مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى"[7].

---

(1) شرح التسهيل 48/2.

(2) سورة الأحزاب الآية 35.

(3) هو لرؤبة بن العجاج، ونسب للعجاج، أنظر ملحقات ديوان رؤبة ص 179، ورد في الكتاب 145/2 والتصريح 226/2.

(4) شرح المفصل 69/8 والإنصاف 191/1.

(5) البيت لصرمة الأنصاري، وينسب لزهير بحره : طويل، أنظر الكتاب 306/1، وشرح التسهيل 52/2.

(6) الكتاب 436/1.

(7) الإنصاف المسألة 23، 189/1.

فجاءت احتجاجات الكوفيين بالسماع سواء من كلام الله تعالى أو من كلام العرب ضعيفة الدلالة، وتحمل أوجه مختلفة، مما يجعلها عرضة للتأويل والتقدير والحذف، بينما كانت ما استند إليها البصريون من شواهد صريحة، لا تحمل الشك، ومثل هذه الشواهد هي التي تبنى عليها الأحكام، متى يصان النحو من تناقض الآراء، وتبنى أحكامه قوية ولا تقبل الإضطراب والفوضى.

المسألة الثالثة : الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقا، بينما منع البصريون ذلك وأجازوه فقط بالظرف والجار والمجرور.

وقد احتج الكوفيون لورود استعماله كثيرا في كلام العرب في الشعر وفي غيره، منها مسائل تقع في السعة وأخرى تختص بالشعر فقط.

ففي السعة لما يقع الفاصل مفعولا به كقوله تعالى :﴿ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[1]، فقط فصل بنائب الفاعل "قتل" بين المضاف " أولادهم" والمضاف إليه "شركاؤهم".

وقول الشاعر[2] :

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً * * فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ الْبُغَايَا الأَجَادِلِ

والأصل "سوق الأجادل البغات والسلم" ولكنه فصل بمفعول المصدر بين المضاف والمضاف إليه.

وقول الشاعر[3]:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ

زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَه

ومنها قول الشاعر[4]:

مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يُؤَمِّلُكَ بِالغِنَى * * وسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلِهِ المُحْتَاجِ

---

(1) سورة الأنعام الآية 137.

(2) لم يعرف له قائل معين، بحره : طويل ، ذكر في أوضح المسالك رقم 353، 180/3.

(3) البيت لم يعرف له قائل وهو من الرجز ، الإنصاف 427/2، وحاشية الصبان 283/2، والخزانة 251/2.

(4) البيت لم ينسب لقائل معين بحره : طويل، ذكر في أوضح المسالك رقم 354، 182/3.

فـ "سواك" مبتدأ و"مانع" خبر. وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو "احتاج" وفضله المفعول الثاني.

وحكى الكسائي[1] قول العرب "هذا غلامُ والله زيدٍ" بجر "زيد" وإضافة الغلام إليه وفصل بينهما بالقسم.

والفصل بنعت المضاف كقول معاوية بن أبي سفيان[2]

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ * * مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

ففصل بين المتضايفين وهما "أبي" و"طالب" بنعت المضاف وهوشيخ الأباطح.

وذهب البصريون إلى منع الفصل بين المتضايفين " لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد "[3] فقبيح أن يفصل بينهما. وما ورد في الشعر ضرورة من ذلك قول عمرو بن قميئة[4] :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ * * لِلَّهِ دَرُّ اليَـــوْمَ مَنْ لاَمَهَا[5]

والتقدير " لله در من لامها اليوم"

. أما الفصل بغير الظرف أو الجار والمجرور، فدفعه البصريون لأن ما أنشده الكوفيون. "فهو مع قلته لا يعرف قائله"[6]، مما يضعف الإحتجاج به أما قراءة ابن عامر "وكذلك زين للكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " وقد جاء الفاصل "أولادهم" مفعولا ولا ظرفا ولا جارا أو مجرورا، وليس فيه ضرورة، لأنه متعلق بأسلوب القرآن، الذي هو أرقى الأساليب وأعلاها. وهنا لا يجد البصريون مخرجا إلى توهين القراءة لأن " مصاحف أهل الشام "شركائهم" مكتوبا بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق "شركاؤهم" بالواو "[7] فدل على وهي القراءة وعدم صحة الإستدلال بها.

---

(1) الإنصاف60 435/2 التصريح 58/2.

(2) ينسب لمعاوية بن أبي سفيان . بحره : طويل ، ذكر في أوضح المسالك رقم 361، 193/3.

(3) الإنصاف60 431/2.

(4) قاله : عمر بن قميئة، بحره سريع. الكتاب 178/1، 194والإنصاف60 : 432/2.

(5) ساتيد ما : جبل عند ميافارقين، قيل لا يمر عليه يوم إلا ويسفك فيه دم، وتتعجب من شأن لائمها وينكر عليه فعله، لأنها عنده قد بكت بحق فلا محل للومها .

(6) الإنصاف 435/2.

(7) المرجع نفسه 436/2.

المسألة الرابعة : إضافة الإسم إلى اسم يوافقه في المعنى :

أجاز الكوفيون إضافة الشيء إلى ما بمعناه، إذا اختلف اللفظان أما البصريون فقد منعوا ذلك.

وقد استدل الكوفيون على جواز ما ذهبوا إليه بالسماع، لوروده في كلام الله تعالى وكلام العرب.

فمن كلام الله قال قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾[1]

و "اليقين" في المعنى نعت "للحق"، لأن الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت، وهما بمعنى واحد[2].

وقوله تعالى :﴿ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾[3] والحب في المعنى هو الحصيد، وقد جاء مضافا إليه.

ومن كلام العرب قول الراعي[4]:

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو * * مَدَبَّ السَّيْلِ وَاجْتَنَبَ الشِّعَارَا[5]

والجانب في المعنى هو الغربي كقولهم :" صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء "[6]

والأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء،وقدجاءت مضافة إليها، مع اختلاف اللفظين[7].

وبذلك يكون الأول قد عمل في الثاني الجر، أما الثاني فقد أثر في الأولى التعريف والتخصيص، فجاء كلا المتضايفين مؤثرا في الآخر.

أما البصريون فقد منعوا إضافة اسم إلى اسم يتحد معه في المعنى، كالمرادف مع مرادفه والموصوف مع صفته لأن المضاف يختص أو يتعرف بالمضاف إليه، والشيء لا يتعرف بنفسه، فلا يقال : "قمح بر".

---

(1) سورة الواقعة الآية 95.

(2) الإنصاف المسألة 6 436/2.

(3) سورة ق الآية 09.

(4) أنشده ابن منظور في (د ب ب ـ ش ع ر) ، وذكره في الإنصاف 61، 437/2.

(5) البيت في وصف حمار وحش، ومدب السيل (فتح الميم وفتح الدال أو كسرها) موضع جرية، لسان العرب 4157/6، والشعارا : بفتح الشين، بنزنه السحاب، لسان العرب 2275/4 .

(6) الإنصاف61، 437/2.

(7) المرجع نفسه 437/2.

أما ما ذكره الكوفيون من شواهد من كلام الله تعالى أو من كلام العرب لا حجة لهم فيه "لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه"[1].

ففي قوله تعالى :﴿ إن هذا لهو حق اليقين ﴾ فالتقدير فيه "حق الأمر اليقين" فقد حذف المضاف إليه "الأمر" وحل محله صفته "اليقين" فأوهم الكوفيون بأنه قد يضاف الشيء إلى نفسه أما قوله تعالى :﴿ وحب الحصيد ﴾ فالتقدير أي : حب الزرع الحصيد، ووصف الزرع بالحصيد. لأن الحب اسم لما ينبت في الزرع، والحصد إنما يكون للزرع الذي ينبت فيه الحب لا للحب.أما قول العرب "جانب الغربي" فالتقدير : بجانب المكان الغربي، وهكذا صرف البصريون كل الشواهد مقدرين ومؤولين لتستقيم تلك الشواهد وقواعدهم، وحملوا ما ذكره الكوفيون على حذف المضاف إليه الذي هو الموصوف وأقاموا صفته مقامه[2].

المسألة الخامسة : العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام:

ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ولقولهم : "قمت وزيد".

فزيد معطوف على الضمير المتصل المرفوع في "قمت" وقال الشاعر[3] :

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى * * كَنِعَاجِ الْمَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

حيث عطف "زهر" على المضمر المستكن في الفعل " أقبلت" دون التأكيد للضمير.

وقال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ : وكنت وجار لي من الأنصار [4].

وقولهرضي اللهِ عنه : كنت اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :﴿ كُنْتُ وأبو بكرٍ وعمرُ، وفعلتُ وأبو بكر وعمرُ، وانطلقتُ وأبو بكر وعمرُ .. ﴾[5]

أما البصريون فمنعوا العطف على الضمير المرفوع المتصل ما لم يفصل بتوكيد أو غيره وأن ما ورد عن العرب من العطف على الضمير المرفوع من غير فاصل فقد وصفوه بالقبح[6]، لأن "هذا

---

(1) الإنصاف 438/2

(2) المرجع نفسه 438/2

(3) قاله عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وبحره : خفيف ، ذكره الكتاب 379/2، الإنصاف 475/2 وشرح التسهيل 374/3، شرح المفصل 76/3

(4) لم أعثر عنه في كتب السير.

(5) لم أعثر عنه في كتب الحديث المعتمدة.

(6) الإنصاف66، 475/2.

الضمير فاعل وهو متصل بالفعل فصار كحرف من حروف الفعل،لأن الفاعل لازم للفعل ولا بد له منه، ولذلك يتغير له الفعل فنقول : ضربت وضربنا. فتسكن الباء وقد كانت مفتوحة. وكونه متصلا غير مستقل بنفسه يؤكد ما ذكرنا من شدة اتصاله بالفعل. وربما كان مستترا مستكنا في الفعل نحو : قم وأضرب ... وإذ كان بمنزلة جزء منه وحرف من حروفه قبح العطف عليه. لأنه يصير كالعطف على لفظ الفعل. وعطف الإسم على الفعل ممتنع"[1].

والعطف اشتراك في عمل الفعل لا في التأكيد.

وقد ردوا ما جاء سماعا في الشعر لضرورته كقول الشاعر :

"قلت إذا أقبلت وزهر تهادى"

حيث عطف "زهر" على المضمر المستكن في الفعل ضرورة. والوجه يقول : " إذ أقبلت هي وزهر" فيؤكد الضمير المستكن ليقوى ثم يعطف عليه.

وأَيَّدَ ابن الأنباري في رده على أدلة الكوفيين مؤولا قولهم بأن الضمير المرفوع يشبه الضمير المنصوب فيقول :" فلا وجه له بحال. لأن الضمير المنصوب المتصل إن كان في اللفظ صورة الإتصال فهو في النية في تقدير الإنفصال. بخلاف الضمير المرفوع المتصل. لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الإتصال. فبان الفرق بينهما ."[2]

وهذا منهج البصريين في تأويلهم أي شاهد. لا يتماشى مع أصول مذهبهم خدمة للقواعد المطردة. وصيانة لأسس علم شامل. فيستخدموا التأويل دون غلو وإفراط إلا فيما اقتضته الضرورة.

---

[1] شرح المفصل 77/3.

[2] الإنصاف مسألة 66 477/2 478.

الفصل الثالث:

أثر العلة
في العامل النحوي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث
أثر العلة في العامل النحوي

المبحث الأول

1 ـ تعريف العلة :

لغة[1] العَلَّةُ "بفتح العين" أي الضرة، فنقول، بنو العَلَّات أي : بنو أمهات شتى من رجل واحدٍ لأنه تزوجها على أولى، قد كانت قبلها ناهل، ثم عَلَّ من هذه.

والعِلَّةَ "بكسر العين" أي المرض، فنقول، علَّ يَعِلُّ واعتلَّ أي مرض فهو عليل، وأعلَّه الله تعالى، فهو مَعلٌّ وعَلِيلٌ.

فالعِلَّةُ في اللغة هي إسم لا يتغير به حال الشيء بحصوله فيه، فيقال للمرض عله، لأن الجسم يتغير حاله بحصوله فيه، ويقال اعتل فلان، إذا تغير حال الشخص من القوة إلى الضعف[2].

والعِلَّةُ هي الحدث الذي يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول.

والعلة في النحو تنقل الحكم من الأصل إلى الفرع، أو من المقيس عليه إلى المقيس لعلة جامعة بينهما.

والعِلَّةُ في النحو يقول ابن الأنباري : "إنَّ العلة دليل حكم يجعل جاعل"[3].

فإذا قلت :" ذهب زيدٌ"، فرفعت "زيدٌ" لأنه فاعل، فعله رفعه هي الفعل، أي : الفعل هو الذي أثر فيه فجعله فاعلا.

فالعِلَّةُ إذن هي التي تنقل الحكم من المقيس عليه إلى المقيس، فصارت دليلا على الحكم.

---

(1) لسان العرب مادة علل 4 /3078، والقاموس المحيط 4 /20.

(2) كتاب التعريفات : ص 176.

(3) لمع الأدلة ص 113 وبهامشه الإغراب في جدل الإعراب.

2 ـ مفهوم العلة النحوية :

العلل لا تتقيد بموضوع واحد في الدراسات اللغوية إذ توجد علل صرفية وأخرى علل نحوية.

فالعلل الصرفية : تعود في الأغلب لأسباب لسانية، يحكمها التطور اللساني والصوتي للألفاظ، يجنح إليها احتنابا للثقل وطلبا للخفة.

وخاصة في باب القلب والإعلال فلفظة " أَنْيُقٌ " جمع ناقه وكان القياس فيها أن تجمع على "أَنْوُقٌ" فيكون قد قدموا الواو على النون وأبدلوها " ياءً" وبذلك حدث قلب وإعلال.

ويقع كذلك في الإبدال، ومن أمثلته قلب تاء " الإفْتِعَال" طاء إذا كانت تاء أفتعل "صادا أو ضادا أو ظاء" مثل "اصطبر" التي أصلها "اصتبر" أو "اطَّلَعَ" التي أصلها "اطْتَلَعَ".

أو قلب تاء "الإفتعال" أيضا دالا إذا وقعت بعد زاي مثل "ازْدَهَرَ" أو "ازداد" أو بعد ذال مثل " أَذْدَكَرَ".

أما العلة النحوية فهي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم[1]؛ أو هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة[2].

فيجعلون وجودها دليلا على وجود الحكم "وهي ما يسمى الطرد"، كما يجعلون عدمها دليلا على عدمه "وهو ما يسمى العكس" لأن من شأن الحكم أن يدور مع علته "وجودا وعدما".

ومن هذا القبيل القول بأن علة إعمال اسم الفاعل شبهه بالفعل، من حيث مطلق الحركات والسكنات. والتعليل لعدم إعمال " إن" المخففة من الثقيلة بزوال شبهها بالفعل، فالعلل هي القواعد المطردة المستظهرة من الكلام سواء أكانت صرفية أم نحوية.

3 ـ العلة الفقهية والعلة النحوية :

إن نقص أثر العلة الفقهية في العلة النحوية أو العكس أمر ليس من البساطة، خاصة وأن العلوم متداخلة فيما بينهما، وهي أشد التصاقا إذا تعلق الأمر بالمجتمع الواحد كما هو الشأن في

---

(1) النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها د.مازن المبارك، ص 90، ط 3، دار الفكر، مصر 1981.

(2) الأصول، د تمام حسان ص 204 نقلا عن ابن الطيب الشرقي ص 214.

المجتمع العربي الإسلامي، إذ كان العالم الواحد متقنا لأكثر من علم، إذ يقول ثعلب :" لما تصدى أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء للإتصال بالمأمون، كان يتردد إلى الباب، فلما كان ذات يوم بالباب جاء نمامة الأشرس المتكلم المشهور، قال فرأيت صورة أديب وأبهة أدب، فجلست إليه وناقشته عن اللغة فوجدته بحرا، وعن النحو فشاهدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته فقيها عارفا باختلاف القوم، وفي النحو ماهرا، وبالطب خبيرا وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقا، فقلت له من تكون ؟ وما أظنك إلا الفراء ! فقال : أنا هو "[1]

كما كان أبو سعيد السيرافي وهو النحوي شارح الكتاب، فقد كان كذلك معتزليا، من أكابر أصحاب الجبائي المتكلمين[2]؛ ثم إنه ظل يفتي الناس خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة فما عثر له على خطأ[3].

كما كان ابن جني يلحق من علل النحو بالمتكلمين، ومنها ما يلحقها بالفقهاء.

فالعلل عنده منها الواجب ومنها ما يحمل على استنكاره[4].

" فالواجب : ما لا بد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا لا حق بعلل المتكلمين.

والآخر : ما يمكن تحمله لكن على استكراه، وهذا لاحق بعلل الفقهاء ، فالأول مالا بد منه كقلب الألف واوا للضمة قبلها،وياء للكسرة قبلها،ومنع الإبتداء بالساكن، والجمع بين الألفين المدتين، إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا، فلو التقت ألفان مدتان، لوقعت الثانية بعد ساكن، والثاني:ما يمكن النطق به على مشقة كقلب الواو ياءا بعد الكسرة، إذ يمكن أن نقول في "عصافير" "عصافور" ولكن يكره "[5].

و قد قال السيوطي : " النحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب ، وبعضه مستنبط بالفكر، والروية، وهو التعليلات، وبعضه يؤخذ من صناعات أخرى "[6].

ويعلل ابن جني جعل علل النحو أقرب إلى علل الكلام منها إلى علل الفقه بقوله : "و لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل

---

(1) نزهة الألبا ص 69.

(2) طبقات النحويين واللغويين ص 129.

(3) معجم الأدباء 8 /150.

(4) الخصائص 1 /87ـ 88 ،والإقتراح ص 50.

(5) الإقتراح ص 50.

(6) المرجع نفسه ص 38.

الفقهية، وإذا حكمنا بديهة العقل، وترافعنا الى الطبيعة والحس، فقد وفينا الصنعة حقها، وربأنا بها أرفع مشارفها"[1].

فعلل النحو حسية تكشف عن نتيجة الاستقراء بمعنى أنّ العربي بتكلم والإستقراء يتم أولا ثم يأتي النحوي بعد ذلك ليشرح العلل. بينما العلل الفقهية تعبدية تكشف عن المصالح المرسلة. وتسبق المعلول في الوجود، بحيث تنشأ العلة الداعية الى الحكم فينشأ الحكم بعد ذلك.

والفرق بينهما كما هو واضح، إنما يكمن في الاتكال على الحس وعدمه، ولعل هذا ما يقصده ابن جني لما قال: " اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حذاقهم المتقنين، لا أسفافهم[2] المستضعفين أقرب الى علل المتكلمين منها الى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام، وأمارات ، لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا، ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج والصلاة والطلاق وغير ذلك، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد ..... إلى غير ذلك، وما يطول ذكره، ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله، وليس كذلك علل النحويين "[3].

فعلل النحاة معروفة يستنبطها النحاة من استقراتهم لكلام العرب، كما أن علل النحاة تكون للتدليل على أحكامهم النحوية، ويتبين هذا من موقف سيبويه بقوله :"و ليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[4].

و هو موقف استاذه الخليل لما سئل ذات مرة، عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : "عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي إنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والاقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها

---

(1) الخصائص 1 /51.

(2) الفافهم : من فعل لف لفهم بالفتح والكسر أي عد فيهم، من الصنف من الناس مادة لف لسان العرب 5 /4054.

(3) الخصائص 1 /48 والإقتراح ص 46.

(4) الإقتراح ص 47.

قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا . سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلا أن ذلك مما هذا الذي دخل الدار. فجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا إنَّ ذلك ـ مما ذكره الرجل ـ محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق بالمعلول فليأت بها[1].

فطريقة تعليل الخليل وسيبويه بعيدة عن كل ما شأنه يبعد اللغة عن صفائها وروحها. وهي بعيدة عن كل ما لحق الفقه وغيره، ويفرق ابن جني بين علل النحو وعلل الفقه . في أن علل النحو أسبق من علل الفقه ، كما أن علل النحو تقبلها النفس على البديهة وهذا ما تفتقده علل الفقه . ويقول :" ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الاعراب، إلاَّ والنفس تقبله والحس منطوٍ على الاعتراف به، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفزع الى التحاكم فيه إلى بديهة الطبع فجميع علل النحو، إذن مواطئة للطباع، وعلل الفقه ، لا تنقاد جميعها هذا الانقياد فهذا فرق[2].

ثم إن العلة عند النحويين هي غيرها عند الفقهاء، ففي مصطلح الفقه ان العلة :" بأنها الوصف الظاهر المنضبط، الذي يترتب على شرع الحكم عنده تحقيق مصلحة، من جلب نفع للعباد أو دفع ضرر عنهم "[3].

و العلة بهذا المعنى[4] هو الذي من أجله شرع الحكم يجمع بين الأصل والفرع ، سواء كانت العلل الموجبة للحكم ، كالسرقة هي موجبة للقصاص ، أو كانت على الحكم في الفرع، كما هو في قياس الإمام علي كرم الله وجهه شارب الخمر وقياسه على من قذف المحصنات، " لأنه من شرب هذي ومن هذي قذف".

و من قواعد النحاة أن الأصل لا يعل، فليس لنا أن نسأل : " لم" رفع الفاعل؟ ولماذا نقدم عليه الفعل؟ وليس لنا ان نسأل : لما جاء "ضَرَبَ" على صيغة "فَعَل". وهذا ما أشار إليه ابو حيان، ان اثناء استنكاره ظاهرة التعليل في النحو، اذ قال : " هذه التعاليل لا يحتاج اليها لانها تعليل وضعيات والوضعيات لا تعلل "[5].

---

(1) الإيضاح في علل النحو ص 65 ـ 66 .

(2) الخصائص 1 /51.

(3) أصول الفقه الإسلامي د. محمد مصطفى شلبي 1 /231 الطبعة الثالثة دار النهضة العربية بيروت 1982.

(4) اختلاف الأصوليين في تعريفها لا يخرجها عن ذلك.

(5) الهمع 2 /130 .

المبحث الثاني

نشأة العلة عند النحاة وتطورها :

الكلام عن العلة ونشأتها وتطورها ، يدعونا الى تتبع آراء النحاة الأوائل، وما بنوا عليه آراءهم، ونبدأ بإبن أبي إسحاق الحضرمي، الذي يعد إمام المدرسة البصرية (ت 117 هـ) وعنه يقول ابن سلام :" كان أول من بعج "فتق" النحو ومد القياس وشرح العلل"[1]، وقال عنه ابن الانباري : " إنه أول من علل النحو "[2].

و قد كان ابن ابي اسحاق يتشدد في الشواهد وأقوال الشعراء فيما هو خارج عن القواعد المعللة، بحيث لا يجيز الخروج عليها، كما حدث بينه وبين الفرزدق لما شذ هذا الاخير عن القواعد الثابتة المعللة.

و تلا ابن ابي اسحق نحاة آخرون إلّا أن العلة النحوية لم تبلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله إلا على يد الخليل بن احمد[3].

وقد كان عقله الخصب هو الذي مكنه من التعليل في كل رأي نحوي أبداه ، فقد كان يذهب إلى ان الإعراب أصل في الاسماء، وأن البناء أصل في الأفعال والحروف، وأن الطرفين لا يخرجان عن هذا الاصل إلا لعلة.

أمّا الأسماء فإنها تبنى حين تعترضها علة شبهها بالحرف، ويُعْرَب الفعل حين يشبه الاسم على نحو ما أعرب المضارع لمضارعته الاسم من حيث الحركات والسكون.

مثل "أخرجَ" و "مُخرِج" و " أكْتُبُ" و "كَاتِبٌ" وقد ظلت الحروف مبنية لأن شيئا منها لا يشبه الاسم[4].

و كان الخليل لا يجيز عطف الاسماء على الضمير المرفوع مستترا كان أو ظاهرا متصلا، فلا يقال : " أفعل وعبد الله " ولا " فعلتُ وعبد الله " ، بل لا بد في ذلك من توكيد الضمير أو الإتيان بفاصل مثل "كنتم أنتم وأصحابكم" و"يكتبونه ومن معهم" و"ما كتبنا ولا زملاؤنا" يقول

---

(1) طبقات فحول الشعراء 1 /05 وإنباه الرواة 2 /105.

(2) نزهة الألباء ص 23.

(3) المرجع نفسه ص 55.

(4) الإيضاح في علل النحو ص 77.

سيبويه: زعم الخليل ان هذا إنما قبح أن هذا الاضمار يُبْنى عليه الفعل، فاستقبحوا ان يشرك المضمر مضمرا يغير الفعل عن حاله اذا بعد منه، وانما حسنت شركته المنصوب في مثل "كنتُه ومحمدا" لأنه لا يغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل ان يضمر أي أن الضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع "[1].

فأشبه المظهر وصار منفصلا عندهم بمنزلة المظهر، اذا كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل ان يضمر فيه.

واما "فعلت" فأنهم غيروه عن حاله في الاظهار، أسكنت فيه اللام فكر هوا أن يشرك المظهر مضمرا يُبنى له الفعل غير بنائه في الاظهار حتى صار " أي ضمير الرفع " كأنّه شيء في كلمة لا يفارقها كألف "أعطيت" فإن نعته "يريد أكدته" حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك "ذهبت أنت وزيد" وقال الله عز وجل ﴿ اذهبْ انتَ وربّكَ ﴾[2] و﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[3]. وذلك انك لما وصفته "يريد أكدته" حسن الكلام حيث طوله وأكده....

فأنت واخواتها تقوي المضمر وتصير عوضا من السكون والتغيير . ومن ترك العلامة في مثل "ضَرَبَ" وقال الله عز وجل ﴿ لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ولَا حَرَّمْنَا ﴾[4].

حَسُنَ لمكان "لا"[5] يريد لوجود فاصل "، و يمضي سيبويه فيقول :" إنه لا يجوز العطف على المجرور إلا بإعادة الخافض، فلا يجوز مررت به ومحمد، بل لا بد من أن يقال:"مررت به وبمحمد..." وعلل بأن الضمير يشبه التنوين، لذلك لا يجوز العطف عليه حتى لو أكد، فلا يجوز "مررت به هو ومحمدٍ" وكأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المضمر بفعله "[6].

و يقول سيبويه :"سألت الخليل رحمه الله عن قولهم :"أضرب أيُّهم أفضلُ؟" فقال : القياس النصب، كما تقول : اضرب الذي أفضل ، لأن "أيا" في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة "الذي" كما أن "من" في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي "[7].

---

(1) الكتاب 378/2.

(2) سورة المائدة الآية 24.

(3) سورة البقرة الآية 35، وسورة الأعراف الآية 19.

(4) سورة الأنعام الآية 148.

(5) الكتاب 2 /378، 379.

(6) المصدر نفسه 2 /381.

(7) المصدر نفسه 2 /398.

و قال الخليل :" "إنما" لا تعمل فيما بعدها كما ان "أرى" إذا كانت لغوا لم تعمل، فجعلوا هذا نظرها من الفعل، كما كان نظير "إن" من الفعل ما يعمل "[1].

وتعليلات الاحكام النحوية التي أوردها سيبويه عن أستاده الخليل ـ رحمه الله ـ كثيرة في الكتاب وكانت ميزتها عن علله لم تكن بعيدة عن روح اللغة ووردعلى السنة العرب وما استبطت علي اساسه القواعد ، بل يعلل أيضا "لما يخرج عن تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة"[2].

و يقول سيبويه :" ليس في الاسماء جزم ، لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة.....و ليس في الافعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الاسماء جزم، لان المجرور داخل في المضاف اليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الافعال، وإنما ضارعت أسماء الفاعلين، أنك تقول " إن عبد الله ليفعلُ، فيوافق قولك : الفاعل. "[3]

و يعلل رفع المثنى بالألف ونصبه وجره بالياء، فيقول :" يكون في الرفع ألفا، و لم يكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها، و لم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك، و لم يجعلوا النصب ألفا ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعا لما الجر منه أولى ، لان الجر للإسم لا يجاوزه ، والرفع قد ينتقل الى الفعل ، فكان هذا أغلب وأقوى "[4].

أي أن علامة الرفع في المثنى هي الالف، والرفع من جنس الواو ، لكن جعل الالف في المثنى لئلا يلتبس المثنى المرفوع بالجمع المذكر السالم المرفوع.

وعلامة جر المثنى ياء مفتوح ما قبلها و لم يكن ما قبلها مكسورا. لئلا يلتبس المجرور بالجمع المذكر السالم في حال جره.

وعلاقة الجر هي نفسها علامة النصب، ومع أن الفتحة من جنس الألف لم يكن نصبه بالالف، لأن نصبه بالياء يجعله نظير جمع المذكر السالم. الذي ينصب أيضا بالياء.

و تعليلات سيبويه شبيهة بعلل الخليل من حيث عنايتها بالمعنى ، وروح اللغة، البعيدة عن

---

(1) الكتب 2 /283.

(2) المدارس النحوية ص 82 .

(3) الكتب 1 /14.

(4) المصدر نفسه 1 /17.

الجدل والتكلف، ويعتمد على اللغة وقياس الشبيه بالشبيه وحمل النظير على نظيره. واعتمادها ذوق العرب في طلبه للخفة. وفراره من القبح والثقل واستنباط العلل عند سيبويه يعتمد على " ما وفر في نفسه من سلامة ذوق العرب، ورهافة حسهم، وحبهم للتخفيف من الثقل."[1]

هذا الاسلوب هو الذي ساد حتى آخر القرن الثاني، دون فرق في ذلك بين البصريين والكوفيين من النحاة على تفاوت بينهم في الأساليب.

و لا شك أن عالما كالفراء الكوفي ، الذي عرف بميله الى الاعتزال، فقد كان لا يتردد في معانيه في الرد على مخالفي الاعتزال من الجبرية، لكن جاءت علله في بعض الاحيان سهلة وواضحة. ففي تعليله الضم في "أيُّهُم" في قولنا "سَلْ أيُّهُم قَامَ؟".

فلفظة " أيُّهُم" يعمل فيها ما بعدها ، ولا يعمل فيها ما قبلها لأنك " إذا سلطت عليها الفعل الذي قبلها أخرجتها عن معنى الاستفهام إلى معنى "من" و"الذي" كقولك لأضربن يقول ذلك"[2].

فهو يراعي المعنى في تعليله . فقد جوز في الاية الكريمة ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾[3].

أن يكون كل من الحرفين :" اللام ومن وضع في مكان صاحبه، على طريقة القلب المكاني، وقال إن ذلك طريقة معروفة عن العرب في تعبيرهم ، واستشهد بقول بعض الشعراء"[4].

إِنَّ سِرَاجًا لَكَرِيمٌ مَفْخَرُهُ * * تَحْلَى بِهِ العينُ إذا ما تَجْهَرُهُ

قائلا : " العين لا تحلى إنما يحلى بها "سراج" لأنك تقول : حَلِيتُ بعيني ، ولا تقول حَلِيَتْ عيني بك إلا في الشعر."[5]

أي أن الأصل في تأليف الاية : " فهدى الله الذين آمنوا مما اختلفوا فيه للحق، فجعل كل الحرفين من واللام في مكان صاحبه، على طريقة القلب المكاني"[6].

---

(1) النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها ص 64.

(2) معاني القرآن 1 /46، وما بعدها.

(3) سورة البقرة الآية 213.

(4) البيت من المقلوب، ذكر في معاني القرآن لفراء 1 /131.

(5) معاني القرآن 1 /131.

(6) هامش معاني القرآن 1 /131 – 132.

ورغم بدء أثر الفلسفة والجدل يتسرب الى العلة النحوية إلا أن تعليل النحاة حتى قبل القرن الثالث كانت آراؤهم تستمد من روح اللغة وتعتمد على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، وكان أسلوبهم أقرب الى الجزم والتقرير منه الى الجدل والتأويل[1].

و مع ظهور القرن الثالث برز التعليل الفلسفي، إذ جعل لكل رأي من علة تبرره، من ذلك تعليل المبرد لمجيء الاعراب في آخر الكلم دون أوائلها وأواسطها يقول : "لم يجعل الاعراب أولا، لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة الابتداء، لأنه لا يبتدأ الا بمتحرك ، ولا يوقف الا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب، لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولا لم يكن أن يجعل وسطا، لأن أوساط الأسماء مختلفة، لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية، فأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته"[2].

كما اتسعت ظاهرة التعليل في النحو عند سرد أي حكم نحوي، فأفردت لها موضوعات مخصصة منها كتاب "العلل في النحو "[3] لقطرب (المتوفي 206 هـ)،و كتاب بكر ابن محمد المازني المتوفي سنة 230 هـ : "كتاب علل النحو"[4]، وكتاب الزجاجي (ت 337 هـ)" الإيضاح في علل النحو" الذي يعتبر كتابه أول من أفرد موضوعه في علل النحو مستوعبا فيه جميعها ، وبذلك أصبحت العلة ذات قيمة تستقطب أنظار النحاة وتأملاتهم .

وجعلوا منها إحدى قواعد استنباط أحكامهم ، وإن كانت في فترة تلت القرن الثالث صبغت بصبغة فلسفية كلامية متأخرة بعلوم عصرها شأن سائر العلوم الاخرى.

---

(1) النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها ص 76 .

(2) الإيضاح في علل النحو ص 76 .

(3) بغية الوعاة ص 104، ومعجم الأدباء 19 /153.

(4) بغية الوعاة ص 203 ، ومعجم الأدباء 7 /122 .

المبحث الثالث

أنواع العلل النحوية :

و قد قسم النحاة علل النحو إلى أربعة وعشرين نوعا[1]، وهي :

1 ـ **علة سماع** : كقولهم "إمرأة ثديـاء"[2] ـ ولا يقـال "رجـل أثـدى" ليس ذلـك علـة سـوى السماع.

2 ـ **علة تشبيه** : وهي مثل "إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعـض الأسمـاء لمشـابهتها الحروف"[3].

ـ ويقول ابن السراج :"إنما احتمل "ضارب وقـائم" ومـا أشبهها مـن اسمـاء الفـاعلين، ضمـير الفاعل ورفع الاسماء التي تبنى عليه لمضارعته الفعل فأضمروا فيه كما أضمروا في الفعل "[4].

3 ـ **علة استغناء** : فإذا قلت : "لعمرو منطلق". أغنت اللام بتأكيدها عن إعـادتك الكـلام"[5]، وإذا قلت نعم الرجل رجلا وزيد ، فقولك :"رجلا" توكيد لأنه مستغن عنه بذكر الرجل أولا "[6]

4 ـ **علة استثقال** : جعلوا الكسرة والضمة ثقيلتين على اليـاء والـواو، و قدروهمـا عليهمـا في الإعراب ، وأدخلوا التصريف على الكلمـات بسـبب ذلـك، و بحسبه و حذفـوا الـواو للثقـل مـن مضارع المثال وامره ومصدره.

5 ـ **علة فرق** : وكذلك المفعول لا يعمل فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد علـى شـيء قبلـه : نحو : "ضارب وقاتل"، لا تقول : "ضارب بكرًا عمرو"، فتنصب بكرا بضارب وترفـع عمـرا بـه، لا يجوز ان تعمله عمل الفعل حتى يكون محمولا على غيره، فتقول هذا ضارب بكـرا، جعلـوا بـين الاسم والفعل فرقا "[7].

---

(1) الإقتراح ص 48 .

(2) المرجع نفسه ص 48 .

(3) المرجع نفسه ص 48 .

(4) الأصول في النحو 1 /136.

(5) المرجع نفسه 1 /61،62.

(6) المرجع نفسه 1 /114، 115.

(7) المرجع نفسه 1 /73.

وكذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى[1].

6 ـ **علة تعويض** : وذلك مثل "تعويضهم الميم في اللهم من حروف النداء "[2]أو كقولهم إن بعض التنوين يأتي للعوض، وإن التاء في "إقامة" عوض الواو التي حذفت في تصريف الكلمة.

7 ـ **علة نظير** : وذلك مثل "كسرهم أحد الساكنين، إذا التقيا في الجزم حملا على الجر إذ هو نظير[3] وتصرف ليس كما هو الفعل، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل كقولك " لستُ، كما تقول : "ضربت لستما كضربتما"، و"لسنا كضربنا" و"لسن كضربن" و"لستن كضربتن"..."[4]

8 ـ **علة نقيض** : مثل نصبهم النكرة بـ "لا" حملا على نقيضهما :"إن"[5].

9 ـ **علة حمل علي المعنى**: وقد تخبر في هذا الباب "بالنكرة عن النكرة، إذا كان فيه فائدة، وذلك كقولك : "ما كان أحدٌ مثلك"، و"ليس أحدٌ خيرا منك"، و"ما كان رجلٌ قائما مقامَك"، وانما صلح هذا هنا لأن قولك : "ما كان رجلان أفضل منهما" "[6].

10 ـ **علة مشاكلة** : وهي مُذْ واليوم في "ذهبتم" لما لقيها الألف واللام احتيج الى تحريكها لالتقاء الساكنين رد إلى الأصل، وأصلها الضم، فقلت : "مُذُ اليوم" و"ذهبتم اليوم"، لان أصل "مذ" منذ يا هذا، وأصل ذهبتم : ذَهَبْتُمُ يا قوم، فرد وذهبتم الى أصله وهي الحركة، ومنهم من يفتح على كل حال "[7].

11 ـ **علة معادلة** : وذلك عند " جرهم ما لا ينصرف " بالفتح حملا على النصب، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المذكر السالم[8].

12 ـ **علة مجاورة** : وذلك مثل جرهم بالمجاورة في قولهم "جحر ضبٍّ خربٍ".

---

(1) الإقتراح ص 48 .

(2) المرجع نفسه ص 48 .

(3) المرجع نفسه ص 48 .

(4) الأصول في النحو 1 /83 .

(5) الإقتراح ص 48 .

(6) الأصول في النحو 1 /84.

(7) المرجع نفسه 1 /363.

(8) الإقتراح ص 48 .

إذ لما جاور المجرور لحقته الكسرة مثله ليتناسب اللفظان بالاعراب وضم لام له في الحمد لله لمجاورتها الدال[1].

13 ـ **علة وجوب** : وذلك كتعليلهم رفع الفاعل على أنه فاعل إذ يقول إبن السراج:

"الإسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني الفاعل "[2]

مثل الامالة من الأسباب المعروفة فإن ذلك علة لجواز الامالة في أصيل لا لوجوبها.

14 ـ **علة تغليب** : وذلك لما جعلوا علة التذكير في "القانتين" من قوله تعالى ﴿ وَكَانَتْ مِنَ القَانِتِينَ ﴾[3].

15 ـ **علة الاختصار** : وهو مثل باب الترخيم، ولام الابتداء تدخل لتاكيد الخبر، وتحقيقه، فإذا قلت "لعمرو منطلق" أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام، فلذلك احتيج، إلى جميع حروف المعاني مما في ذلك من الاختصار[4].

16 ـ **علة تخفيف** : كظاهرة الادغام في اللغة[5].

17 ـ **علة أصل** : فالمصدر حكمه حكم اسم الفاعل، أعمل كما أعمل إذا كان الفعل مشتقا منه الا أن الفرق بينه وبين اسم الفاعل ان المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل والى المفعول في المعنى لانه غيرهما، تقول: "عجبت من ضرب زيد عمرو" فيكون "زيد" هو المفعول في المعنى . ولا يجوز هذا في اسم الفاعل، لا يجوز ان تقول : "عجبت من ضارب زيد"، و"زيد" فاعل لأنك تضيف الشيء الي نفسه، وذلك غير جائز[6].

18 ـ **علة أولى** : وذلك كقولهم "إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول"[7]

وإذا قلت "زيد هذا" ، "فزيد" مبتدأ و"هذا" خبره، والاحسن ان نبدأ بهذا لأن الأعرف أولى ان يكون مبتدأ.

---

(1) الإقتراح ص 48 .

(2) الأصول في النحو 1 /72.

(3) سورة التحريم الآية 12.

(4) الأصول في النحو 1 /61. 62 .

(5) الإقتراح ص 49 .

(6) الأصول في النحو 1 /138،139 .

(7) المرجع نفسه 1 /66.

19 ـ **علة دلالة** : وذلك كقولك المستهل حال رؤية الهلال " الهلال" أي هذا الهلال. فحذف لدلالة الحال عليه.[1]

و يقول ابن السراج : " ألا ترى أنك تقول : "زيدٌ أضربه"، و"زيدٌ تضربه"، فإن كان في موضع الفعل إسم الفاعل لم تقل "لا زيد ضاربه أنا وأنت"، لأن في تصاريف الفعل ما يدل على المضمر ما هو... "[2].

20 ـ **علة إشعار** : وذلك بأن جعلوا الفتحة في "يَسْعَوْن" و "يَرْضَوْن" وكذلك في "موسَوْن" مشعرة بالألف المحذوفة وقالوا فيها "الفتحة" قبلها دليل عليها[3].

21 ـ **علة تضاد** : ويجوز الالغاء في بعض الافعال كظننّ وأخواتها، ويمتنع ذلك منذ تقديم الفعل لما في التقديم من التأكيد وهو ضد الالغاء، ويقول ابن السراج : " ويجوز لك ان تلغي الظن إذا توسط الكلام أو تأخر، وان شئت أعملته، تقول : "زيد ظننت منطلق، وزيد منطلق ظننت" فتلغي الظن إذا تأخر، ولا يحسن الالغاء الا مؤخرا، فإذا ألغيت فكانك قلت : "زيد منطلق في ظني"، ولا يحسن ان تلغيه اذا تقدم."[4]

22 ـ **علة توكيد** : وذلك مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد ايقاعه[5] أو دخول لام الابتداء التي تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه.

23 ـ **علة جواز** : يقول ابن السراج :" وأصحابنا يجيزون علاقة "كان زيدٌ يضربُ" فينصبون الغلام بيضرب ويقدمونه، لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله ."[6]

24 ـ **علة التحليل** : وفعل التعجب نظير قولك : هو أفعل من كذا، فما جاز فيه وقد ذكرت هذا قبل، وإنما أعدته لأنه يسير هذا الباب ويعتبر.[7] وأيضا وتقول : "هذا ضارب زيدا وتاركه"، لأن الفعل لا يصلح هنا، فلو قلت : هنا "يضرب زيد أو يتركه" لم يجز، وإنما جاز هذا في " فاعل " لأنه اسم، فإذا قلت: "هذا زيد وعمرو" لم يجز إلا بالواو، لأن الواو تقوم مقام التثنية.[8]

---

(1) الإقتراح ص 49.

(2) الأصول في النحو 1 /68.

(3) الإقتراح ص 49.

(4) الأصول في النحو 1 /181.

(5) الإقتراح ص 49 .

(6) الأصول في النحو 1 /111.

(7) المرجع نفسه 1 /64.

(8) المرجع نفسه 1 /138 .

المسالة الأولى:معني " إلّا " الإستثنائية :

اختلف نحاة المدرستين في معنى " إلّا " الإستثنائية، فالكوفيون قالوا : أنها تكون بمعنى الواو، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون كذلك.

أما الكوفيون فقد احتجوا بالسماع لوروده في كتاب الله تعالى، وفي كلام العرب. قال تعالى : ﴿ لِئَلَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[1] أي ولا الذين ظلموا.

أما في كلام العرب فقول ابن مفرغ[2]

شَدَخَتْ غُرَّةُ السَوابِقِ فِيهِمْ ** فِي وُجُوهٍ إِلَى اللِّمَامِ الجِعَادِ[3]

أي : مع اللمام.

وكذلك قول الشاعر :[4]

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُه أَخُوهُ ** لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ

أي لعمر أبيك والفرقدان.

ولم يجد البصريون في ردهم على ما أورده الكوفيون من كلام الله تعالى ومن كلام العرب إلا التعليل، وتخريج ما ذكره الكوفيون.

وقالوا : إن "إلّا" لا تكون بمعنى الواو "لأنّ" "إلّا" للإستثناء، والإستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر".[5]

وتعليل البصريين يستقيم وروح اللغة وبعيد عن كل تكلف وتعسف منهم لأن الواو في العطف للجمع وإشراك الثاني في حكم الأول أما الإستثناء فهو عكس ذلك، فهو لتفريق حكم

---

(1) سورة البقرة الآية : 150 .

(2) البيت لابن مفرغ الحميري واسمه يزيد ربيعة وهو من الخفيف رواه ابن منظور في مادة (فدغ) لسان العرب 2213/4 .

(3) فدغت : أي اتسعت في الوجه واللمة واللمام، وهي الشعر إذ نزل من الرأس فجاوزه فحمة الأذن، لسان العرب 4 /2213.

(4) ينسب عمر بن معد يكرب بحره : الوافر ، ذكر في الكتاب 2 /334 ،والمغني رقم 115، 1 /76.

(5) الإنصاف المسألة 35 ، 1 /272.

الثاني عن حكم الأول كما أن شواهد الكوفيين تحمل معاني أخرى، غير التي أوردها الكوفيون فالآية معناها "لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة "[1].

وهو من الإستثناء المنقطع، وهو كثير في كلام الله تعالى وكلام العرب.

ومثله أيضا يحمل قول الشاعر "... إلا الفرقدان " أراد " لكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان "[2].

فجاء تعليل البصريين بعيدا عن كل تفلسف، كما هو واضح دون تمحل وتحميل النصوص بغير معانيها.

المسألة الثانية: علة إعراب الفعل المضارع :

أجمع النحاة جميعهم بصريهم وكوفيهم على أن الفعل المضارع معرب، لكنهم اختلفوا في علة إعرابه.

فعلة الإعراب عند الكوفيين إنما لما يعرض له (من المعاني المختلفة والأوقات الطويلة)[3]

فالمعاني المختلفة هي التي تميز بين المعاني بعضها عن بعض بالإعراب، لما تدخل على الفعل العوامل المختلفة من نواصب وجوازم أو تعريته فإذا قلت " لا تهملْ عملك وتجلسْ في البيت " فجزم الفعلين يكون المعنى النهي عن الحالتين الإهمال والجلوس والواو عاطفة.

أما إذا قلت "لا تهملْ عملك وتجلسَ في البيت" بنصب "تجلسَ" يكون الأمر بالنهي عند إجتماع الأمرين معا، وهما "الإهمال والجلوس" والواو هنا للمعية.

أما إذا قلت : "لا تهملْ القراءة وتجلسُ في البيت" برفع "تجلسُ" فالنهي منصب على القراءة وحدها، أما الجلوس فمباح، والواو هنا للإستئناف.

فالمضارع "تجلس" قد تغيرت علامة إعرابه على حسب المعاني المختلفة، والعوامل التي تعاقبت عليه، فأشبه الإسم من هذه الجهة فأعرب مثله، ويقصد بالأوقات الوطيلة أي أنه لما كان يقصد به المستقبل، فهو أطول الأفعال.

---

(1) الإنصاف35. 1 /269.

(2) المرجع نفسه35. 1 /269 - 272 بتصرف اختصار.

(3) الإنصاف المسألة 73. 2 /549.

أما البصريون فعلة إعراب الفعل المضارع لديهم، فهي لثلاثة أوجه[1]:

أحدهما: أن الفعل المضارع يكون حسب وضعه فيكون شائعا، ثم يعرض له التخصص لما يلحق به، فالفعل المضارع "يقوم" يكون للحال والإستقبال فإذا ادخلت عليه حرف "السين" أو "سوف" فإنه يتخصص للمستقبل.

مثله مثل الإسم فإذا قلت "رجل" أو "معلم" فإنه يشمل كل رجل وكل معلم، فإذا قلت "الرجل" أو "المعلم" فإنه يتخصص بما لحق به.

الثاني : أنَّ الفعل المضارع تدخل عليه لام الإبتداء التي تدخل على خبر "إن" كما تدخل على الإسم فنقول "إن زيدا ليسافر" وتقول كذلك "إنَّ زيداً لمسافرٌ".

فلما دخلت اللام على المضارع ودخلت على الإسم شابهت بينهما، لكنها لا تدخل لا على الماضي ولا على الأمر.

الثالث : أنَّ الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه مثل "يضرب ويستغفر" فيجريان في الحركات والسكنات مجرى "ضارب ومستغفر".

لهذه الأسباب علل البصريون إعراب الفعل المضارع، وهي تعليلات تنسجم والقوانين المطردة للنحو العربي.

أما تعليلات الكوفيين فإنها غير مطردة لأن قولهم "المعاني المختلفة" فالحروف كذلك تدخل المعاني المختلفة وهي مبنية "الا" تصلح للإستفهام والعرض والتمني، و "من" تجيء لمعان مختلفة من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة والتوكيد، إلى غير ذلك من الحروف[2].

أما قولهم " الأوقات الطويلة " فالفعل الماضي مبني وهو " أطول من المستقبل، لأن المستقبل يصير ماضيا، والماضي لا يصير مستقبلا "[3].

فطول الفعل ليس علة في اعرابه لأن فترة الماضي أطول من المضارع الذي للمستقبل.

وتعليلات الكوفيين هي تعليلات مجردة وذهنية لا تنبعث من روح اللغة، كما عند البصريين.

(1) هناك وجهان آخران كأن يقع الفعل المضارع خبرا مثل الإسم، وأن الفعل المضارع يحتاج إلى حركات الإعراب، كما أن الإسم يحتاج إلى حركات الإعراب.

(2) الإنصاف 73. 2 /550.

(3) المرجع نفسه 73. 2 /550.

المسألة الثالثة: تقديم الحال على الفعل العامل فيها:

ذهب الكوفيون إلى منع تقديم الحال على الفعل العامل فيها مطلقا، وبهذا قال الجرمي البصري[1]، في حين اشترط الأخفش[2] في تقدم الحال على عاملها أن لا يفصل بينهما بعامل نحو قولك : "زيدٌ جاء راكبا" لا يجوز أن تقول "راكبا زيدٌ جاء".

وتعليل الكوفيين أنه إذا تقدم الحال على عاملها فهو يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر[3] وهذا لا يجوز.

أما البصريون أجازوا تقديم الحال الفعل العامل فيها مطلقا، وتعليلهم.. أن العامل فيها متصرف وإذا كان متصرفا وجب أن يكون عمله متصرفا، وإذا كان عمله منصرفا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه[4].

قياسا على تقدم المفعول به على الفعل في قولك "عمرًا ضَرَبَ زيدٌ".

أما قول الكوفيين: " إنما لم يجز تقديم الحال لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر"[5] فإن ذلك يعد من باب التقديم في اللفظ وليس في التقدير نحو تقدم المفعول على الفعل والفاعل.

وكلا المذهبين استخدم التعليل، لكن كل مذهب بمنهجه وقدرته على الإستقصاء والتدقيق.

وتعليل جمهور البصريين كان أدقّ ويطرد من شواهد اللغة وأساليبها.

المسألة الرابعة: تعليل الرفع في المبتدأ والخبر:

اختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر.

وعلل كل مذهب رأيه بما يخدم أصول مذهبه النحوي.

فالكوفيون عللوا رفع المبتدأ والخبر على أن " المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان "[6].

---

(1) هامش أوضح المسالك 2 /326.

(2) المرجع نفسه 2 /326.

(3) الإنصاف31. 1 /251.

(4) المرجع نفسه31. 1 /251.

(5) المرجع نفسه31. 1 /251.

(6) الإنصاف 5. 1 /44 وشرح المفصل 1 /84.

وذلك لأن كل واحد ملازم للآخر ولا ينفك عنه، فيكون قد عمل فيه الرفع وهذا الكلام إذا سلمنا به يعني أن " لكل منهما في التقدم رتبة أصلية، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله "[1].

أما البصريون فقد اتفقوا فيما بينهم بأن الإبتداء وهو معنى رافع للمبتدأ أما الخبر فاختلفوا فيه.

والإبتداء : وهو "التعري من العوامل اللفظية "[2] وقيل : هو " التعري واسناد الخبر إليه "[3]

ورجح ابن يعيش في بيانه لمعنى الإبتداء والمقصود بالتعري بأن قال :" هو اهتمامك بالإسم وجعلك أياه أولا لثان كان خبرا عنه والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقا به، وكانت رتبته متقدمة على غيره "[4]. وهذا المعنى هو العامل في المبتدأ.

أما العامل في الخبر فقد ذهب بعض البصريين على أن العامل في الخبر هو الإبتداء، أي عمل في المبتدإ والخبر معا، وهو قول المبرد :" الإبتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ "[5].

بمعنى أن الإبتداء وهو عامل معنوي تقوى باللفظ، فتعدى إلى الخبر وهذا الرأي به ضعف من الأوجه[6] التالية :

الأول : أن الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون اتباع.

الثاني : فالإبتداء على ضعفه أحق بألا يعمل، إلا في شيء واحد.

الثالث : عند تقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع، والإبتداء عاملا في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف،وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف.

---

(1) شرح التسهيل 1 /272.

(2) الإنصاف 1 /46.

(3) شرح المفصل 1 /84.

(4) المرجع نفسه 1 /85.

(5) المقتضب 4 /126.

(6) شرح التسهيل 1 /270 .

الرابع : أن رفع الخبر عمل بعد معنى الابتداء، ولفظ المبتدأ. فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط، والإسم الذي تضمنه. فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للإسم الذي تضمنه. كذلك لا ينسب رفع الخبر للإبتداء بل للمبتدأ.

ومذهب سيبويه أن الإبتداء يعمل في المبتدإ أما الخبر فالعامل فيه هو المبتدأ. وقد صرح بهذا في مواطن كثيرة منها قوله : "المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبني عليه كلام "[1] ثم قال : " فالمبتدأ الأول، والمبنى عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه"[2]، وقال :" واعلم أن المبتدأ لا بد أن يكون المبني عليه شيئا هو أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة بذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به، فأما الذي بني عليه شيء هو هو، فإن المبني يرتفع به كما أرتفع هو بالإبتداء، وذلك قولك : "عبد الله منطلق" ارتفع عبد الله، لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته "[3].

وتعليل سيبويه منطقي سليم وعليه المحققون، لأن تعليله لغوي وتوجد علاقة داخلية لتراكيب اللغة، بعيدا عن التوغل في الإحتمالات الذهنية، كما أن ما ذهب إليه سيبويه يبعده عن المآخذ مثل ما عليه سائر الأئمة.

المسألة الخامسة : تقديم حرف الإستثناء في أول الكلام:

أجاز الكسائي والكوفيون[4] تقدم حرف الإستثناء في أول الكلام لوروده في كلام العرب والتعليل :

فمن كلام العرب فقد قال الشاعر[5]:

خَلَا أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا ** حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيهِ شَوسُ

أما التعليل فيقوم لديهم على نفي مضارعة الإستثناء للبدل. لأنه لو كان كذلك كان " لا

---

(1) الكتاب 2 /127.

(2) المصدر نفسه 2 /126.

(3) المصدر نفسه 2 /126.

(4) الإنصاف المسألة 36، 1 /273، وهامش أوضح المسالك 2 /266 .

(5) ينسب البيت لأبي زيد الطائي بحره طويل : ورد في الإنصاف 1 /273 .

يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه "[1].

أما البصريون فقد منعوا تقديم حرف الإستثناء في أول الكلام لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها[2]، لأنها حرف نفي يليها الإسم والفعل كحرف الإستفهام، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الإستفهام فيما قبله، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها[3].

وردهم على تعليل الكوفيين من أن المستثنى والمستثنى منه يخالف البدل والمبدل منه فلم يجز تقديمه.

وذلك لأن المستثنى يشبه المفعول به ويشبه البدل، فجعلت له منزلة متوسطة، فجاز تقديمه على المستثنى منه، ولم يجز تقديمه على الفعل الذي ينصبه، عملا بكلا الشبهين[4].

وتعليل البصريين من منعهم تقديم حرف الإستثناء، لما يؤدي إلي اللبس في المعنى، وذلك لأن اللجوء في اللغة العربية إلى التقديم والتأخير، هو خلاف الأولى، كما أنه سمة تضعف المعاني اللغوية وتوقعها في اللبس، فجاء لذلك تعليل البصريين خادما للغة،و ليس تعليلا فلسفيا عقيما، يفتقد إلى الروح اللغوية وجمالية أسلوبها.

كما أن في إجرائه مجرى البدل والمبدل منه، في منعه التقديم، هو تعليل بقانون لغوي مطرد في الأحكام النحوية.

---

(1) الإنصاف 1 /275.

(2) المرجع نفسه 1 /276.

(3) المرجع نفسه 1 /276.

(4) المرجع نفسه 1 /277 .

الفصل الرابع:

أثر التأويل
في العامل النحوي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع
أثر التأويل في العامل النحوي

المبحث الأول

1. تعريف التأويل :

لغة: دبّره وقدّره، وأوله وتأوله : فسره[1].

وأوّل الكلام تأويلا وتأوله، دبره، وقدره وفسره ومنه قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾[2].

والتأويل مرادف للتفسير ويحمل معناه وقد أورد السيوطي قول ابن حبيب النيسابوري بقوله: "نبغ في زماننا مفسرون، لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه"[3].

كما صرف التأويل إلى معان باطنية غير معاني التفسير الظاهرة عند الفرق الإسلامية والمذهبية ، لتحميل النصوص القرآنية خاصة معتقداتهم وأصول مذهبهم، وجعلوا بذلك للتأويل معاني غير معاني التفسير، التي تشير إليه النصوص، وفي ذلك يقول الماتريدي ما نصه : " التفسير هو القطع بأن المراد من اللفظ هذا، والشهادة على الله بأنه عني باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به فصحيح، وإلا فتفسير الرأي وهو المنهي عنه، والتأويل ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله. "[4]

ويضرب مثلا أكثر بيانا، في معنى التأويل ومعنى التفسير، فقوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾[5]. إن أراد به اخراج الطير من البيضة كان تفسيرا، وإن أراد إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلا.

والتأويل وإن مارسه النحاة بشكل واسع، إلا أنه لم يظهر له تعريف في كتب النحو، إلا ما أورده السيوطي من قول أبي حيان في شرح التسهيل :" التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على

---

(1) لسان العرب مادة (أول) 172/1.

(2) سورة آل عمران الآية 07.

(3) الإتقان 204/2.

(4) المرجع نفسه 204/2.

(5) سورة الروم الآية 19.

شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول."[1]

و"الجادة" هي قواعد النحو المطردة مع نصوص كثيرة وشائعة. فإن خرجت عنها نصوص لغوية يجب أن تتأول حتى يعود إليها "و أن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه."[2]

وقد أطلق الدكتور تمام حسان على التأويل معنى " التخريج "[3] وهو نوع واحد من أنواع التأويل ووجه من وجوهه.

والتأويل يمكن أن يتم بأحد أوجه مختلفة. فإذا تعددت الأصول الصالحة لأن يرد إليها، اختلف النحاة في (الإختيار) عند إجراء التوجيه فيختار هذا النحوي وجها ويختار غيره وجها آخر...

وهذا الإختيار في التأويل والتخريج والتوجيه هو الذي أطال نصوص النحو العربي لأنه يتعلق بالمسائل لا بالأصول[4].

ومما زاد في اختلاف النحاة وسمح لهم في عرض قدراتهم الذهنية وتخميناتهم هو عدم التزامهم بالنصوص والشواهد الصريحة، وتتبعهم ما شذ وندر من الأقوال والنقول، خاصة وأن التأويل لم يتخذ له صورة مستقلة في أذهان النحاة، فقد طبقوا مظاهره دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها ببعض، فاستفحل التأويل بذلك واستشرى.

وحتى ننصف ظاهرة التأويل في النحو العربي، وكيف وقفت من النصوص سواء كانت هذه النصوص من كلام الله تعالى المعجز، أو مما ورد من أبيات وشواهد هي حجة في كلام العرب، ولكن ظاهرها يخالف القواعد النحوية. فاحتاج النحاة إلى تأويلها وتخريجها على القواعد مع الإبقاء، كما وردت دون تغير أو قدح بلحن. وقد لخص الدكتور تمام موضوعات التأويل فيما يلي :

1 ـ أن القواعد أضيق من كلام العرب، ففي الكلام ما لم تنص القواعد على ضبطه.

2 ـ قد يختلف ظاهر الكلام مع مطالب القاعدة ولكنه يمكن التوفيق بينهما بالتأويل.

3 ـ أن التأويل قد يحتمل وجها واحدا، وقد يحتمل وجوها متعددة.

4 ـ قلما يشتمل المأثور ما يستعصي على التأويل.

---

(1) الإقتراح ص 29.

(2) أصول النحو ، عيد ص 60.

(3) الأصول تمام ص 156 .

(4) المرجع نفسه ص 158 .

5 ـ إذا خالف بعض الحديث القاعدة، فلا ينبغي أن يكون ذلك داعيا إلى ترك الإستشهاد به جملة، لأن هذا البعض صحيح مع التوجيه والتأويل.

6 ـ بعض المانعين للاستشهاد بالحديث، يستشهدون بالشعر، ويؤولون ما خالف منه، فما بالهم لا يستشهدون بالحديث ويؤولون منه ما خالف القاعدة .

7 ـ إن ظاهرة التأويل في جملتها إنما جاءت لأمرين :

أ ـ عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع .

ب ـ حرص النحاة على تفسير كل ما سمع في ضوء الأصول والقواعد إلا ما نَدَرَ أوشَذَّ[1].

وهذا المذهب من النحاة في تعاملهم مع النصوص غير المطردة مع القواعد والتي هي قليلة، لا تشكل شائعا من النصوص، فلابد من تأويلها لجعلها تنسجم مع القواعد المطردة أما إذا كان " لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل "[2].

ويقول ابن السراج :" ويجيز الكسائي : "نِعْمَ فِيكَ الرَّاغِبُ زَيْدٌ"

ولا أعرفه مسموعا من كلام العرب، فمن قدر أن فيك من صلة " الراغب " فهذا لا يجوز البتة، ولا تأويل له، لأنه ليس له أن يقدم الصلة على الموصول "[3].

2 ـ مظاهر التأويل :

أوجه التأويل ومظاهر وقوعه، فهو يقع في الحذف والزيادة والفصل والإضمار والتقديم والتأخير والتضمين.

والحذف أهم مظهر من مظاهر التأويل، وسمة من سمات العربية لأنها تقوم على الإيجاز والإختصار وقد جعله ابن جني من شجاعة العربية.[4]

والحذف : هو اسقاط كلمة لدلالة غيرها، من الحال أو فحوى الكلام عليها.

والحذف خلاف الأصل ـ كما قال الزركشي ـ وعليه يبني نوعان أحدهما : " إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه، كان الحمل على عدمه أولى، لأن الأصل عدم التغيير.

---

(1) الأصول تمام 159 ، 160 .

(2) الإقتراح ص 29 .

(3) الأصول في النحو 119/1 .

(4) الخصائص 362/2 .

والثاني : إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته، كان الحمل على قلته أولى.[1]

والحذف المحمود عند العرب هو ما اقتضاه الكلام. أما إذا كان المحذوف مجهولا، ولا يقتضيه الكلام والسياق، فهو حذف مذموم. وقد كثر الحذف في العربية يشمل كل أقسام الكلام العربي ومن مظاهره :

1 ـ حذف الجملة الفعلية لا الإسمية، وعلل ابن جني ذلك بأنها تشابه المفرد بقوله : " تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد يكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل، نحو: "ضربت ويضربان.. "[2].

وحذف الجملة الفعلية يقع في القسم مثل : "والله لأفعلت" وأصله، أقسم بالله.

والحذف في الإشتغال نحو "زيدًا ضربته"[3]. "منصوب" يفسره الفعل الذي بعده، أو في النداء "يا زيدُ"، تقديره: " أدعو زيد" أو في التحذير: " أيّاكَ والأسدَ "[4] تقديره : "أياك أحذر الأسد". أو حذف جملة المعطوف عليه للدلالة عليه منه قوله تعالى :﴿ أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾[5] وتقديره: ألم تأتكم " أياتي فلم تكن تتلى عليكم " فحذف المعطوف عليه وهو " ألم تأتكم "[6].

حذف الإسم :

يكون الحذف في الأسماء مع المبتدإ والخبر وذلك كثير نحو "سمع وطاعة"، وتقديره "امري سمع وطاعة" كقوله تعالى : ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾[7].

وكقول الشاعر[8]:

فقالت : حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ** أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالحَيِّ عَارِفُ

حيث رفع "حنان" على أنه خبر لمبتدإ محذوف تقديره " أمرنا حنان "

---

(1) البرهان للزركشي 104/3.

(2) الخصائص 361/2.

(3) أوضح المالك 160/2.

(4) المرجع نفسه 158/2 .

(5) سورة المؤمنون الآية 105 .

(6) ابن عقيل 243/2.

(7) سورة محمد الآية 21.

(8) لم ينسب لقائل وهو من الطويل ، انظر الكتاب 320/1، 349 ، و أوضح المسالك رقم 76 ،217/1.

وحذف المضاف إليه بعد ظرف كقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾[1] حيث حذف ما بعد "قبل" , "بعد"[2].

وحذف كان مع خبرها على ضعفه[3] نحو "ولو تمر" و "إن خير" وحذف الظرف مثل قول طرفة :[4]

فَإِنْ مِتُّ فَانْعِينِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ ** وَشُقِّي عَلَيَّ الجَيْبَ يَا ابْنَةَ مَعْبَدِ

وتقديره "إذا مت قبلك".

حذف الحروف :

تحذف الحروف ويبقى عملها كثيرا مثل قول الشاعر[5]:

إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ * * أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

وأصلها " أشارت إلى كليب "

وما كان يعتاده رؤبة لمن قال له "كيف أصبحت" فيقول :

"خير والحمد لله" والتقدير : على خير[6]

وقول حسان بن ثابت[7]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا * * والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ

أي : فالله يشكرها

وحذف همزة الإستفهام مثل قول الشاعر[8]

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ بَهْرًا ** عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى والتُّرَابِ

---

(1) سورة الروم الآية 04.

(2) أوضح المسالك 171/3.

(3) المرجع نفسه 164/1.

(4) ديوان طرفة بحره طويل ص 39.

(5) قاله الفرزدق بحره طويل ، ديوانه 420/1، أوضح المسالك 235: 178/3، ذكره ابن عقيل 470/1.

(6) ابن عقيل 39/2.

(7) نسب لحسان بن ثابت ونسب لكعب بن مالك الأنصاري من البسيط ، وذكره : الكتاب 65/3، 114 وديوان كعب ص 288 ، وشرح التسهيل 76/4 .

(8) قاله : عمر بن أبي ربيعة من الخفيف ، أنظر شرح ديوانه ص 31 ،وشرح التسهيل 184/2 ، وشرح المفصل 121/1 .

" أي أتحبها "

التفصيل :

الحروف عند البصريين تبقى على وضعها، وكما جاء في الجنى الداني :" مذهب البصريين إبقاء الحروف على موضوعه الأولى، وإما بتأويل يقبله اللفظ أو تضمين الفعل معنى فعل آخر، يتعدى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك.

فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ "[1]

وقراءة بعضهم ﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾[2] فمذهب البصريين أنها " أن" المصدرية أهملت حملا على "ما" أختها ومذهب الكوفيين أنها "أن" المخففة "[3].

ويقال : "لو" التي للتمني : " اختلف فيها على ثلاثة أقوال، الأول: أنها قسم برأسه، فلا تجاب كجواب الإمتناعية نص عليه ابن الضائع وابن هشام الخضراوي، والثاني : أنها الإمتناعية اشربت معنى التمني قال : بعضهم وهو الصحيح لأنها قد جاء جوابها باللام، بعد جوابها بالفاء، والقول الثالث: أنها المصدرية، أغنت عن التمني، لكونها لا تقع غالبا إلا بعد مبهم تمن، وهو قول ابن مالك ومعنى على أن "لو" في قوله تعالى : "فلو أن لنا كرة" مصدرية، واعتذر من الجميع بينهما وبين "أن" المصدرية بوجهين: أحدهما التقدير لو ثبت "أن" والثاني : ذلك من باب التوكيد. "[4]

فجاءت الحروف على معاني مختلفة، كما كان عملها مختلفا، من موقع إلى آخر تبعا لتغير مواقعها، فقد يكون عملها النصب أو الرفع... وهذا من باب التفصيل في عملها.

الإضمار وهو نوعان :

1 ـ الضمير المستتر سواء كان مستترا وجوبا مثل قول "أوافق ـ نلعب" أو جوازا مثل "زيد سافر".

2 ـ إضمار " أنْ " في نصب المضارع، سواء كان ذلك عن طريق الوجوب بعد "لام" الجحود، أو حتى أو فاء السببية أو واو المعية أو عن طريق الجواز بعد "اللام" التي ليست للجحود، وكذلك الواو والفاء وثم و أو إذا عطفت على اسم خالص من التأويل بالفعل أو عن طريق

---

(1) الجنى الداني ص 46.

(2) التبيان في اعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق على محمد البجاوي 185/1 دار الجيل بيروت ط الثانية 1987 .

(3) الجنى الداني ص 220.

(4) المرجع نفسه ص 289 .

الشذوذ في غير هـذه المواضـع. ويلاحـظ أن إضمـار " أن" في كـل تلـك المواضـع قـد منعـه بعـض النحاة[1].

التضمين : وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[2] فقيـل : "لا تلقـوا " مضمن معنى لا تفضوا. وقيل :حذف المفعول والباء للسببية أي لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم[3].

الزيادة : اختلف في الفاء الداخلـة على الفعـل المقـدم معمولـه في الأمـر والنهـي. نحـو "زيـد فاضرب وعمرا فلا تهن" فذهب قوم منهم الفارسي إلى أنها زائـدة. وذهـب قـوم إلى أنهـا عاطفـة. وقالوا : الأصل في نحوه "زيدا فاضرب" تنبه فاضرب زيدا[4]. فالفاء عاطفة علـى "تنبيـه" ثـم حـذف المعطوف عليه تأخيرا لفاء. لئلا تقع صدرا. فلذلك قدم المعمول.

---

(1) أنظر أوضح المسالك 170/4 وما بعدها 191/4 وما بعدها .

(2) سورة البقرة الآية 195.

(3) الفريد في اعراب القرآن المجيد . المنتخب حسين بن أبي العز الهمداني تحقيق د . محمد حسين النمر 427/1، 428 دار الثقافة -- قطر .

(4) ابن عقيل 470/1 .

المبحث الثاني

1 ـ التأويل عند النحاة :

مارس النحاة التأويل في المراحل الأولى لنشأة النحو على يد النحاة الأوائل، إذ لام ابن أبي اسحاق الفرزدق في مدحه يزيد بن عبدالملك قوله :

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا ** بِحَاصِبٍ كَتَدِيْفِ القُطْنِ مَنْثُورِ

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحُلِنَا ** عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّهَا رِيرِ

فقال له ابن أبي اسحاق أسأت "إنما هو مخها رير" أي بالضم ولكن يونس بن حبيب قال:"في البيت ـ جائز حسن"[1]

وهذا ما يسميه النحاة بالإقواء[2] وهو اختلاف الإعراب بالقوافي ،وذلك أن تكون قافية مرفوعة، وأخرى مخفوضة كقول النابغة[3]:

قَالَتْ: بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنُو أَسَدٍ * * يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ[4]

تَبْدُو كَوَاكِبُهُ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ * * لَا النُّورُ نُورٌ وَلَا الإِظْلَامُ ظَلَامُ

وروي الأصمعي عن أبي عمر وبن العلاء أنه قال : "سمعت اعرابيا يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها.

قال : فقلت له، أتقول جاءته كتابي، فقال أليس بصحيفة، فحمله على المعنى... "[5]

وقدم الكسائي البصرة مع الرشيد فجلس إلى يونس في حلقته فألقى عليه من حضر في المجلس بيت الفرزدق[6]

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ * * حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ والخَمْرُ[7]

---

(1) طبقات النحويين واللغويين ص 32 .

(2) هو اختلاف حركة الروي (المجري) بين الضم والكسر في القصيدة الواحدة .

(3) البيت للنابغة الذبياني عمرة : بسيط أنظر ديوانه ص 82 وذكر في الكتاب 278/2 ، والإنصاف 330/1 ، الخصائص 106/3.

(4) تحالوا : تركوا.

(5) نزهة الألباء ص 35.

(6) عمره : طويل ، شرح ديوانه 317/1 ، أوضح المسالك رقم 205 ، 96/2 ، والإنصاف 187/1 ، وشرح التسهيل 119/2 ، ومجالس ثعلب ص 20.

(7) العبيط : المذبوح من غير علة ، لسان العرب 2785/4 ، السديف : شحم السنام . لسان العرب 1974/3.

فأنشده هكذا، فقيل للكسائي على أي شيء رفعت ؟

فقال : أضمرت، كأنه وجلت لي الخمر، فقال يونس : ما أحسن والله ما وجهته، غير أني سمعت الفرزدق ينشده[1]:

غَذَاةَ أَحَلَّتْ لِإِبنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ * * حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ والخَمْرُ

فجعل يونس الفاعل مفعولا به " الخمر" بالنصب.

وكان عيسى وأبو عمرو يقرءان ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ ﴾[2] بنصب "الطير" ويختلفان في التأويل، كان عيسى يقول : "هو على النداء" ،كما تقول : "يا زيدُ والحارث"، لما لم يمكنه و"يا الحارث".

وقال أبو عمرو بن العلاء : "لو كان على النداء لكان رفعا، ولكنها على إضمار "وسخرنا الطير" "[3]

فالتأويل كما هو ملاحظ من خلال الشواهد السالفة أنه قد استخدم في البداية الاولى لنشأة النحو وتعمق مع نظريات أصول النحو[4]. مثل العامل والمعمول، والعلة والمعلول والقياس... وقد كان في بدايته الأولى بعيدا عن التكلف والجدل، لا يلتجأ إليه إلا إذا اقتضى التوافق مع مقاييس النحو وأصوله، ودفع الخروج عن القاعدة النحوية.

فقد كان سيبويه يذهب إلى أنه لا يجوز الجمع بين فاعل "نعم" و "بئس" وتمييزه، فلا يقال : "نعم الرجل رجلا محمد"، وذهب المبرد إلى جواز ذلك[5] لوروده في أشعار العرب[6]:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادَ أَبِيكَ فِينَا * * فَنِعْمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا

وقول آخر[7]:

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدٌ لَوْ بَذَلَتْ * * رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ

---

(1) مجالس العلماء ص 20 .

(2) سورة سبأ الآية 10.

(3) طبقات النحويين واللغويين ص 41 .

(4) أصول النحو عيد، ص 161.

(5) المقتضب 150/2.

(6) البيت لجرير، يمدح ، عمر بن عبد العزيز ، بحره الوافر ، ورد في ديوانه ص 107 ، الخزانة 394/9 ، وابن عقيل رقم 276، 164/2والمقتضب 150/2.

(7) البيت لم ينسب لقائل معين بحره : بسيط ، ذكر في أوضح المسالك رقم 385: 277/3.

وقيل إن "زادا" في البيت الأول، إنما هي معموله "تزودْ" في أول البيت وهي إما تكون مفعولا مطلقا إن أريد بها التزود، وإما مفعولا به إن أريد بها الشيء الذي يزوده من أعمال البر.

وقيل إن "فتاة" في البيت الثاني حال مؤكدة[1].

وكان سيبويه يذهب إلى أن "ما" حين تدخل "قل" ونحوها مثل "كثر" و "طال" تكفها عن العمل، ولا يليها حينئذ إلا الفعل مثل "قلما يكتب، طالما يقرأ".

فأما قول المرار[2]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا * * وَصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فقال فيه إنما دخلت على اسم ضرورة وهو فاعل لفعل محذوف مفسر والتقدير يدوم،

وذهب المبرد إلى أن "ما" في قلما زائدة وهي تكفها عن العمل فوصال فاعل لقلما[3].

كما أورد سيبويه مثالا عن حذف حرف الجر توسعا قول المتلمس[4]:

أَلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهرَ أطعمُهُ * * والحبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ

يريد "على حب العراق" كما تقول نبئت زيدا يقول ذاك، أي عن زيد، وليس "عن" و"على" ههنا بمنزلة الباء في قوله[5]: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[6]

وعقب السيرافي قائلا : " أراد سيبويه أن عن المحذوفة في قولك "نبئت زيدًا" وعلى المحذوفة في قوله : " اليت حب العراق ".

ليستا زائدتين، وأن المعنى يحوج إليهما فعلى وعن لم يزاد قط، فإذا وجدناهما علمنا أنهما مقدرتان."[7]

أما ما زاد في التأويل تعمية وألغازا ، هم الكوفيون إذ كانوا يستخدمون التأويل ليشقوا أراء نحوية مستقلة بعيدة عن البصريين، حتى وإن جاءت تأويلاتهم لا يقتضيها الإعراب والنص اللغوي.

---

(1) هامش أوضح المسالك 277/3 .

(2) البيت للمرار الفقعسي ، ونسبه سيبويه إلى ابن أبي ربيعة ، بحره : طويل ، ذكر في الكتاب 31/1 ، الإنصاف في 144/1 شرح التسهيل 109/2 .

(3) المقتضب 55/2 ، المغني ص 339 وما بعدها .

(4) ينسب للمتلمس ، وهو حرير بن عبد المسيح ، بحره : بسيط ، ذكر في الكتاب 38/1 وأوضح المسالك رقم 237 ،180/2.

(5) الكتاب 38/1.

(6) سورة النساء الآية 79، 166 ، و الفتح الآية 48 .

(7) هامش الكتاب 17/1 طبعة بولاق .

فالإستثناء بإلا في مثل " قام القومُ إلاَّ محمدًا " .فقد كان البصريون يرون أن ناصب المستثنى هو الفعل قبله بواسطة "إلاَّ" .وذهب قوم من البصريين إلى أن المستثنى منصوب بإلاَّ نفسها.وذهب الكسائي إلى أنه منصوب بإن مقدرة بعد "إلاَّ" محذوفة الخبر.فتقدير "قام القومُ إلاَّ محمداً" عنده "قَامَ القومُ إلا أنْ محمدًا لم يقمْ" .وذهب الفراء إلى أن "إلاَّ" مركبة من " إن ولا" وحذفت من "إن" النون الثانية تخفيفا.وأدغمت الأولى في لام "لا" بعد شيء من التقديم والتأخير.إذ رغم أن أصل العبارة "قام القوم إلا محمدا" فإن كلمة "محمد" مرفوعة بعد إلا وليست منصوبة[1] ومثال آخر في المنادى نحو "يا محمد" فقد ذهب جمهور البصريين إلى أنه مبني على الضم في محل نصب،وناصبه مقدر،تقديره "أدعو" وحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الإستعمال ولدلالة حرف النداء عليه. وذهب المبرد إلى أنه منصوب بيا لسدها مسد الفعل[2].

وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية وخاصة أنه مسبوق بيا وأنه غير منون،أما الفراء فذهب مذهبا بعيدا إذ زعم أن أصل "يا زيدُ" مثل "يا زيدَا".ثم اكتفى بيا وحذفت الألف الملحقة به،فبني على الضم وهو بُعْدٌ واضحٌ في التقدير[3].

وفي الإسم الواقع بعد " لولا "[4] في مثل "لو لا محمد لجئت" فإن البصريين يجعلون الإسم المرفوع بعدها مبتدأ رافعه الإبتداء وخبره محذوف،وذهب الفراء إلى أن " لولا " هي التي عملت الرفع فيه وأنها نابت مناب فعل محذوف تقديره "يمتنع" وهذا تأويل بعيد جدا لأنه ليس في حروفها ما يشير إلى هذا الفعل.

وقد كان البصريون يجعلون "حتى" حرف بنفسها،كقوله: "قَرَأْتُ الكتابَ حتى الصحيفةِ الأخيرةِ مِنْهُ".وأبى الكسائي إلا أن يجعل ما بعدها مجرورا لابها وإنما بإلى الجارة مضمرة[5].

وبمثل هذه الأحكام البعيدة التي يطبعها في الغالب التصنع والتكلف،كان الكوفيون يصبغون أراءهم ويصدرون أحكامهم،وهذا ما جعل النحو يفقد صبغته الأولى التي أنشأ من أجلها في صيانته للنص اللغوي المحافظة من اللحن والخطأ وجمالية الأسلوب بعيدا عن الجدل والتفلسف.

---

(1) شرح الكافية 107/1 وشرح المفصل 76/2 .

(2) المقتضب 202/4.

(3) شرح الكافية 129/1.

(4) شرح المفصل 95/1 .

(5) شرح المفصل 77/1، الإنصاف المسألة 83 . 597/2.

2 ـ شروط التأويل :

أحيانا يجد النحوي نفسه أمام نص يشذ عن القاعدة النحوية المطردة وتعترض مع النصوص اللغوية المشهورة. وفي هذه الحالة لا يجد إلا اخضاع ذلك الشاهد إلى الحكم النحوي الشائع الذي تؤيده النصوص الكثيرة. لكن الأمر حتى لا يطلق على غير قيد وضبط .وحتى لا يكون عرضة لتعسف النحاة واستخدام واسع للتأويل، ربما يؤدي إلى تشتيت الأحكام النحوية وجعلها لا تخضع للقواعد العلمية التي تخضع للإطراد وعدم التناقض نضع شروطا لتأويل الأحكام النحوية والخروج عن القواعد الصرفة. وهذه الشروط هي :

1 ـ أن يكون التأويل مما اقتضته الصنعة النحوية الصرفة. وليس له علاقة بالجوانب البلاغية والبيانية. لأن ذلك ليس من صنعة النحو.

ففي قوله تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[1] فالقاعدة النحوية حذف النون من الفعل "يدهنون " لأنه وقع بعد فاء السببية التي هي في جواب التمني. لأن الحرف " لو " تضمن معنى "ليت"[2]؟ وأمام هذا الشاهد يقوم في تسويته مع القواعد النحوية. فيقدرون مبتدأ محذوفا قبل الفعل "يدهنون" أي " فهم يدهنون " فخرجت الجملة من الفعلية إلى الإسمية وهذا تقرير وتأويل ليس له علاقة بالجوانب البيانية ومعانيها. وإنما هو اقتضته الصنعة النحوية.

2 ـ أن يكون التأويل له غرض منهجي تعليمي بعيد عن الجدل والتكلف حتى لا يخرج النص عن معناه.

ففي قول قيس ابن الخطيم[3]:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا * * عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

فتقدر خبرا لـ "نحن" وهو "راضون" لأنه كل مبتدأ لا بد له من خبر

وفي قوله تعالى ﴿ قَالُوا : نَخَيِّرًا ﴾[4] فتنصب "خيرا " على أنه مفعول به. ونقدر له فعلا وفاعلا.

3 ـ ان يكون التاويل مما اقتضته شواهد اللغة من قرآنها وحديثها وشعرها ونثرها. ولا يكون من اختراع النحاة وصنعهم. لأن ذلك ليس بمقبول .

---

(1) سورة القلم الآية 09 .

(2) التبيان في اعراب القرآن 1234/2.

(3) قاله قيس بن الخطيم بحره : منسرح، أنظر ملحق ديوانه ص 239 , وذكر في : الكتاب 75/1 , ومعاني القرآن للفراء 363/2 .

(4) سورة النحل الآية 30 .

فعند قول امرئ القيس[1]:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ * * إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِـــلِ

فقد سكن الشاعر الباء "اشرب" للضرورة، وقد كان بإمكانه أن يأتي بفعل معتل الآخر، فيحافظ على وزن البيت ..وفي الوقت نفسه لا يكسر القواعد النحوية، لكن المبرد لا يجد طريقا إلا رد الرواية، ويرجح رواية أخرى وهي "اليوم فاشرب" ويكون تسكين الفعل طبيعيا، لأنه فعل امر، ويقول ابن جني معنفا له : " اعتراض ابي العباس في هذا الموضع ،إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه. "[2]

4 ـ يشترط في التأويل أو الرد إلى الأصل، إلى أصل متفق عليه[3] أما إذا اختلفت الأصول أو حدث الرد إلى غير أصل، فإن التخريج يلقى الرفض ففي لغة " أكلوني البراغيث " نسبها بعض النحويين إلى طيء، وقال بعضهم هي لغة " أزد شَنُوءة " ومن أنكر هذه اللغة، تأول ما ورد من ذلك، فبعضهم يجعل ذلك خبرا مقدما ومبتدأ مؤخرا، وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل ضمائر والأسماء الظاهرة أبدال منها، وهذان تأويلان صحيحان لما سمع من ذلك.

من غير أصحاب هذه اللغة ـ وأما من يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح، لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب.[4]

فلغة أكلوني البراغيث هي أصل لأصحابها، ولا يجوز تأويلها إلى أصول لغات أخرى، تختلف عن أصول هذه اللغة، لأن أصول اللهجات الأخرى " غير أصل " في لهجة أكلوني البراغيث، ولا تقاس عليها.

---

(1) قاله امرؤ القيس ، بحره : سريع ، ذكر في الخصائص 74/1 والكتاب 204/4.

(2) الخصائص 75/1 والخزانة 279/2 ، 530/3 .

(3) الأصول د تمام ص 15 158.

(4) الجنى الداني ص 149 .

المبحث الثالث

أسباب التأويل عند النحاة :

إن دواعي التأويل وأسبابه عند النحاة منه ما كانت تمليه الحاجة وشواهد اللغة، وفيه أسباب أخرى أملتها الشهوة وعرض القدرات العقلية والذهنية باحتمالات لا طائل من ورائها، ولعل هذه الأسباب تنحصر فيما يلي :

أ ـ الخلافات المدرسية :

إن ما كان بين البصرة والكوفة من اختلافات قد أدت في كثير من الأحيان إلى التأويل والتقدير بغية الخروج برأي مستقل يميز هذه المدرسة عن الأخرى، ومما زاد في بعد هوة الإختلاف بين نحاة المدرستين، هو ما قام به النحاة الشراح من تلاميذ المدرستين، إذ كان هؤلاء لا يدركون مسألة يختلف فيها الأئمة من المدرستين إلا وجاءت آراؤهم مشفوعة بسيل من التأويلات والتخريجات التي لا طائل من ورائها.

كما كان للمدارس النحوية اللاحقة كالمدرسة البغدادية والمصرية والأندلسية دور واضح في استفحال ظاهرة التأويل في النحو، إذ قاموا في بناء ارائهم النحوية على مبدإ الإنتخاب، هذا المبدأ القائم على تأصيل وجه الإختلاف والإنتصار لهذا الرأي على ذلك.

ونورد مسألة كثر فيها الجدل والمناقشة الفلسفية وذلك في رافع المبتدأ والخبر.

فالبصريون يؤكدون أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء، وأما الخبر فذهب قوم منهم إلى أنه مرفوع بالإبتداء وحده، وذهب أخرون على أنه مرفوع بالمبتدإ.

وذهبت جماعة إلى أنه مرفوع بالإثنين معا : الإبتداء والمبتدأ.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنهما مترافعان فالمبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، لأنهما مرتبطان في كل منهما لا ينفك عن الآخر، ولا يتم الكلام إلا به.

فكذلك كانافي العمل أيضا، ونقضوا رأي البصريين قولهم، لا يجوز أن يقال :

إن المبتدأ يرتفع بالإبتداء، لأن تقول " الإبتداء لا يخلو إما أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء، فإن كان شيئا فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعاني، فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال، وإن

كان فعلا فينبغي أن يقال : " زيدٌ قائما " كما يقال "حضر زيدٌ قائما " وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وأما إن كان غير شيء .فالإسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم وغير معروف"[1].

وهناك من المسائل المختلف فيها بين المدرستين البصرية والكوفية وقد كان سببها الأصول التي اعتمد عليها نحاة المدرستين وخاصة في السماع والقياس،فالبصريون يعتمدون في أحكامهم على السماع ممن سلمت لغته وسليقته. إضافة أن يكون الراوي عربيا يوثق بلغته[2] فوضعوا قواعدهم على الأعم الأغلب. أما ما شذ عن قواعدهم العامة فكانوا يتأولونها.

أما الكوفيون فقد كثر المصنوع في شواهدهم. وقد قال أبو الطيب اللغوي : "الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة. ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله؟ وذلك بين في دواوينهم"[3].

وورد في قصة لخلف بن الأحمر قائلا : " أقمت بالكوفة لأكتب عنهم الشعر فبخلوا عني فكنت أعطيهم المنحول. وأخذ الصحيح. ثم مرضت فقلت لهم ؛ ويلكم أنا تائب إلى الله تعالى. هذا الشعر لي. فلم يقبلوا مني وبقي منسوبا إلى العرب."[4]

وهذا ما أضعف قياسهم وأحكامهم وجاءت مضطربة لا تطرد فلجأوا إلى التأويل والتقدير. فقد قال الكوفيون بزيادة لام الإبتداء في خبر لكن[5] كما يجوز في خبر "إن" نحو ما قام زيد لكن عمرا لقائم.

وقد بنوا حكمهم على قول الشاعر[6]:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي * * وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

حيث دخلت اللام على خبر لكن لتفيد التوكيد

لكنّ البصريين يجعلونه شاذا لا يؤخذ به لقلته

---

(1) الإنصاف المسألة 5 ، 1 /45، 46.

(2) في الكتاب (1050) شاهدا , خمسون لم يعرف قائلوها , فاعتذروا بأن سيبويه وثق بروايتها .

(3) مراتب النحويين ص 74 .

(4) وفيات الأعيان 393/1 .

(5) الانصاف المسألة 25 ,208/1 .

(6) لم يعرف له قائل، تحره : وافر، ورد في ابن عقيل رقم 99 ، 33/1 ، والإنصاف 209/1، والخزانة 343/4، وشرح المفصل 179/7.

وكان الفراء يقول :"قامَ وقعَدَ محمدٌ" أن " محمد " فاعل لفعلين جميعا، بينما كان الكسائي يذهب إلى أن الفعل الأول فاعله محذوف ولا فاعل له، أما البصريون فيذهبون إلى أن "محمد" فاعل

للفعل الثاني أما الفعل الأول ففاعله مضمر مستتر فيه[1].

ب ـ الخلافات والأهواء الشخصية :

كانت خلافات النحاة تكسوها غالبا العصبية والحدة، وحسب النيل من الآخر، وقد برزت "حب الغلبة عند الكوفيين أشد، فهم عن دنياهم وجاههم يدافعون، إذ علموا علم اليقين أن علمهم ازاء علم البصريين قليل "[2].

لأن الكوفيين كانوا مقربين من الخلفاء والأمراء، ولعل هذا من العوامل القوية في نشر مذهبهم على قلته من مذهب البصريين دقة وضبطا وإطرادا لأحكامهم : " إذ لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن، ولا كلام العرب، ولولا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا ذكره لم يكن شيئا، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات عن الأعراب مطروحة، لأنه كان يلقنهم ما يريد وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن، وهو قدوتهم وإليه يرجعون."[3]

ويروي أن اليزيد ي سأل الكسائي بحضرة الرشيد قال : انظر في هذا الشعر عيب ؟

وأنشده :

ما رأينا خربا نقـر * * عنه البيـــض صقرُ

لا يكون العير مهرا * * لا يكـون المهر مهرُ

فقال الكسائي : قد أقوى "لحن" الشاعر، فقال له اليزيدي : انظر فيه، فقال أقوى، لا بد أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان.

فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض وقال : أنا أبو محمد، الشعر صواب، وإنما ابتدأ فقال المهر مهر.

لأنه جعل " يكون " الثانية توكيدا لفظيا للأولى.

---

(1) شرح التسهيل 166/2، 167.

(2) أصول النحو للأفغاني ص 177 .

(3) مراتب النحويين ص 74 .

فقال له يحي بن خالد :" أتكتني بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك ، والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحب إلينا من صوابك مع سوء فعلك.

فقال : لذة الغلبة أنستني من هذا ما أحسن "[1]

وما دار بين المبرد وثعلب من مناظرات شغلت اتباع البصريين واتباع الكوفيين فكانت مثلا فيما دار بين أنصار المدرستين من خصومات ومناقشات حتى قيل[2]:

فأبداننا في بلدة والتقاؤنا * * عسي كأنـــا ثعلب والمبرد.

فيحكى " أن بعض الأكابر من بني طاهر سأل أبا العباس ثعلبا أن يكتب له مصحفا على مذهب أهل التحقيق. فكتب " والضحى " بالياء. ومذهب الكوفيين أنه إذا كان كلمة من هذا النحو أولها ضمة أو كسرة كتبت بالياء وإن كانت من ذوات الواو. والبصريون يكتبون بالألف. فنظر المبرد في ذلك المصحف فقال : ينبغي أن يكتب "والضحا " بالألف لأنه من ذوات الواو. فجمع ابن طاهر بينهما : فقال المبرد لثعلب : لم كتبت "والضحى" بالياء ، فقال : " لضمة أوله" فقال له: ولم ضم أوله وهومن ذوات الواو تكتبه بالياء ؟

فقال لأن الضمة تشبه الواو. وما أول[3] يكون آخره ياء. فتوهموا أن أوله واو ، فقال المبرد:"أفلا يزول هذا التوهم إلى يوم القيامة."[3]

ويروي الزجاج البصري ما دار بينه وبين ثعلب في دفاعه عن المبرد قوله "دخلت" على أبي العباس تعلب في أيام المبرد وقد أملى شيئا من "المقتضب" فسلمت عليه وعنده أبو موسى الحامض وكان يحسدني شديدا ويجاهرني بالعداوة وكنت ألين له واحتمله لموضع الشيخوخة.

فقال لي تعلب :" قد حمل إلى بعض ما أملاه هذا الخلدي "يعني المبرد" فرأيته لا يطوع لسانه بعبارة فقلت له : إنه لا يشك في حسن عبارته اثنان. ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك ، فقال : ما رأيته إلا ألكن متغلقا .

فقال أبو موسى : والله إن صاحبكم "يعني سيبويه" ألكن. فأحفظني ذلك ثم قال : بلغني عن الفراء أنه قال : دخلت البصرة فلقيت يونس وأصحابه فسمعتهم يذكرون سيبويه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة. فاتيته فإذا هو عجم لا يفصح. سمعته يقول لجارية : هات ذيك الماء من ذاك الجرة ، فخرجت من عنده ولم أعد إليه.

---

(1) معجم الأدباء 178/13.

(2) بغية الوعاة 1/ 116 .

(3) معجم الأدباء 118/19.

فقلت له : هذا لا يصح عن الفراء، وأنت غير مأمون في هذه الحكاية، ولا يعرف أصحاب سيبويه من هذا شيئا، وكيف تقول هذا لمن يقول في أول كتابة : " هذا باب علم ما الكلم من العربية " ؟

وهذا يعجز عن ادراك فهمه كثير من الفصحاء فضلا عن النطق به، فقال : ثعلب قد وجدت في كتابه نحوا من هذا : يقول "حاشا " حرف يخفض ما بعده كما تخفض "حتى" وفيها معنى الإستثناء.

فقلت : هذا كذا في كتابه، وهو صحيح ذهب في التذكير إلى الحرف، وفي التأنيث إلى الكلمة.

قال : والأجود أن يحمل الكلام على وجه واحد . قلت : كل جيد، قال الله تعالى :﴿ وَمَنْ تَيْقُنْتُ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا.. ﴾[1] وقرئ :﴿ وتُعمل صالحا ﴾[2] برفع التاء وقال عز وجل:﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[3] ذهب إلى المعنى، ثم قال :﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنظُرُ إِلَيْكَ ﴾[4] ذهب إلى اللفظ، وليس لقائل أن يقول لو حمل الكلام على وجه واحد في الإثنين كان أجود لأنه كلام جيد.

فأما نحن "يريد البصريين" فلا نذكر "حدود" الفراء لأن صوابه فيه أكثر من أن يعد، ولكن هذا أنت "يا ثعلب" عملت كتاب "الفصيح" للمبتدئ المتعلم وهو عشرون ورقة، أخطأت في عشرة مواضع منه... "[5]

ثم قال الزجاج :" فما قرئ عليه كتاب " الفصيح " بعد ذلك على علمي، ثم بلغني أنه سئم ذلك، فأنكر كتاب "الفصيح" أن يكون له "[6].

ومهما يكن ما اختلف حوله نحاة المدرستين، ومدى صحة الروايات من عدمها، فيبقى أن الحكم على هولاء النحاة وما كانوا يختلفون فيه، أنه يوجهه ويغذيه التعصب والهوى وحب الإنتصار على الآخر والتقليل من مذهبه، حتى وإن شكك في بعض المرويات إلا أنه لا يكن رفض

---

(1) سورة الأحزاب الآية 31 .

(2) السبعة في القراءات ص 521، قرأها ابن كثيرا ونافع وأبو عمرو و عامر و عاصم.

(3) سورة يونس الآية 42 .

(4) سورة يونس الآية 43 .

(5) معجم الأدباء 137/1 143 وانباه الرواة 141/3.

(6) انباه الرواة 141/3 , معجم الأدباء 137/1.

سيلا من المرويات التي تؤكد هذا الإتجاه، خاصة وأن كتبا بكاملها قد جمعت هذه المجالس والمناظرات.

وهي تبرز كيف كان الكوفيون خاصة يستخدمون أي وسيلة لكي ينالوا من البصريين، وما جاء فيما يعرف بالمسألة الزنبورية خير مثال، وكيف أعطى الكسائي عرب الحطمة نقودا كي يخطئوا سيبويه بالباطل.

جـ ـ الضرورة الشعرية :

قديما قيل يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، فكان هذا التجوز والتساهل يبيح للشاعر أن يخرج عن بعض قواعد النحو والصيغ الصرفية، ولما تناول النحاة هذه الأبيات أولوا وقدروا وحذفوا وتمحلوا... حتى تستقيم تلك الأبيات التي جاء بها الشعراء مضطرين مع القواعد النحوية الصحيحة.

فحدث أنه لم ينج من هذه الظاهرة حتى فحول الشعراء أمثال زهير بن أبي سلمى والفرزدق وأبي الطيب المتنبي وأبي العلاء المعري وغيرهم، إذ كان هؤلاء الشعراء يغلبون الجانب الفني في صناعة الشعر على القواعد النحوية أحيانا، بل كانوا يتضيقون من ملاحظاتهم ومراجعاتهم المستمرة، مما دفع بأحدهم كالفرزدق أن يهجوا ابن أبي اسحاق الحضرمي بقصيدة يقول فيها :[1]

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ * * وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا.

وما كان يسمعه منه حتى قال له : " أخطأت أخطأت، إنما هو مولى موال " وما كان بين سيبويه وبشار بن برد من خصومات لما هجا بشار سيبويه لأنه لم يستشهد بأبياته في أبواب الكتاب.

وقد كان النحاة يصعدون في الطعن حتى العصر الجاهلي، من ذلك تخطئه ابن أبي اسحاق الحضرمي النابغة الذبياني في قوله[2]:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ * * مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

إذ جعل القافية مرفوعة، وحقها أن تنصب على الحال، لأن المبتدأ تقدمه الخبر، وهو الجار والمجرور، وكان النابغة ألغاها لتقدمها، وجعل ناقعا للخبر.[3]

---

(1) بيت سابق أنظر في صفحة 37.

(2) للنابغة الذبياني بحره : طويل ، ذكر في ديوانه 51 والكتاب 89/2 .

(3) الكتاب 89/2.

وقد قال امرؤ القيس واصفا ناقته[1]:

لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا * * أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيهِ النَّمِرْ[2]

وكان الوجه أن يقول " خظاتان " ولكنه حذف نون التثنية دون إضافة، وذلك حتى يحافظ على تفعيلة البحر المتقارب .

ومن أبيات الضرورة كذلك قول الأحوص[3]:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا * * وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ[4]

فقد اختلف النحاة في كلمة "يا مطر"، هل ينون بالنصب أم بالرفع فسيبويه يجعل في تنوينها ونصبها كالنكرة غير المقصودة[5] أما القائلون بالتنوين رفعا فذلك لأن المنادى هنا بمنزلة ما لا ينصرف من الأسماء . فإذا انصرف ترد على ما كان عليه من الإعراب والتنوين.

كذلك ما يجعله الخليل وسيبويه من باب العطف على التوهم، يقول سيبويه سألت الخليل عن قول الأعشى[6]:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرْكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا * * أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَا مَعْشَرٌ نُزُلُ

أي "أو أنتم تنزلون". فعطف الجملة الإسمية على الجملة الشرطية. ومنه قول الشاعر[7]:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ مِنْه القَدَمَا

الأَفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ وَالشَّجَعَمَا[8]

---

(1) البيت لامرئ القيس بحره : متقارب . انظر ديوان امرئ القيس ص 164 وشرح المفصل 28/9 .

(2) المتنان : جنبتا الظهر ، لسان العرب 4130/6 ، الخظاة : المكتنزة من كل شيء لسان العرب 1206/2 .

(3) الأحوص واسمه محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت الأوسي بحره : وافر. ذكر في الكتاب في 202/2، أوضح المسالك رقم 437 ، 28/4، ابن عقيل رقم 307 ، 262/2 ، المغني رقم 646 ، 379/1.

(4) كان الأحوص يعشق امرأة فتزوجها رجل يقال له مطر , فغلب , الوجد على الأحوص حتى صرح بما كان يكتمه، أنظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي 25/2، 605.

(5) الكتاب 2/ 202.

(6) بحره بسيط، ديوان الأعشى 48 ، الكتاب 51/3، 164 ، والهمع 60/2.

(7) البيت لعبد بني عبس , لأبي حيان الفقعسي ولمساور العبسي وللعجاج وليس في ديوانه, البحر : الرجز , ذكر في الكتاب 287/1 وشرح التسهيل 454/3.

(8) الأفعوان : ذكر الأفاعي ، وهي الحيات الخبيثة ، لسان العرب 3440/5، والشجعما : الشجاع بزيادة الميم ، لسان العرب 2201/4.

فكان عليه أن يرفع "الأفعوانَ والشجاعُ والشجعما" أو بالبدل أو بالعطف على الحيات. لكنه لما قال : قد سالم الحياتُ القدمُ. أراد أن يبين أن القدم أيضا سالمت الحيـات. أي أن كليهمـا فـاعل ومفعول في الوقت نفسه. فنصب " الأخوان" و"الشجاع" و"الشجعما"

وقد جعله ابن هشام شاهدا على إعطاء اعراب المفعول. وعكسه عند أمن اللبس[1]!

---

[1] المغني ص 669/2 .

المسائل المختارة في التأويل

المسألة الأولى : تقديم الخبر على المبتدأ :

منع الكوفيون تقدم الخبر على المبتدأ مفردا أو جملة، بينما أجاز البصريون ذلك.

وقد احتج الكوفيون على منعهم تقدم الخبر على المبتدأ، لما قد يؤدي إلى اللبس لما قد يحدث في تقديم ضمير الإسم على ظاهره. فإذا قلت : قائم زيد كان في لفظ "قائم" ضمير يعود على زيد، بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع حين يقال : قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون، فلو كان خاليا من الضمير لكان موحدا في الأحوال كلها[1].

أما البصريون فقد أجازوا تقدم الخبر على المبتدأ مستدلين بوروده في كلام العرب في اشعارهم بكثرة فجعلوا من تقدم الخبر على المبتدأ قاعدة عامة كقولهم "مشنوء من يشنؤك"و" تميمي أنا "و"في بيته يؤتي الحكم".

فيكون "مشنوء" خبرا متقدما و "من" التي هي مبتدأ مؤخر ويكون "تميمي" خبرا مقدما و"أنا" مبتدأ مؤخرا.

وشبه الجملة "في بيته" خبرا مقدما و "الحكم" مبتدأ مؤخرا.

ومن أشعار العرب[2] :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا * * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِجَالِ الأَبَاعِدِ

فجملة " بنونا بنو أبنائنا " اشتملت على مبتدأ وخبر، وقد تقدم الخبر وهو "بنونا" على المبتدأ وهو "بنو أبنائنا"، وقد استساغ الشاعر تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما في رتبة واحدة من التعريف، وكل واحد منهما صالح للإبتداء به لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ وإلى الخبر.

أما ما ذهب إليه الكوفيون من خشية اللبس من تقدم ضمير الإسم على ظاهره، فقد ذكر البصريون فساده وذلك لأن الخبر وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير[3]، فهو مقدم لفظا والنية به التأخير، فإذا قلت "ضرب غلامه زيدا" فالغلام هنا مفعول به، ومرتبة المفعول به أن يكون بعد الفاعل، فهو إذن وإن تقدم لفظا فقد كان مؤخرا تقديرا وحكما.

---

(1) شرح المفصل 92/1.

(2) ينسب للفرزدق وقيل لا يعلم قائله، بحره : طويل .ذكر في أوضح المسالك رقم 71 ،206/1 ومغني اللبيب رقم 821، 504/2.

(3) الإنصاف المسألة 9 ، 68/1.

ومنه قوله تعالى :﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾[1]

يقول ابن الأنباري :" "فالهاء في نفسه" عائدة إلى موسى، وإن كان الظاهر متأخرا لفظا "[2] لأنه في حكم المقدم من حيث كان فاعلا. ومثله قول زهير[3]:

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلَّاتِهِ هَرِمًا * * يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

فقد جاءت "علاته" مقرونة بضمير الغائب يعود على لفظ بعده "هرما" مما يدل على أن العرب لم تكن تتحرج من مثل هذه الأساليب ومثل قولهم "في أكفانه لف الميت" و "في بيته يؤتى الحكم".

وقوله تعالى :﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[4]، ﴿ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾[5] "فمحياهم" مبتدأ تأخر عن "سواء" التي هي خبر مقدم. وإنما وجد الخبر ههنا والمخبر عنه اثنان لوجهين : أحدهما أن "سواء" مصدر في معنى اسم الفاعل، في تأويل مستو. والمصدر لا يثنى ولا يجمع، بل بلفظة الواحد عن التثنية والجمع فيقال هذا عدل وهذان عدل وهؤلاء عدل". فكذلك ههنا. والوجه الآخر أن يكون أراد التقديم والتأخير كأنه قال: " محياهم سواء ومماتهم".[6]

فالفعل هنا في تأويل المصدر. والمعنى سواء عليهم الإنذار وعدم الإنذار. فالإنذار مبتدأ سواء الخبر.

وهكذا كان البصريون في تقديمهم الخبر على المبتدأ مطلقا لوروده بكثرة على لسان العرب وآثارهم ومايؤيدها من كلام الله تعالى. وفي المقابل جاء تأويل الكوفيين بعيدا عن ما ورد عن العرب، وكان رأيهم تصنعه التأويلات والتقديرات.

المسألة الثانية : العامل في الإسم الواقع بعد منذ ومذ

ذهب الكوفيون إلى أن الإسم الواقع بعد "مُنْذُ ومُذْ" مرتفع بتقدير فعل محذوف. وذلك لأن "مُنْذُ" و "مُذْ" مركبتان في الأصل من "من" و "إذ". وذلك أن الميم مكسورة عند بعض العرب، وإذا

---

(1) سورة طه الآية 67 .

(2) الإنصاف 68/1 .

(3) قاله زهير بن ابي سلمى المزني من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان بحره : طويل ، أنظر ديوانه ص 43 ، ذكر في الإنصاف 68/1.

(4) سورة البقرة الآية 06.

(5) سورة الجاثية الآية 21.

(6) شرح المفصل 93/1.

ثبت أنهما من "من" و"إذ" كان بعدهما بتقدير فعل، لأن الفعل يحسن بعد "إذ" والتقدير : ما رأيته مذ مضى يومان، ومنذ مضى ليلتان.

وإذا خفضت ما بعدهما، فكان الخفض بهما اعتبارا بمن، ولهذا المعنى كان الخفض بهذا أجود من "مُذْ" لظهور نون فيها تغليبا لمن، والرفع بمذ أجود لحذف نون "من" منها تغليبا لإذْ، والذي يدل على أن أصل منذ ومذ واحد، أنك لو سميت بمذ لقلت في تصغيره "منيذ" وفي تكسيره "أمناذ" فتعود النون المحذوفة، لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها.[1]

وذهب أبو زكريا الفراء إلى أن الإسم الواقع بعد منذ ومذ في موضع الخبر عن المبتدأ المحذوف، وذلك لأن مُنْذُ ومُذْ مركبتان من "من" و "ذو" وهي بمعنى الذي وحذفوا الواو تخفيفا، وما بعدها.

وهذان الرأيان من الكوفيين فيهما ضرب من التأويل البعيد غير مسند بالشواهد الصريحة، والأدلة مع عدم التركيب.

أما البصريون فقالوا : إن "مُنْذُ" و "مُذْ" إسمان في موضع الإبتداء فيكون ما بعدها مرفوعا بهما وحرفا جر في موضع آخر ويكون ما بعدهما مجرورا بهما.

ويتعين اسميتهما إن وليهما اسم مرفوع أو جملة تامة، وهنا في موضع ؛ خبر عن منذ ومذ وقولك : ما رأيته مُنْذُ يومان ومُذْ ليلتان فتقديرهما : أمد انقطاع الرؤية يومان، وأمد انقطاع الرؤية ليلتان.

فالأمد في موضع رفع بالإبتداء، فكذلك ما قام مقامه[2] فيكون ما بعدهما خبرا عنهما.

وإذا خفضت فهما عند سيبويه ظرفان مضافان إليهما، وهو مما يضاف إلى الأفعال من الأسماء "ومما يضاف أيضا إلى الفعل "مذ" في قولهم : "ما رأيتُه مُذْ كان عندي، ومُنْذُ جاءني"[3].

وبهذا الرأي عمل المحققون[4] من الكوفيين على أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، و التقدير : مذ كان يومُ الجمعة، مُذ كان يومان.

---

(1) الإنصاف، المسألة 56 1/382، 383.

(2) المرجع نفسه 1/391.

(3) الكتاب 1/460.

(4) شرح التسهيل 2/217.

وهذا الرأي يجري "مُنذُ" و"مَذُ" في الإسمية على طريقة واحدة، مع صحة المعنى. وفيه تخلص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ، كما فيه تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط[1].

المسألة الثالثة : عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية :

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية منصوب على الصرف. أي أن المعنى الثاني بعد واو المعية صرف عن المعنى الأول فخالفه، فلذلك وجب النصب، فقالوا، إنَّ المراد بقولهم :" لا تأكلِ السَّمك وتشربَ اللبن " يجزم الأول وبنصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين، لا منفردين، فلو طَعِمَ كُلَّ واحدٍ منهما الجزم في الفعلين جميعا. فكان يقال "لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ" فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين، فلو طعم كل واحد منهما منفردا كان مرتكبا للنهي، لأن الثاني موافق للأول في النهي، لا مخالف له، بخلاف ما وقع الخلاف فيه، فإن الثاني مخالف للأول، فلما كان الثاني مخالفا للأول ومصروفا عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبا له[2].

أما البصريون فقالوا بنصب الفعل المضارع بأن لازمة الإضمار وذلك لأن الواو أصلها أن تكون للعطف، وأصل الحروف ألا تعمل إلا إذا كانت مختصة، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال دون أن تختص بإحدهما لذلك فهي لا تعمل.

أما ما ذهب اليه أبو عمر الجرمي من أن الواو هو الناصب مباشرة للفعل، " لأنها خرجت عن باب العطف "[3]، فصارت ناصبة بنفسها للفعل ولو صح ذلك لجاز دخول حرف العطف عليها كما جاز دخوله علي واو القسم، كما كانت واو رب أصلها العطف لم يجز دخول حرف عليهما، فلا يقال فى مثل :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

إِلاَّ اليَعَافِيرُ وَإِلاَّ العِيسُ[4]

وبهذا احتج سيبويه ودفع هذه المقالة[5].

---

(1) شرح التسهيل 217/2 .

(2) الإنصاف المسألة 75، 556/2.

(3) المرجع نفسه 556/2.

(4) البيت لعامر بن الحارث وهو من الرجز ، ذكره سيبويه 322/2 وأوضح المسالك رقم 145، 364/1.

(5) شرح المفصل 21/7 .

أما في رد البصريين على ما قال به الكوفيون، من أن الثاني مخالف للأول فإن المخالفة هي التي "توجب تقدير "أن" لأن العامل هو نفس الخلاف والصرف، ولو جاز أن يقال : "إن زيدا" في قولك" أكرمت زيدا"، لم ينتصب بالفعل، وإنما انتصب بكونه مفعولا، وذلك محال، لأن كونه مفعولا يوجب أن يكون أكرمت عاملا فيه النصب، فكذلك هاهنا : الذي أوجب نصب الفعل هاهنا بتقدير " أن" هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول، كما أن الذي أوجب نصب زيد في قولك " أكرمت زيدا " وقوع الفعل عليه"[1].

ورأي الكوفيين يعتمد على التأويل البعيد، مما يزيد الحكم النحوي تعقيدا وابتعادا عن تقريب الفهم وتبسيط الحكم، بينما كان الرأي البصري لجأ إلى التأويل بتقدير عامل مضمر، لما اصطدم بقاعدة نحوية عامة، وهي أن الحروف تعمل حين تختص، فحتى لا يضيع الحكم قدروا له عاملا..

المسألة الرابعة : عامل النصب في الفعل المضارع بعد الفاء السببية

اختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة في عامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد الفاء السببية في الجواب عن الأمر والنهي والنفي والإستفهام والتمني والعرض.

إذ قال الكوفيون إنّ النصب في هذه الأفعال لا يكون بالحروف أي " أن" لا تعمل النصب وإنما الفعل منتصب على الخلاف.

وذلك لأنه عطف ما بعدها على غير شكله. فإذا قلت :"لا تظلمني فتندمَ. فقد دخل النهي على الظلم و لم يدخل على الندم.

والأمر كذلك إذا قلت : "ما تزونا فنكرمَك" لم يكن الجواب نفيا.

وهكذا مع الأمر والإستفهام والتمني والعرض. فاستحق النصب على الخلاف.

وقال الجرمي البصري أن الأفعال المضارعة منصوبة بالفاء نفسها[2].

وقد أبطل هذا الرأي المبرد بأنها لو كانت ناصبة بانفسها لكانت "كأن" و"كان" يجوز أن تدخل

---

(1) الإنصاف 557/2 .

(2) شرح المفصل 21/7.

عليها حروف العطف ـ كما تدخل على "أنّ" فكان يلزم دخول الواو على الفاء لأنها هي الناصبة[1].

وقال البصريون أن الأفعال المضارعة الواقعة بعد الفاء السببية منتصبة بأن المضمرة[2] بعد الفاء وهو مذهب سيبويه[3].

وذلك لأن الفاء حرف عطف، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، وكل حرف لا يختص بالأسماء أو الأفعال، فإنه لا يعمل في أحدهما.

فلذلك وجب أن يقدر أن بعدها ليصح نصب الفعل، لما كانت هذه الحروف مما لا يجوز أن تعمل في الأفعال.

ولو كانت الفاء هي الناصبة لدخل عليها واو العطف وفاؤه، كما تدخل على واو القسم، ولما لم يتحقق ذلك صارت الفاء حرف عطف مضمر بعدها العامل كوا ورب[4].

وبذلك يتضح تأويل البصريين بتقدير عامل، يصب في روح اللغة ويبتعد عن التعقيد باستخدامهم لقاعدة نحوية متفق عليها بأن الحروف تعمل لما تكون مختصة.

أما تأويل الكوفيين بأنه منصوب على الخلاف، فهو تأويل خارج الأحكام النحوية، ولا يصلح أن يكون موجباً للنصب.

المسألة الخامسة : عمل " كي " :

ذهب الكوفيون إلى أن "كي" لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف جر، لأن حروف الجر من اختصاص الأسماء وليس الأفعال، والذي يدل على أنها لا تكون حرف خفض دخول " اللام " عليها[5] لأنه لا يجتمع حرفان لهما عمل واحد، من باب اجتماع عاملين على معمول واحد. وأول الكوفيون لما سئلوا عن "كيمه" ونصبها قالوا : أن هذه اللفظة مكونة من "كي" المصدرية الناصبة للفعل المضارع وأن المضارع المنصوب بها محذوف، وأن " مه " التي بعدها مؤلفة من " ماذا " التي هي اسم استفهام وأن " ما " الإستفهامية في محل نصب مفعول به لهذا

---

(1) شرح المفصل 21/7.

(2) الإنصاف 557/2 .

(3) الكتاب 28/3.

(4) شرح التسهيل 27/4 .

(5) الإنصاف المسألة 78 .571/2.

المضارع المحذوف. وليس لكي عمل فيه وهذا تكلف بين من الكوفيين، لأن فيه حذف صلة الحرف المصدري مع بقاء معمولها.

والثاني :لأن فيه نصب اسم استفهام مما له الصدارة.[1]

أما قول الكوفيين: " إن "كي" من عوامل الأفعال فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء"[2] فيرى ابن الأنباري أن "كي" العاملة في الأفعال هي التي تدخل عليها اللام لأنه لا يصح أن يدخل حرف جر على حرف جر. لكنها تأتي بمنزلة اللام الجار نحو : "جئتك كي تكرمني" فهذه "كي" حرف جر بمنزلة اللام والفعل بعدها منصوب بتقدير " أنْ " كما هو منصوب بعد اللام بتقدير " أن وحذفت فيها طلبا للتخفيف"[3].

أما البصريون فقالوا تأتي "كي" حرف جر وذلك لدخولها على الأسماء فيقال "كيمه" كما يقولون "لمه" لأن ألف "ما " الإستفهامية لا يحذف إلا إذا كانت في موضع جر، واتصل بها الحرف الجار.

وكلا المذهبين توغل في التأويل والتقدير والحذف، بغية تشكيل رأي خاص يبتعد به عن الرأي الآخر. تلمس منه أحيانا الإبتعاد عن اللغة وذوقها وبيان أسلوبها ورقته، والإنتصار إلى الرأي والمذهب.

---

(1) هامش أوضح المسالك 9/3.

(2) الإنصاف 573/2.

(3) الإنصاف 573/2 .

الخـــاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة :

إن الخلاف بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة لم يكن لمجرد المخالفة والتنوع في الآراء النحوية، لأن آراء النحاة تعددت ضمن المدرسة الواحدة، إنما نشأ الخلاف بين نحاة المدرستين بسبب المنهج الذي التزمت به كل طائفة نحوية، فأوجد بذلك نحوا بصريا و نحوا كوفيا.

وقد كان إخضاع النحاة العوامل النحوية إلى القياس والسماع وطرقها التعليل للأحكام النحوية، وتأويل ما خرج عن الشواهد الكثيرة، هي الدواعي الحقيقية في اختلاف النحاة، واستقلال كل مدرسة بنحوها عن الأخرى.

وقد كان منهج البصريين في إجرائهم القياس عند استنباط الأحكام النحوية يجري على القاعدة النحوية المطردة، أو على الأساليب فيما كان منها شائع كثير ، والتزم البصريون بهذه القواعد والأصول لا يتعدونها ولا يسمحون لغيرهم أن يجاوزها في شعر أو نثر، فإن تعداها خطؤوه وثاروا عليه.

أما ما كان يخرج عن أصول قواعدهم و لم يجدوا له مكانا في قواعدهم فإنهم يؤولونه، بعيدا عن التكلف والجدل، حتى يوافق مقاييس النحو وأصوله، فإن لم يستطيعوا له تأويلا وتخريجا حكموا على الاستعمال بالشذوذ. ودفعوا ما خرج عن القاعدة النحوية، حتى لا تتشتت الأحكام النحوية، وبناء نظرية نحوية متماسكة لا يسودها التناقض والاضطراب.

أما الكوفيون فكانوا أكثر نقلا واتساعا في القياس، فهم إن وجدوا شاهدا واحدا جعلوه أصلا وقاسوا عليه، فجاءت العوامل النحوية عندهم مضطربة غير محكمة.

ومن حيث المصدر الذي ينقل منه نحاة المدرستين، فقد كان البصريون لا يثبتون فيما يختارونه شاهدا لقواعدهم النحوية، إلا ما ورد عن العرب الفصحاء الخلص، الذين سلمت فصاحتهم من الشوائب وكانت كثيرة الإستعمال تجري على الإطراد.

أما الكوفيون فقد كانوا يتساهلون في أخذهم كلما سمعوه عن العرب فأعملوا بالشاذ والضرورات. وقد تقولوا حتى على أولئك الذين لا يؤتمن اللحن على ألسنتهم من الأعراب الذين خالطوا العجم.

أما في القراءات فقد عمل كلا نحاة المدرستين على توجيهها من أجل المحافظة على النص القرآني الشمولي الكلي الموحد، وما وقع من رد بعضها، فقد يكون بين القراءة والأخرى خلاف في صوت أو لفظ أو تركيب نحوي.

ورد القراءات ليس بدعا من النحاة وحدهم، فقد رد كذلك القراء عددا من القراءات لا تنطبق مع النص القرآني.

ويبقى نقد نحاة المدرستين - على السواء - لقراءة ما فهو نقد في ضوء معيار نحوي، لحفظ النص القرآني الشمولي المتكامل، الذي نشأ النحو لصيانته من اللحن وتقعيد القواعد لتيسير فهمه وتدبر معانيه ومعرفة أحكامه.

أما الأحاديث النبوية الشريفة فلم يعمل بها الأئمة النحاة من المدرستين البصرية والكوفية إلا ما ندر وقل، بحجة أن رواتها أعاجم لا سليقة لهم في العربية ولا يؤتمن اللحن على ألسنتهم.

ولعل ما زاد في اختلاف نحاة المدرستين البصرية والكوفية واتساع شقة الخلاف بينهم، هو رغبة الكوفيين المنحة في الاستقلال بنحو يختلف عن نحو البصرة، فجاءت كثير من آرائهم مكسوة بنوع من الحدة والعصبية وحب الاختلاف عن نحو البصريين.

وأتمنى أن يكون هذا البحث قد كشف عن جانب مهم في فهم تراثنا النحوي خاصة، والوقوف على الأسباب الحقيقية التي أوجدت نحوا بصريا وآخر نحوا كوفيا. وما هو أصيل ثابت في بناء النظرية النحوية، وما هو محدث، حتى لا تضطرب دراساتنا النحوية واللغوية في عملية تيسير النحو وتقريبه للفهم والإفهام.

كما كان البحث دراسة تحليلية لآراء النحاة وأصول مذهبهم لمعرفة منهجية النحاة في بناء الأحكام والقواعد النحوية، حتى صارت نظرية متكاملة متجانسة لا يسودها الاضطراب والفوضى.

وبحمد الله تتم الصالحات.

الملحقات

والفهـــارس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق ترجمة الأعلام

ـ إبراهيم بن محمد السري بن سهل لقب بالزجاج لأن في صغره كان يخرط الزجاج فنسب اليه، له مصنفات منها شرح أبيات سيبويه ومختصر في النحو وكتاب الإشتقاق وكتاب فعلت وأفعلت ومعاني القرآن توفي 310 هـانظر الألباء ص 244وطبقات النحويين واللغويين ص 111.

ـ إبراهيم النخعي : ابو عمران ابراهيم بن يزيد بن قيس ابن الآسود بن عمرو بن النخعي كان مفتي الكوفة واسع الروايةتوفي 96 هـ . أنظر وفيات الأعيان بن خلكان 25/1 مكتبة النهضة القاهرة 1948،وسير اعلام النبلاء شمس الدين بن عثمان الذهبي تحقيق شعيب الأرناؤوط 70،69/5 مؤسسة الرسالة 1981 .

ـ أثير الدين بن يوسف الغرناطي الأندلسي المعروف بأبي حيان، شرح تسهيل ابن مالك وله مصنفات وشروح أخرى في النحو توفي 745هـ بغية الوعاة 126/1 .

ـ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي كان حجة في الفقه الظاهري والحديث، فولاه الموحدون قضاء " فاس " قام بثورة على أصحاب المذاهب الفقهية، كما حمل ثورة على النحاة، من آثاره كتاب الرد على النحاة، توفي 592 هـ انظر بغية الوعاة 139/18.

ـ أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد الحسين اللغوي كان نحويا على طريقة الكوفيين صنف المجمل في اللغة وفقه اللغة توفي بالري 395 هـ انظر بغية الوعاة 352/1

ـ بشار بن برد هو أبو معاذ الضرير البصري شاعر عصره نزل بغداد ومدح الكبراء، من موالي بني عقيل توفي 167 هـ وعمره 74 سنة، أنظر سير أعلام النبلاء 24/7.

ـ جرير : أبو حرزة جرير بن عطية بن الخطفي التميمي البصري، مدح يزيد بن معاوية وخلفاء بني أمية، انظر : وفيات الأعيان 321/1 .

ـ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، هو أغزر العلمـاء المصريين في عصره، ألـف في التفسير والحديث والفقه والتاريخ والتراجم واللغة والنحو، منها المزهر في علـوم اللغـة " و " الإقتراح في أصول النحو " والاشباه والنظائر، وهمع الهوامع على جمع الجوامع " تـوفي 911 هـ . انظر تاريخ الأدباء العربية في القرن التاسع عشر الشيخو 51/1.

ـ الحجاج : هو أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبـي عقيـل بـن مسـعود بـن عـامر بـن معتب ابن مالك من ثقيف توفي 95 هـ انظر : وفيات الأعيان 29/2 .

ـ الحسن البصري : أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار، مولي ثابت زيد بـن ثـابت الأنصـاري، كان رجلا صالحا وعالما فقيها روي أحاديث عن التابعين وبعض الصحابة، توفي في 110 هـ وعمره 88 سنة . سـير أعـلام النبـلاء 563/4، طبقـات ابـن سـعد 156/7 وفيـات الأعيـان 69/2 .

ـ الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ولد بسيراف 280 هـ، شرح كتـاب سيبويه وشرح شـواهده وترجم لنحاة البصرة في كتابه أخبـار النحـاة البصريين، تـوفي سـنة 368هـ أنظر طبقـات النحويـين واللغويـين ص 119 و إنبـاه الرواة 313/1 والفهرسـت ص 99 ومعجـم الأدبـاء 145/8 ونزهة الألبا ص 307 .

ـ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ولد قـرب شـيراز في 288 هـ كـان عالمـا فـذا ينتخـب لنفسه من الآراء ما صح في قياسه، يرجع إليه ابن جني الكثير من الآراء في كتابـه الخصـائص وغيره توفي 377 هـ، انظر : إنباه الرواة 273/1 والفهرست ص 64 ونزهة الألباء 273/1 .

ـ حسان بن ثابت : أبو الوليد ابن الوليد ابن المنذر بن حرام بن عمرو بن زيـد منـاة ويقـال : أبـو الحسام الأنصاري الخزرجي النجاري المدني شاعر رسول الله (ص) وصاحبه تـوفي 54هـ، انظر : سير أعلام 512/2.

ـ حمزة بن حبيب : هو أبو عمارة بن اسماعيل التيمي، شيخ القراء أخذ عنه الكسائي، وعـابد بـن أبي عابد وسليم بن عيسى وغيرهم، روي أحاديث عن النبي (ص) توفي 158 هـ انظـر سـير أعلام النبلاء 92/7 .

ـ الخليل بن أحمد : أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي من أزد عمان، كان الخليل ذكيا فطنا شاعرا، استنبط العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد، فهو شيخ المدرسة البصرية في النحو ويقال نقل عنه سيبويه الكتاب وصاحب كتاب معجم العين توفي 175هـ . أنظر طبقات النحويين واللغويين ص 47 . وانباه الرواة 341/1 . ومعجم الأدباء 72/11. ونزهة الألبا ص 45.

ـ رجاء بن حيوة : ابن جرول وقيل : ابن جزل، وقيل ابن جندل وهو أبو نصر الكندي الأزدي وهو الإمام القدوة من جلة التابعين، توفي 110 ه- انظر وفيات الأعيان 301/2 وسير أعلام 557/4.

ـ رؤية بن العجاج، تميمي راجز من أعراب البصرة كان حجة في اللغة توفي 145 هـ انظر سير أعلام النبلاء 162/6 .

ـ سعيد بن مسعدة المجاشعي، المعروف بالأخفش الأوسط، أخذ عن سيبويه وصحب الخليل له معاني القرآن توفي 215 هـ ، انظر طبقات النحويين واللغويين ص 72 . وإنباه الرواة 342/1 . وبغية الوعاة 590/1،.

ـ سليمان بن مهران الأعمش : هو أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي أصله من أعمال الري، عرض القرآن على مجاهد وعاصم توفي 148 هـ ، انظر : معرفة القراء الكبار على الطبقات الأعصار . لشمس الدين الذهبي تحقيق عواد معروف وشعيب الأرناؤوط 94/1 مؤسسة الرسالة، بيروت .

ـ صالح بن اسحاق البحلي، المعروف بأبي عمر الجرمي ، مولى لهم نزل جرم فنسب إليهم، أخذ عن أبي الحسن الأخفش وله كتب في النحو منها المختصر في النحو وكتاب الأبنية وتوفي 225 هـ . انظر، طبقات النحويين واللغويين ص 74، ومعجم الأدباء 05/12 ونزهة الألباء ص 143

ـ ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن خليس من كنانة، المعروف بأبي الأسود الدؤلي، أول من أسس العربية ووضع قواعدها أنظر طبقات النحويين واللغويين ص 21 ومراتب النحويين ص 06 ونزهة الأليا ص 06 .

ـ عبد الرحمن بن هرمز المدني الأعرج، أخذ القراءة عن أبي هريرة وابن عباس توفي 117 هـ وعمره بلغ ثمانين سنة ، انظر : سير أعلام النبلاء 69.70/5 وطبقات النحويين واللغويين ص26.

ـ عبد القاهر الجرجاني : أخذ النحو بجرجان عن أبي الحسين محمد بن حسن كان شافعيا عالما أشعريا ذا نسك ودين له " العوامل المائة " و " إعجاز القرآن " توفي 471 هـ، وعمره 74 سنة . انظر انباه الرواة 188/2 وسير أعلام 432/18 ووفيات الأعيان 369/2 .

ـ عبد الله بن أبي اسحاق مولى ال الحضري، وهم حلفاء بني عبد شمس ابن عبد مناف هو أول من قاس في العربية وتكلم في النحو، توفي سنة 117 هـ، انظر طبقات النحويين واللغويين ص 31 وإنباه الرواة 104/4 ونزهة الألباء ص 18 .

ـ عبد الله ابن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، وهو حبر الأمة وفقيه العصر وإمام التفسير روى عن النبي (ص) توفي 67 هـ سير اعلام النبلاء 321/3 .

ـ عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن مضر وهو مهاجر بدري، حليف بني زهرة، كان من السابقين الأولين ومن النجباء العاملين، حدث عن الرسول (ص) ومن حفاظ القرآن الكريم. توفي 32 هـ سير الأعلام 461/1.

ـ عبد المالك بن قريب بن علي بن أصمع، وهو صاحب اللغة والنحو واالغريب والأخبار توفي 216 هـ ، طبقات النحويين واللغويين ص 127 ووفيات الأعيان 288/1، 290.

ـ عثمان بن جني الموصلي، يكنى بأبي الفتح، له من التصانيف ما تفوق الخمسين منها الخصائص وسر صناعة الإعراب والمحتسب توفي 392 هـ، انظر إنباه الرواة 335/2 ونزهة الألبا ص 332 ووفيات الأعيان 313/1.

ـ علي بن أحمد صاحب المخصص وقيل : أبو الحسن علي بن اسماعيل المعروف بابن سيده، النحوي اللغوي الأندلسي المتوفي 458 هـ أنظر:

ـ علي بن حمزة (الكسائي)، مولى بني أسد ولد بالكوفة سنة 119 هـ ونشأ بها، أخذ عن الرؤاسي، كان مقربا من الرشيد، وهو من القراء وإمام المدرسة الكوفية توفي سنة 193هـ، انظر طبقات النحويين واللغوين ص 127 وإنباه الرواه 256/2 والفهرست ص 103 ومعجم الأدباء 168/13 ونزهة الألباء ص 67 .

ـ علي بن عيسى الرماني نحوي معروف توفي 415هـ انظر بغية الوعاة 347/1.

ـ علي بن المبارك، وهو مؤدب محمد بن هارون الأمين توفي سنة 194 هـ، انظر طبقات النحويين واللغويين ص 134 وإنباه الرواة 317/2 .

ـ عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه)، ولد بقرية شيراز وقدم البصرة وبها لزم حلقة الخليل، وأخذ عنه النحو والصرف إلى أن صار إمام المدرسة البصرية، أول من ألف في النحو كتابه المعروف (الكتاب) توفي 180 هـ وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة . انظر : طبقات النحويين واللغويين ص 66 والفهرست ص 82، ومعجم الأدباء 114/16 نزهة الألبا ص 60 .

ـ أبو عمرو بن العلاء : اسمه كنيته، وفي بعض الروايات اسمه زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التميمي المازني، وهو بصري أخذ عن ابن أبي اسحاق، وكان أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها ومن جلة القراء والموثوق بهم توفي 154 هـ، أنظر طبقات النحويين واللغويين ص 35 والفهرست ص 48 ومعجم الأدباء 156/11 ونزهة الألباء ص 24 .

– عمر بن قيس بن ازد بن قيس بن أمية (أبو الدرداء) من قراء دمشق روى عن النبي (ص) توفي 32 هـ سير أعلام النبلاء 335/2، وطبقات ابن سعد 391/7، 393 .

– عنتره : عنتره بن شداد بن عمر بن معاوية ابن قراد العبسي أشهر فرسان العرب في الجاهلية شهد حرب داحس والغبراء توفي 600 م، انظر : الأعلام قاموس تراجم لخير الدين الزركلي 91/5 طبعة دار العلم للملايين، بيروت .

– عيسى بن عمر الثقفي: هو مولى خالد بن الوليد المخزومي، نزل ثقيف وأخذ عن أبن أبي اسحق، وهو بصري ثقة توفي 149هـ ، أنظر طبقات النحويين واللغويين ص 40 والفهرست ص 68 ومعجم الأدباء 146/16 ونزهة الألباء ص 21 .

– القاسم بن سلام هو أبو عبيد القاسم بن سلام الخزاعي روى عنه في القرآن والفقه واللغة والحديث توفي بمكة 267 هـ، طبقات النحويين واللغويين ص 199 .

– مجاهد بن جبر وهو أبو الحجاج المكي الأسود شيخ القراء والمفسرين روى أحاديث من الصحابة. انظر اعلام النبلاء 449/4 .

ـ محمد بن الحسن بن أبي وسارة النيلي (أبو جعفر الرؤاسي) النحوي، وهو أول من وضع النحو من الكوفيين، أستاذ الكسائي والفراء بغية الوعاة 82/1 . 83 وطبقات النحويين والكوفيين ص 125 .

ـ محمد بن السري (أبو بكر ابن السراج) له مصنف الأصول في النحو وكتاب في الإشتقاق توفي 316 هـ ، أنظر إنباه الرواة 145/3 ومعجم الأدباء 197/18 ، والفهرست ص 98 .

ـ محمد بن سلام بن عبد الله بن سالم الجمحي صاحب كتاب طبقات فحول الشعراء المتوفي 231 هـ ،انظر ومعجم الأدباء 345/5 .

ـ محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحياني، استمع إلي الشلوبين في البداية وكان نظم الشعر سهلا عليه، فنظم ألفية في النحو والكافية الشافعية وهي في ثلاثة آلاف بيت والتسهيل وإعراب مشكل صحيح البخاري، والفوائد في النحو، توفي بدمشق 672 هـ ، انظر وفيات الأعيان 227/2

ـ محمد بن العباس بن محمد (أبو عبد الله اليزيدي) كان له أبناء كلهم قد روي وألف في اللغة العربية، وكان إماما في النحو والأدب ونقل النوادر وأخبار العرب توفي 310 هـ طبقات النحويين واللغويين ص 76 أنظروفيات الأعيان 26/1 .

ـ محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد الأزدي (المبرد) إمام نحاة البصرة لعصره ولد بها سنة 210 هـ وله مصنفات كثيرة منها نسب عدنان وقحطان وكتاب الكامل والمقتضب في النحو وتوفي 286 هـ ، انظر طبقات النحويين واللغويين ص 101 والفهرست ص 93، . معجم الأدباء 119/9 . نزهة الألباء ص 217.

ـ محمود بن عمر الزمخشري ولد سنة 467 هـ بزمخشر، بقرية من قرى خوارزم، فنسب إليها، رحل إلى بغداد ومكة له مصنفات عديدة منها ؛ أساس البلاغة والمفصل في النحو وفسر القرآن الكريم توفي 538 هـ، انظر إنباه الرواة 265/3 ونزهة الألبا ص 391 ووفيات الأعيان 81/2.

ـ نصر بن عاصم الليثي : يقال هو أول من وضع العربية، وقال ابن سلام أن نصر أخذ عن يحي بن يعمر، توفي 89 هـ انظر طبقات النحويين واللغويين ص 27 وبغية الوعاة 313/2 .

ـ هشام بن حكيم بن حزام القرشي له صحبة ورواية توفي في أول خلافة معاوية انظر سير الأعلام النبلاء 51/3 .

ـ هشام بن معاوية الضرير : أحد أعيان أصحاب الكسائي، تعزى إليه مقالة في النحو، قيل توفي209 هـ، أنظر بغية الوعاة 328/2 والفهرست ص 70 .

ـ همام بن غالب صعصعة بن ناجية التميمي (أبو فراس الفرزدق) البصري، شاعر عصره توفي 114 هـ، انظر وفيات الأعيان 86/6 .

ـ يحي بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي الفراء ولد بالكوفة سنة 144 هـ ونشأ بها له كتاب معاني القرآن توفي في طريق مكة 207 ه-، انظر طبقات النحويين واللغويين ص 137 أنظر الفهرست ص 104 معجم الأدباء 8/20 ونزهة الألباء ص 98 .

ـ يونس بن حبيب هو أبو عبد الرحمن الضبي، مولى لهم، وكان من أهل جبل، ولد سنة 94 وأخذ عن أبي عمرو، وكان النحو أغلب عليه، وكان راويا كبيرا من رواة اللغة العربية توفي سنة 182هـ، انظر طبقات النحويين واللغويين ص 51 ومعجم الأدباء 64/20 .

فهرس الآيـــات

سورة الفاتحة :

ـ الحمد لله رب العالمين.الآية 01 85

سورة البقرة:

ـ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم.الآية 06 158

ـ لئلا يكون للناس عليكم حجة.الآية 150 128

ـ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة.الآية 195 142

ـ فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه. الآية 213 122

ـ وصد عن سبيل الله وكفر به.الآية 217 103

سورة آل عمران:

ـ فأما الذين في قلوبهم زيغ.الآية 07 136

ـ وما محمد إلا رسول.الآية 144 64

سورة النساء:

ـ تساءلون به والأرحام.الآية 01 82

ـ إن الله كان عليكم رقيبا.الآية 01 104

ـ نوله ما تولى ونصله جهنم.الآية 115 84

ـ قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم.الآية 127 103

ـ لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك.الآية 162 115

سورة المائدة:

ـ أذهب أنت وربك.الآية 24 120

ـ ابتغوا إليه الوسيلة.الآية 35 77

ـ السارق والسارقة.الآية 38 19

ـ فعسى الله أن يأتي بالفتح.الآية 52 28

ـ إن الذين آمنوا والذين هادوا.الآية 69 106

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

سورة الأنعام :

– وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم.الآية 137 83

– ولو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا.الآية 148 120

سوة الأعراف :

– اسكن أنت وزوجك الجنة.الآية 19 120

– ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق.الآية 89 76

سورة يونس :

– ومنهم من يستمعون إليك.الآية 42 153

– ومنهم من ينظر إليك.الآية 43 153

– فبذلك فليفرحوا.الآية 58 81

– ننجيك ببدنك.الآية 92 81

– ننج المؤمنين.الآية 103 81

سورة هود :

– وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم.الآية 111 70

سورة يوسف :

– حاش لله ما هذا بشرا.الآية 31 17

سورة ابراهيم :

– إلا بلسان قومه.الآية 03 93

سورة النحل :

– قالوا خيرا.الآية 30 147

– إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون.الآية 40 84

– وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم.الآية 43 – 44 84

سورة الكهف :

– تذروه الرياح.الآية 45 81

– قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا.الآية 103 18

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

سورة طه :

ـ إن هذان لساحران.الآية 63 57

ـ فأوجس في نفسه خيفة موسى.الآية 67 158

سورة المؤمنون :

ـ إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون.الآية 52 15

ـ ألم تكن آياتي تتلى عليكم.الآية 105 139

سورة الشعراء :

ـ ما تنزلت به الشياطين.الآية 210 78

سورة العنكبوت :

ـ ولنحمل خطاياكم.الآية 13 13

سورة الروم :

ـ لله الأمر من قبل ومن بعد.الآية 04 140

ـ يخرج الحي من الميت.الآية 19 136

سورة السجدة :

ـ إنا من المجرمين منتقمون.الآية 22 78

ـ وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا.الآية 24 84

سورة الأحزاب :

ـ ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا.الآية 31 153

ـ إن المسلمين والمسلمات... الآية 35 107

ـ إن الله وملائكته يصلون.الآية 56 106

سورة سبأ :

ـ يا جبال أوبي معه والطير.الآية 10 144

سورة يس :

ـ إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون.الآية 82 84

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

سورة ص :

ـ ص والقرآن.الآية 1-2 78

ـ ولات حين مناص.الآية 03 17

سورة فصلت :

ـ وللأرض آئتيا طوعا أو كرها.الآية 11 104

سورة الجاثية :

ـ سواء محياهم ومماتهم.الآية 21 158

سورة محمد :

ـ طاعة وقول معروف.الآية 21 24

سورة الفتح :

ـ وكفى با لله شهيدا.الآية 28 145

سورة ق :

ـ جنات وحب الحصيد.الآية 09 110

سورة القمر :

ـ وما أمرنا إلا واحدة.الآية 50 64

سورة الواقعة :

ـ إن هذا لهو حق اليقين.الآية 95 110

سورة المجادلة :

ـ ما هن أمهاتهم.الآية 02 62

سورة الحشر :

ـ كي لا يكون دولة.الآية 07 100

سورة التحريم :

ـ وكانت من القانتين.الآية 12 126

سورة القلم :

ـ ودوا لو تدهن فيدهنون.الآية 09 147

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

سورة المزمل :

ـ إن لدينا أنكالا.الآية 12 69

سورة النازعات :

ـ إن في ذلك لعبرة.الآية 26 69

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأحاديث النبوية

46 ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿ تَسَمَّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي وَمَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ﴾ صحيح البخاري كتاب العلم رقم 107

88 ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ﴿ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي فَيَقُولُونَ تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ ﴾ البخاري ، كتاب مواقيت الصلاة 522.

89 ـ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهم عَنْهَا قَالَتْ كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مَنْ هَذِهِ قُلْتُ فُلَانَةُ لَا تَنَامُ بِاللَّيْلِ فَذُكِرَ مِنْ صَلَاتِهَا فَقَالَ: ﴿ مَهْ عَلَيْكُمْ مَا تُطِيقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا ﴾ البخاري، الجمعة 1083.

87 ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهم عَنْهم قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ كَمَثَلِ الْبَهِيمَةِ تُنْتَجُ الْبَهِيمَةَ هَلْ تَرَى فِيهَا جَدْعَاءَ﴾ صحيح البخاري ، كتاب الجنائز رقم 1296.

103 ـ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهم عَنْهمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى ﴾ صحيح البخاري، كتاب الإجارة 2108.

89 ـ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهم عَنْهممَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :﴿ الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ البخاري ، المظالم والغضب 2267.

ـ عن عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللَّـهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ ﴿... إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ صحيح البخاري / كتاب فضائل القرآن 4608. 79

ـ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ أَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِنَّهَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : ﴿ مَا لِي فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ فَقَالَ رَجُلٌ زَوِّجْنِيهَا قَالَ أَعْطِهَا ثَوْبًا قَالَ لَا أَجِدُ قَالَ أَعْطِهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ فَاعْتَلَّ لَهُ فَقَالَ مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ قَالَ كَذَا وَكَذَا قَالَ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن رقم 4641. 46

ـ عن المغيرة بن شعبة قَالَ : ﴿ وَكَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةِ الْمَالِ وَمَنْعٍ وَهَاتِ وَعُقُوقِ الْأُمَّهَاتِ وَوَأْدِ الْبَنَاتِ ﴾ صحيح البخاري ، باب الرقاق، رقم 5992. 87

ـ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشِّخِّيرِ أَنَّ عَائِشَةَ نَبَّأَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: ﴿ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ ﴾ مسلم ، كتاب الصلاة752. 87

ـ قَالَ عَبَّاسٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ هَذَا حِينَ حَمِيَ الْوَطِيسُ ﴾ مسلم ، الجهاد والسير 3324. 89

ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿ مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ يَعْدِلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ سنن الترمذي ، كتاب الصوم ، رقم 689. 87

87 ـ عن سَمُرَة قال قال رسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهم عَلَيْهِ وسلّم :﴿ مَنْ تَوَضّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ ﴾ سنن النسائي كتاب الجمعة 1363.

89 ـ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ خَرَجَ رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهم عَلَيْهِ وَسَلّمَ فَإِذَا نِسْوَةٌ جُلُوسٌ قَالَ ﴿مَا يُجْلِسُكُنَّ قُلْنَ نَنْتَظِرُ الْجِنَازَةَ قَالَ هَلْ تَغْسِلْنَ قُلْنَ لَا قَالَ هَلْ تَحْمِلْنَ قُلْنَ لَا قَالَ هَلْ تُدْلِينَ فِيمَنْ يُدْلِي قُلْنَ لَا قَالَ فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ ﴾ سنن ابن ماجة ، ما جاء في الجنائز رقم 1567.

89 ـ عن عَبْدِ اللّهِ بْنِ عَتِيكٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللّهِ صَلّى اللّهم عَلَيْهِ وَسَلّمَ يَقُولُ : ﴿ مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللّهِ عَزّ وَجَلّ ثُمّ قَالَ بِأَصَابِعِهِ هَؤُلَاءِ الثّلَاثِ الْوُسْطَى وَالسّبّابَةِ وَالْإِبْهَامِ فَجَمَعَهُنّ وَقَالَ وَأَيْنَ الْمُجَاهِدُونَ فَخَرّ عَنْ دَابّتِهِ فَمَاتَ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللّهِ تَعَالَى أَوْ لَدَغَتْهُ دَابّةٌ فَمَاتَ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللّهِ أَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللّهِ عَزّ وَجَلّ ﴾ مسند أحمد / كتاب مسند المدنيين رقم 15818 .

أحاديث لم أعثرعليها في الكتب المعتمدة :

92 ـ ﴿ أنا أفصح العرب بيد أني من قريش، وأني نشأت في بني سعد بن بكر ﴾

50 ـ ﴿ أرشدوا أخاكم فقد ضل ﴾

88 ـ ﴿ أراهمني الباطل شيطانا ﴾

87 ـ ﴿ إني عبد الله آكلا كما يأكل العبد وشارب كما يشرب العبد ﴾

88 ـ ﴿ أمرت بالسواك حتى خفت لأدردن ﴾

50 ـ قالوا بنو غيان ، قال صلى الله عليه وسلم : ﴿ بل بنو رشدان ﴾

111 ـ ﴿ كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر﴾

87 ـ ﴿ نخلع ونترك من يفجرك ﴾

فهرس الأشعار

نعم الفتـــــاة فتـــــاة هند لو بذلت ** رد التحية نطقا أو بإيمـــــــــاء 14

وما الدهر إلا منحنونا بأهـــــــــله ** وما صاحب الحاجـــــات إلا معذبا 64

فمن يك لم ينجب أبـــــــــوه وأمه ** فإن لنـــا الأم النجيـــــــبة والأب 106

فلست بنحوي يلـــــوك لســـــانه ** ولكن سليقي أقـــــــول فأعرب 12

فمـــا أدري أغيرهم تنـــــــــاء ** وطول العهد أم مال أصـــــــابوا 41

أتهجر سلمي بالفـــراق حبيـــبها ** وما كان نفسا بالفـــــــراق تطيب 98

وإنـــي امـــــــرؤ من عصبة خندفية ** أبت للأعـــــادي أن تديخ رقابها 98

فقلت : ادع اخرى وارفع الصوت جهرة ** لعل أبي المغـــــــوار منك قريب 99

فمن يك أمسى بالمـــــدينة رحـــــله ** فإني وقيـــــــــار بهـا لغريب 106

* * * * * *

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه ** وما كل مـــؤت نصحه بلبيب 50

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت بهـــرا ** عدد الرمل والحصى والتـــراب 140

نجوت وقد بل المـــرادي سيفه ** من ابن أبي شيخ الأباطح طـالب 109

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنـا ** فاذهب بك والأيـــام من عجب 104

إن الرجال لهم إليك الوسيـلة ** إن يأخذوك تكحـــلي وتخضب 77

* * * * * *

ألا رجلا جـــزاه الله خيرا ** يدل على محصـــــلة تبيت 15

شربن بماء البـــحر ثم ترفعت ** متى لجج خضـــر لهن نئيج 98

ما زال يوقن من يؤملك بالغنى ** وسواك مانع فضله المحتـــاج 108

أبحت حمى تهـــامة بعد نجد ** وما شيء حميت بمستبـــاح 41

تزود مثل زاد أبيـــك فينا ** فنعم الزاد زاد أبيـــك زادا

فزججتها بمزجـــــة ** زج القلـــوص أبي مزاده 108

يلومونني في حب ليلى عواذلي ** ولكنني من حبهـــا لعميد 150

لم يبق إلا المجد والقصـــائدا ** غيرك يابن الأكـــرمين والدا 102

فإن مت فانعيني بما أنا أهـــله ** وشقي على الجيب يا ابنة معبد 140

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ** ولا أحاشي من الأقوام من أحد 70

بنونا بنو أبنائنا وبنـــاتنا ** بنوهـــن أبناء الرجال الأباعد 157

شذحت غرة السـوابق فيهم ** في وجوه إلى اللمـــام الجعاد 128

أكل امرئ تحسبين امـــرأ ** ونـــار توقد بالليل نـــارا 20

لا تتركني فيهم شطيـــرا ** إني إذن أهـــلك أو أطيـــرا 67

*** ***

وقرب جـــانب الغربي يأودو ** مدب السيل واجتنب الشعـــارا 110

فأصبحوا قد أعـاد الله نعمتهم ** إذ هم قريش وإذ ما مثـلهم بشر 65

إن سراحـــا لكريم مفخره ** تحلى به العين إذا مـــا تجهره 122

غداة أحـلت لابن اصرم طعنة ** حصين عبيطات السدائف والخمر 143

لها متنتـــان خطـــاتاكما ** أكب على ســـاعديه النمر 155

مستقبلين شمـال الشأم تضربنا ** بحاصب كنديف القطن منثـــور 36

على عمائمنـــا يلقى وأرحلنا ** على زواحف نزجيها محـــاسير 36

أليت حب العراق الدهر أطعمه ** والحب يأكـــله في القرية السوس 145

خلا أن العتاقا من المطـــايا ** حسيـــن به فهن إليه شـــوس 133

وبلدة ليس بهـــا أنيـــس ** إلا اليعـــافير وإلا العيـــس 160

فلو أن حق اليوم منكم إقـامة ** وإن كان سرح قد مضى فتسرعا 70

إذا قيل : أي النـــاس شر قبيلة؟ ** أشارت كليب بالأكف الأصـابع 140

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فبت كأني ساورتني ضئيلة * * من الرقش في أنيابها السم ناقع 37

* * * * * *

إن الربيع الجود والخزينا * * يدا أبي العباس والصيوفا 107

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع * * من المال إلا مسحتا أو مجرف 14

فقالت : حنان ما أتى بك ها هنا * * أذو نسب أم أنت بالحي عارف 139

بني غدانة ما إن أنتم ذهب * * ولا صريف ولكن أنتم الخزف 63

نحن بما عندنا وأنت بما * * عندك راض والرأي مختلف 147

تعلق في مثل السواري سيوفنا * * وما بينها والكعب غوط نفانف 83

من يلق يوما على علاته هرما * * يلق السماحة منه والندى خلقا 158

محلا الله لا أرجو سواك وإنما * * أعد عيالي شعبة من عيالكا 101

دعاك الله من قيس بأنعي * * إذا نام العيون سرت عليكا 27

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى * * كنعاج الملا تعسفن رملا 111

أعاشني بعدك واد مبقل * * اكل من حوذانه وأنسل 28

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا * * أو تنزلون فإنا معشر نزل 155

وإن يسألوا يعطوا، وأن ييسروا يغلو** هنالك إن يستخولوا المال يخولوا 29

عتوا إذ اجبناهم إلى السلم رأفة * * فسقناهم سوق البغاث الأجادل 108

رسم دار وقفت في طلله * * كدت أقضي الحياة من جلله 105

ويأوي إلى نسوة عطل * * وشعث مراضيع مثل السعالي 16

فاليوم اشرب غير مستحقب * * إثما من الله ولا واغل 42

* * * * * *

قد سالم الحيات منه القدما * * الأفعوان والشجاع والشجعما 155

لها رأت ساتيدما استعبرت * * لله در اليوم من لامها 109

اكثرت في العدل ملحا دائمـــا	* *	لا تكثرن إني عست صـــائما	29
ونطعنهم تحت الحبـا بعد ضربهم	* *	ببيض المواضي حيث لي العمـائم	99
صددت فأطولت الصدود وقلما	* *	وصال على طول الصـدود يدوم	145
ســـلام الله يا مطر عليهـــــا	* *	وليس عليك يا مطر الســـــلام	37
أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائـرا	* *	فقد عرضت أحناء حق فخـاصم	40
فقالت : بنو عامر خالوا بني أسد	* *	يا بؤس للجهل ضـــرارا لأقـوام	143
تزود منـــــا بين أدنـــاه ضربة	* *	دعته إلى هـــابي التـــراب عقيم	194
حاشا أبي ثوبـــــــان إن به	* *	ضنا عن الملحـــــاة والشتـم	171
إذا ما الغانيات برزن يومـــــا	* *	وزججن الحـــواجب العيونـا	74
وكل أخ مفـــــــارقه أخوه	* *	لعمر أبيك إلا الفرقـــــدان	128
من يفعل الحسنات الله يشكرهـا	* *	والشر بالشر عند الله مثـــلان	140
لشتان ما أنـــوي وينوي بنو أبي	* *	جميعا فما هـذان مستـويـــان	63
بدا لي أني لست مدرك مـا مضى	* *	ولا سابق شيئا إذا كان جـائيـا	107
فلو كان عبد الله مولى هجـــوته	* *	ولكن عبد الله مـولى مواليـــا	37

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش.

- الإتقان في علوم القرآن السيوطي عبد الرحمن ، دار المعرفة ـ بيروت .
- أخبار النحويين البصريين السيرافي تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجة والناشر البابي الحلبي.
- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، عباس محمود العقاد ، دار المعارف ـ مصر .
- الأصول : دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب د . تمام حسان الهيئة المصرية العامة للكتاب 1982.
- أصول الفقه الإسلامي د . محمد مصطفى شلبي الطبعة الثالثة دار النهضة العربية بيروت 1982.
- الأصول في النحو ابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ط3 مؤسسة الرسالة ـ بيروت .
- أصول النحو، د. الحلواني محمد خير مطبعة الناشر أطلس الرباط 1983 .
- إعراب القراءات السبع وعللها ابن خالويه تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين الناشر مكتبة الخانجي القاهرة ـ مصر 1988 .
- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس تحقيق زهير غازي زاهد الطبعة الثانية عالم الكتب ، بيروت ـ لبنان .
- الأغاني لأبي فرج الأصبهاني الناشر مكتبة الحياة بيروت والمؤسسة العامة القاهرة .
- الإقتراح في علوم أصول النحو ، السيوطي طبعة دار المعارف ـ مصر .
- الإمتاع والمؤانسة ، أبو حيان التوحيدي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي، تحقيق أبي الفضل ابراهيم دار الكتب المصرية 1950 .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ بيروت .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ بيروت .
- الإيضاح في علل النحو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي تحقيق د . مازن المبارك دار النفائس، الطبعة الثالثة بيروت ـ لبنان .
- الأيام والليالي والشهور الفراء أبو زكريا تحقيق ابراهيم الأنباري طبعة الأميرية القاهرة 1956 .

ـ البحر المحيط أبو حيان . السعادة مصر 1328هـ .
ـ البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة ، تأليف عبد الفتاح القاضي ، دار الكتاب العربي ـ بيروت 1981 .
ـ البرهان في علوم القرآن الزركشي تحقيق محي الدين عبد الحميد الطبعة الخامسة ، بيروت 1966 .
ـ بغية الوعاة في طبقات النحويين واللغويين ، السيوطي، تحقيق أبي الفضل ابراهيم ط 2 دار الفكر .
ـ البيان والتبيين ، أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخارجي الطبعة الرابعة القاهرة 1975 .
ـ تاريخ آداب الرافعي مطبعة الإستقامة 1940 .
ـ التبيان في إعراب القرآن أبو البقاء عبد الله العكري تحقيق علي محمد البجاوي دار الجيل بيروت.
ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النووي السيوطي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف دار الفكر ـ مصر .
ـ التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لابي هشام، الشيخ خالد الأزهري دار الفكر ، بيروت .
ـ التنظيمات الإجتماعية في البصرة د. صالح العلي بغداد 1952 .
ـ الجامع لأحكام القرآن السيوطي دار الكتب المصرية .
ـ الجامع لأحكام القرآن القرطبي أبو عبد الله محمد دار الكتب المصرية .
ـ الجني الداني في حروف المعاني الحسين بن قاسم المرادي تحقيق فخر الدين قبارةومحمد نديم فاضل دار الكتب العلمية بيروت .
ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك محمد بن علي الصبان دار الفكر .
ـ الحيوان للجاحظ تحقيق يحي الشاهي دار مكتبة الهلال 1990 .
ـ خزانة الأدب، البغدادي تحقيق عبد السلام هارون دار الكتاب العربي 1967 .
ـ الخصائص ابن جني تحقيق علي النجار دار الهدي الطبعة الثانية بيروت لبنان .
ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون شهاب الدين أبي العباس المعروف بالسمين الحلبي تحقيق علي محمد معوض ، الكتب العلمية بيروت .
ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين ـ المعارف ـ بغداد 1384هـ .

- ديوان الأعشى تحقيق رودلف جابر فينا 1927 .
- ديوان أمرئ القيس تحقيق حنا الفاخوري دار الجيل بيروت .
- ديوان جرير دار الأندلس بيروت 1984 .
- ديوان جميل بن يعمر جمع وتحقيق حسين نصار دار مصر للطباعة 1382هـ .
- ديوان حسان بن ثابت ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي ، دار الأندلس بيروت .
- ديوان رؤبة بن العجاج جمع وليم بن الورد ، ليبسك 1903 م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى ومعه ديوان طرفة بن العبد ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت 1986 .
- ديوان عمرو بن ربيعة تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المطبعة التجارية الكبرى بيروت .
- ديوان الفرزدق، تحقيق : عبد الله الصاوي، دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت 1984 .
- ديوان النابغة من مجموعة خمسة دواوين الوهبية 1293هـ .
- ديوان الهذليين دار الكتب 1369 هـ .
- الرد على النحاة ابن مضاء تحقيق محمد ابراهيم البنا دار الإعتصام ط 1 القاهرة 1979 .
- الرد على النحاة ابن مضاء تحقيق شوقي ضيف الطبعة الثانية دار المعارف مصر .
- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق شوقي ضيف دار المعارف مصر 1972 .
- سنن الترمذي محمد بن عيسى بن سورة تحقيق عبد الرحمان محمد عثمان ، دار الفكر بيروت.
- سنن ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني دار الفكر.
- سنن النسائي بشرح السيوطي، دار الكتاب العربي بيروت.
- سيبويه إمام النحاة، د.علي النجدي ناصف مكتبة نهضة مصر الفجالة القاهرة 1955.
- سير أعلام النبلاء ، شمس الدين محمد الذهبي تحقيق شعيب الأرناؤوط الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة ، بيروت 1981 .
- شرح التسهيل أبو حيان تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون الطبعة الأولى هجر 1990 .
- شرح ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل تحقيق محي الدين عبد الحميد دار العلوم الحديثة والمكتبة العصرية بيروت ، لبنان .
- شرح الشافية لرضي الدين الأستزابادي دار الكتب العلمية ، بيروت .
- شرح الكافية لرضي الدين الأستزابادي دار الكتب العلمية ، بيروت .

ـ شرح المفصل ابن يعيش، مطبعة عالم الكتب ، لبنان .
ـ الشعر والشعراء ابن قتيبة تحقيق أحمد شاكر دار المعارف مصر 1966 .
ـ الصاحبي في فقه اللغة العربية أحمد بن فارس تحقيق عمر فاروق مكتبة المعارف ، بيروت .
ـ صحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن اسماعيل ، دار الفكر بيروت 1981.
ـ صحيح مسلم النووي ، دار الفكر 1981.
ـ ضحى الإسلام أحمد أمين الطبعة العاشرة دار الكتاب العربي ، بيروت .
ـ الطبقات الكبرى محمد بن سعد المعروف بابن سعد الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت 1991 .
ـ طبقات فحول الشعراء محمد إسلام تحقيق محمود شاكر طبعة المدني ـ القاهرة مصر .
ـ طبقات النحويين واللغويين . أبو بكر محمد الزبيدي ، تحقيق أبي الفضل ابراهيم دار المعارف ، مصر .
ـ العوامل المائة النحوية في أصول العربية عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. البدراوي زهران الطبعة الثانية دار المعارف مصر .
ـ فجر الإسلام أحمد أمين طبعة بيروت وموسوعة أحمد أمين العلمية .
ـ الفريد في إعراب القرآن المجيد ، المنتخب حسين بن أبي العز الهمداني ، تحقيق محمد حسين النمر دار الثقافة ، مصر .
ـ الفهرست ابن النديم ، أبو يعقوب محمد بن اسحاق مطبعة الإستقامة مصر .
ـ في أصول النحو سعيد الأفغاني الطبعة الثالثة جامعة دمشق 1964 .
ـ في النحو العربي : نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي دار الرائد العربي ، طبعة الثانية بيروت 1984.
ـ القاموس المحيط ، الفيروز أبادي دار مكتبة التربية ـ بيروت لبنان .
ـ القراءات واللهجات عبد الوهاب بن حمودة مطبعة السعادة ، مصر .
ـ القياس في اللغة محمد الخضر حسين دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
ـ القياس في النحو د. مني إلياس طبعة دار الفكر 1985 .
ـ الكامل المبرد تحقيق أبي الفضل ابراهيم مكتبة نهضة مصر ـ الفجالة القاهرة 1956 .
ـ الكتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الأولى دار الجيل ، بيروت وطبعة بولاق ، مصر .

ـ كتاب التعريفات علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني تحقيق د. عبد المنعم الحفني دار الرشاد، القاهرة .
ـ الكشاف الزمخشري مطبعة الإستقامة الطبعة الثانية دار الطباعة المصرية .
ـ لسان العرب ابن منظور تحقيق نخبة من الأساتذة دار المعارف مصر .
ـ اللغة والنحويين القديم والحديث د. عباس حسن دار المعارف ، مصر 1968 .
ـ لمع الأدلة ابن الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني الجامعة السورية 1957 .
ـ مجالس ثعلب لثعلب أبو العباس تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف،مصر .
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تحقيق علي النجدي ناصف و د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، نشره المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة - 1969 .
ـ المدارس النحوية شوقي ضيف المطبعة الخامسة دار المعارف ـ مصر .
ـ مراتب النحويين أبو الطيب اللغوي تحقيق أبي الفضل ابراهيم دار الكتب المصرية 1950 .
ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها السيوطي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الطبعة الأولى القاهرة مصر.
ـ مسند الإمام أحمد أحمد بن حنبل ، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة التراث الإسلامي.
ـ معاني القرآن الأخفش تحقيق د . عبد المنعم الأمير محمد أمين الورد ـ عالم الكتب ـ بيروت.
ـ معاني القرآن الفراء الطبعة الثانية عالم الكتب ، بيروت .
ـ معجم الأدباء ياقوت الحموي طبعة الحلبي مصر 1355 ه- دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي ط الأولى القاهرة .
ـ المعجم الوسيط الطبعة الثانية دار الفكر .
ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار ، شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ابن هشام تحقيق د. مازن المبارك الطبعة الثانية دار الفكر 1969.
ـ المقتضب المبرد تحقيق محمد الخالق عضيمة . عالم الكتب ، بيروت .
ـ من أسرار العربية ، د. إبراهيم أنيس الطبعة الأنجلو 1951.
ـ موقف النحاة من الإحتجاج بالحديث الشريف د. خديجة الحديثي دار الكويت .

ـ النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها د. مان المبارك الطبعة الثالثة دار الفكر ، مصر 1981 .

ـ النحو العربي ومنطق أرسطو ، د. عبد الرحمن حاج صالح " بحث ألقاه بـ الآداب والعلوم الإنسانية" جامعة الجزائر 1972.

ـ النحو الوافي عباس حسن الطبعة الخامسة دار المعارف ، مصر .

ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ابن الأنباري، طبعة المكتبة التجارية الكبرى 1955.

ـ نشأة النحو الشيخ الطنطاوي الطبعة الثانية 1969 .

ـ النشر في القراءات العشر الجزري ، الحافظ أبو الخير الطبعة التجارية الكبرى .

ـ همع الهوامع على جمع الجوامع السيوطي تحقيق السيد محمد بدر الدين النعساني دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

ـ الهوامع والشوامل ، أبو حيان ومسكويه مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1951 .

ـ وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان ، تحقيق إحسان عباس دار صادر ، بيروت ، لبنان .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

الإهداء

المقدمة 05

تمهيد 09

الفصل الأول :

أثر القياس في العامل النحوي 26

المبحث الأول :

1 ـ تعريف القياس 27

2 ـ أركان القياس 28

3 ـ أقسام القياس 33

المبحث الثاني :

نشأة القياس 35

المبحث الثالث:

1 ـ المصادر اللغوية 45

2 ـ القياس النحوي وعلوم الشريعة 50

3 ـ القياس النحوي والمنطق اليوناني 52

المبحث الرابع :

1 ـ منهج المدرستين في القياس 56

2 ـ موقف النحاة من القياس 59

المسائل المختارة في القياس:

المسالة الأولى : قياس "ما" على "ليس 62

المسالة الثانية : قياس "إن" عل الفعل 67

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المسألة الثالثة : "حاشا" حرف أم فعل 70
المسألة الرابعة : عمل "لكن" العطف بعد الإيجاب 72
المسألة الخامسة : عامل النصب في المفعول معه 73
الفصل الثاني :
أثر السماع في العامل النحوي 75
تمهيد 76
المبحث الأول :
القرآن الكريم 78
المبحث الثاني :
الحديث الشريف 86
المبحث الثالث :
كلام العرب 90
المبحث الرابع :
منهج المدرستين في السماع 95
المسائل المختارة في السماع :
المسألة الأولى : العطف على الضمير المخفوض 103
المسألة الثانية : العطف على إسم "إن" قبل تمام الخبر 106
المسألة الثالثة : الفعل بين المضاف والمضاف إليه 108
المسألة الرابعة : إضافة الإسم إلى إسم يوافقه في المعنى 110
المسألة الخامسة : العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام 111
الفصل الثالث :
أثر العلة في العامل النحوي 113
المبحث الأول:
1 ـ تعريف العلة 114

2 ـ مفهوم العلة النحوية 115
3 ـ العلة الفقهية والعلة النحوية 115

المبحث الثاني

نشأة العلة النحوية وتطورها 119

المبحث الثالث :

أنواع العلل 124

المسائل المختارة في العلة :

المسألة الأولى : معنى "إلا" الإستثنائية 128
المسألة الثانية : علة إعراب الفعل المضارع 129
المسألة الثالثة : تقديم الحال على الفعل العامل فيها 131
المسألة الرابعة : تعليل الرفع في المبتدأ والخبر 131
المسألة الخامسة : تقديم حرف الإستثناء في أول الكلام 133

الفصل الرابع :

أثر التأويل في العامل النحوي 135

المبحث الأول :

1 ـ تعريف التأويل 136
2 ـ مظاهر التأويل 138

المبحث الثاني :

1 ـ التأويل عند النحاة 143
2 ـ شروط التأويل 147

المبحث الثالث :

أسباب التأويل 149
أ ـ الخلافات المدرسية 149
ب ـ الخلافات والأهواء الشخصية 151

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جـ ـ الضرورة الشعرية 154

المسائل المختارة في التأويل :

المسألة الأولى : تقديم الخبر على المبتدأ 157

المسألة الثانية : العامل في الإسم الواقع بعد منذ ومذ 158

المسألة الثالثة : عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية 160

المسألة الرابعة : عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية 161

المسألة الخامسة : عمل "كي" 162

الخاتمة 164

الملاحقات والفهارس: 167

ملحق الأعلام 168

فهرس الآيات 175

فهرس الأحاديث 180

فهرس الأشعار 183

فهرس المراجع والمصادر 187

فهرس الموضوعات 193

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية